

الميزان في الشرح للإسلامية

دكتور
محمد الشحات الجندى
مدرس بفسر الشريعة الإسلامية
كلية الحقوق - جامعة طنطا

دار الفكر العربي
١١ - جوار مصرى - القاهرة



الميراث

في الشريعة الإسلامية

دكتور
محمد الشحات الجندى

مدرس بقسم الشريعة الإسلامية
كلية الحقوق - جامعة طنطا

دار الفكر العربى
١١ - جسر هادى - القاهرة

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين . .

الافتتاحية

هذه دراسة لنظام الميراث في الشريعة الإسلامية ، بهما يتعرف الدارس على جانب هام من جوانب النظام المالي في الإسلام ، وهو كيفية توزيع الأموال في نطاق الأسرة ، وبه يعلم النظام المحكم والعادل ، في ضبط الحقوق ، وتقسيم التركات ، وأثر ذلك على الأفراد والمجتمعات .

وهذا النظام قد أولته الشريعة عناية كبيرة ، وحددته من مبدئه إلى منتهاه ، وآمل أن أكون قد وفقت في التعبير عنه بحسن عرض مسائله ، وبيان أحكامه ، فإن كنت قد أصبت فسي ذلك ، فهو الغاية المنشودة ، وإن تكن الأخرى ، فهذه هي سمة النفس البشرية ، المحدودة في نطاق الزمان والمكان وحسبي أن أردد قول الحق تبارك وتعالى : **وقل رب زدني علما .**
صدق الله العظيم .

المؤلف

مقدمة تاريخية

الميراث عند العرب قبل الإسلام

عرف العرب الميراث ، وأخذوا به ، لكن طرقهم فيه لم تكن قائمة على تشريع عادل ، أو قانون منظم ، وإنما كان سبيلهم فيه هو اتباع الهوى ، وإعطاء القوي ، والتكسب للمضعيف ، وقد كانت أسباب الميراث عندهم هي النسب والقرباء ، والحلف والتبني .

أولا : النسب والقرباء :

كان النسب أحد أسباب القرباء عندهم إلا أنه كان قاصرا على الرجال الأشداء ، فهم الذين يحملون السلاح ويحومون — الذمار ، أما غيرهم من النساء والصغار ذكورا وإناثا فلا يرثون وكانوا يقولون : لا يعطى إلا من قاتل على ظهور الخيل وطاعن بالرمح ، وضارب بالسيف ، وحاز الغنيمة .

وتحكما لمنطقهم هذا ، فإنه لما نزلت آية الفرائض ، اتى عينت الورثة وحددت الانصب ، كرهبا الناس أو بعضهم وقالوا : تعطى المرأة الربع والثلث ، وتعطى الابنة النصف ويعطى الغلام الصغير ، وليس من هو "لا" أحد يقاتل القوم ولا يحوز الغنيمة ، اسكتوا عن هذا الحديث لعل رسول الله — صلى الله عليه وسلم — ينسأ ، أو نقول له فيغيبر فقالوا يا رسول الله ، تعطى الجارية ، نصف ما ترك أبوها — وليست تركب الفرس ولا تقاتل القوم ، ويعطى الصبي الميراث وليس يغنى شيئا ، وكانوا يفعلون ذلك في الجاهلية ولا يعطون الميراث ، إلا لمن قاتل القوم ، ويعطونه الأكبر فالأكبر .

- 6 -

ثانيًا : الميراث بالحلِف :

كان العرب يتوارثون بالحلف ، وموئده ان يتعاقد الرجلان على نصره كل منهما صاحبه ، بأن يقول له : دمي دمك ، وهدمي هدمك ، وترثني وأرثك ، وتطلب بي وأطلب بك . . . وكان التوارث بين الرجلين في حدود السدس من جميع الاموال ثم يأخذ المستحقون للتركة الباقي .

ويلاحظ أن الميراث بطريق الحلف ، يجسد شريعة الغاب التي كانت ديدن حياتهم ، ومعتمد نظامهم ، فهو ينشئ حقوقا لا تستند على أساس ، للقوى القادر على النصر على حساب الضعيف ، واستخدام أسلوب الغارة والاعتداء ، والتغالب بقوة السلاح .

ومن الطبيعي ازاء ذلك ، أن ينسخ هذا السبب ، بآيات
الموارث ، ويقوله تعالى : وأولوا الارحام بعضهم اولى ببعض
في كتاب الله .

وينازع الحنفية في نسخه ، ويرون أنه باق ، وأن مرتبته تأتي بعد ميراث أصحاب الفروض ، والعصبات ، وذوي الأرحام (١) !

(١) ثمة آية في القرآن تدل على الميراث بالحلقة قوله تعالى :
ولكل جعلنا موالى مما ترك الوالدان والاقيون ، والذين عـقـدـت
ايمانكم ، فاتوهم نصيبهم " ويرى الجمهور ان هذه الآية منسوخة
بآيات الميراث ، وبآية ذوى الاحام .

ثالثا : الميراث بالتبني : كان الميراث بالتبني موجودا عند العرب ، اذ كان من المألوف عندهم ، أن يلحق الرجل ولدا غيره بنسبه ، فيصير ابنه ويصير هو والده دون والده النسبي ، ويمقتضى ذلك ، كنان لهذا الغلام حقوق الابن الصلي ، ومنها أن يكون له الحق في الميراث .

ومعلوم أن النبي - صلى الله عليه وسلم - كان قد تبني زيد بن حارثه ، وكان يطلق عليه زيد بن محمد ، إلا أن الايات جاءت بإبطال ذلك في قوله تعالى : وما جعل أدياءكم أبناءكم ، ذلكم قولكم بأفواهكم ، والله يقول الحق ، وهو يهدي السبيل . ادعوهم لأبائهم ، هو أقمسط عند الله فان لم تعلموا آبائهم ، فاخوانكم في الدين ومواليكم . . . وبهذا النص اصوص أبطل التبني ، ولم يعد سببا من أسباب الميراث ، لانه لا يستند على أساس صحيح .

تقنين احكام الميراث في مصر

ينظم احكام الميراث ، قانون الموارث رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣ م ، وهذا القانون ليس على غرار غيره من التشريعات الوضعيه ————— الاخرى وقد وضعته اللجنه المشكله سنة ١٩٣٦ ، المنوط بهها صياغة قانون شامل لمسائل الاحوال الشخصيه .

وعلى خلاف التشريعات الاخرى ، فقد التزمت اللجنه ————— في وضعه احكام الشريعه الاسلاميه ، وكان جل اعتمادها ————— على الاحكام القطعيه لاستنادها الى نصوص قطعيه ، وقيام الاجماع عليها ، وقد اقتصر عمل اللجنه فيها على الصياغة القانونيه .

والى جانب هذه الاحكام القطعيه ، تخيرت اللجنه ————— بين آراء الفقهاء ، ما يحقق المصلحه ، بالنسبة لتلك الآراء المختلف فيها وهي قليله .

ويعتمد هذا القانون على المذاهب الاربعه ، فهو لم ————— يتقيد بمذهب معين ، لان الخلافات بين المذاهب في الميراث قليله ، وليس البون واسعا ، كما هو الشأن في الاحكام الاخرى .

ويمتاز هذا القانون بأنه لم يخالف نصا قطعيا في الكتاب او السنه ، او حكما مجمعا عليه ، فهو قانون اسلامي من مبداء الى منتهاه .

ويسرى هذا القانون على المصريين جميعا ، مسلمين وغير مسلمين ، سواء كانوا مقيمين في مصر او خارجها .

الباب الأول

حقوق التركة

الفصل الأول مالهية التركة

الفصل الثاني الحقوق المترتبة على التركة

ماهية التركة

الفصل الأول

ماهية التركبة

تمهيد وتعريف

التركة اسم لما يتركه الانسان من الاموال والحقوق عقب وفاته .
فمن ترك شيئا فقد خلاه أو تسخلى عنه ، والتركة من الترك ، وتطلق
على الشئ المتروك ، فهي مصدر بمعنى اسم الفاعل ، يقال
ترك فلان مالا وعيالا اذا خلاهما ، وترك حقا أى أبقاه ، ومن
قبيل ذلك اصطلاح تركه الميت ، أى الشئ الذى خلاه بعد
موته لورثته (١) .

المبحث الاول مشتقات التركة

تشتمل التركة على أشياء ليست من طبيعته واحدة ، فليس كسجل
التركة مالا وانما تحتوى التركة على الاموال والمنافع والحقوق
وحتى بالنسبة لكل عنصر من هذه العناصر ، فان طبيعته الحق
فيها ، يختلف فى كل عنصر منها عن الاخر بل قد يختلف فى
العنصر الواحد ، نظرا لما يتمتع به المورث من سلطة على الاشياء
التي يتكون منها كل عنصر . لذا يثور الجدل فى الفقه ، حول
ما ينتقل من هذه العناصر من المورث الى الورثة .

وتفسير ذلك يستلزم بيان سلطة المورث على كل من الاموال

والحقوق والمنافع

(١) انظر المصباح المنير ، ومختار الصحاح ، مادة ترك .

في الاموال ، المال ما يمكن حيازته والانتفاع به على الوجه
بيعي ، وتجرى فيه المعاملة المشروعة بين الناس . مثل
العقارات والمنقولات ، والمثليات والقيمت ، كالمصانع والمزارع
والمناجر ، والآلات ، والادوات ، والمنازل والثياب والحبوب
وغيرها مما يقتنيه الانسان ، ويعد من ممتلكاته .
وملكية المتوفى لهذه الاموال قد تكون ملكية كاملة اذا كان
يسلك الرقبة والمنفعة جميعا ، وقد تكون ملكية غير تامة
كما لو كان مالكا للرقبة فقط ، وحق الانتفاع لآخر .

ولا يثور الشك ، حول انتقال ملكية المال في نوعي الملك
التام منه غير التام من المتوفى الى الورثة ، غير ان المال المملوك
ملكية تامة ، يكون للورثة عليه ، حق ملكية الرقبة والمنفعة جميعا
بينما في المال المملوك ملكية غير تامة ، يكون للورثة ، حـق
ملكية الرقبة دون المنفعة ، فتدخل تبعا في جملة التركة
لكن لا يحق للورثة الانتفاع بها ، حتى ينتهي الاجل المحدد
لانتفاع بها ، من قبل من تقرره حق الانتفاع ، لان حق
الانتفاع مقرر للغير ، ويجب احترام حقه طوال الفترة المنتفـع
بها . وذلك مثل حق المستاجر والمستعير والمرتهن .

ومفهوم ذلك انه لا يشترط أن يكون المال المملوك للمتوفى
لكي ينتقل الى الورثة في يد المتوفى او تحت حيازته ، ان الشرط
هو الملكية الصحيحة والحقيقية .

وتنتقل ملكية هذه الاموال من ملكية المتوفى الى ملكية
الوارث ، لانها تحقق الهدف من الميراث ، وهو اعطاء كل
وارث حقه الشرعي من التركة ، فان بها يستغنى الانسان
عن الحاجة ومذلة السؤال ، ويحصل على مطالبه ، لذا كانت
من أهم العناصر التي تنتقل من ملكية المورث الى الوارث .

ب - المنافع : يتصل بملكية الرقبه الانتفاع بالمال ، وغالبا ما يقترون احدهما بالآخر ، بيد وأنه في بعض الحالات ، يكون المتوفى مالكا حق الانتفاع دون الرقبه ، فهل تعد المنفعه من المال ، وتنتقل بذلك من المتوفى الى الورثة ؟

انه بالاستناد الى التعريف السابق للمال ، وهو ما يمكن حيازته والانتفاع به ، فانه يحتم أن يكون المال ماده ، ليتأتى حيازته ، وجعلنى يده . فان المال ما يتولى به ، وهو يمكن بالاحراز والحيازه ، وعلى ذلك فان المنافع لا تكون مالا ، بمادته . انه لا يمكن حيازتها واحرازها .

فاذا تجاوزنا هذه النظرة الضيقه للمال ، واخذنا بفهمهم اشملى مؤسس على انه لا يشترط فى المال الحيازه والاحراز بالمعنى المادى ، ويكفى فى هذا الصدد ان يحاز بحيازه اصله ومصدره وهو ما يتأتى فى المنافع ، اذ يمكن لمن يحوز شيئا ان يمتع غيره من الانتفاع بها الا بعد اذنه ، امكن القول بأن المنافع تعتبر من الاموال .

وقد انقسم الفقه الاسلامى الى قسمين فى هذا الخصوص واخذ بالرأيين المذكورين .

فقد ذهب الحنفية الى رأى الاول ، الذى يقضى بعدم اعتبار المنافع من الاموال ، لان المقومات العاليه لا تثبت فيها فهو لا يمكن حيازتها ولا احرازها ولا يتولى بها ، ومن لا يتولى به ، لا يعد مالا . ويجرى هذا فى سكنى المنازل وركوب السيارات ، وحق الحضانه ، لعدم حيازتها واحرازها ويترتب على ذلك ان هذه المنافع لا تنتقل من المتوفى الى الورثة ، ولا تكون عنصرا من عناصر التركة .

وقد ذهب الجمهور الى رأى الثانى ، وموداه ان المنافع تعتبر من الاموال لانه لا يشترط فى المال الحيازه والاحراز

وقد ذهب الجمهور الى الرأي الثانى ، ان المنافع تعتبر
من الاموال ، لانه لا يشترط فى المال الحيازه والاحراز فى نفسه
وانما يكفى حيازه مصدره . فضلا عن ان المنافع يعتمد عليها
فى تقويم المال ، والمال انما يطلب لما فيه من المنافع ، ومعظم
ثمنه انما يقدر بما فيه من منافع .

ويترتب على ذلك ، ان المنافع تنتقل من المتوفى الى الورث
وانها تكون عنصرا من عناصر التركة وتدخل فى مشتقاتها .
والاولى القول باعتبار المنافع من الاموال ، لانها تحقق
الشروط منها وتمتد حاجه من حاجات الانسان ، وهى مقصوده
لدى كل انسان ، ولا ينفك فى العاده عن طلبها ، والسمى
البيعه وهو ما اخذ به القانون الوضعى حيث اعتبر المنافع من الاموال
(ج) الحقوق : الحقوق التى تعيننا هنا ، هى الحقوق
ذات الطبيعه الماليه ، التى يتأتى انتقالها من ملك المورث
الى ملك ورثته من بعده ، تنفرد هذه الحقوق الى ما يلى : -
١ - حقوق متصله بالاعيان الماليه ، مثل حق الارتفاق
وحق الشرب ، وحق المرور ، وحق التعلل ، وحق المسيل^(١)
غيره من الحقوق العينييه ، التى تتعلق بالاعيان الماليه
وتكون تابعه لها ، تنتقل معها من يد الى يد ، ومن ملك الى
ملك .

وهذه الحقوق ذات طبيعه ماليه ، انه يمكن حيازتها
والانتفاع بها على الوجه الطبيعى ، بيد أنها ليست مستقله
بنفسها ، وانما هى تابعه لمعاليها . ولا شك انها تنتقل من ملك
المورث الى ملك الورثه ، متى كانت حقا للمورث وقت موته .

(١) حق الارتفاق هو حق مقرر على عقار معين لمصلحه عقار اخر
وحق الشرب ، وهو النصيب المستحق لسقى ارض معينه ، وحق
المرور ، وهو حق العبور من ارض معينه للوصول الى ارض اخرى
حق التعلل هو الانسان فى ان يعلو بناؤه بناؤه غيره . حق
المسيل ، حق صرف الماء الزائد عن الحاجه .

٢ - حقوق ثابتة في الذمة : وهي الحقوق الثابتة للمورث في ذمته غيره (١) ، وهي ما يطلق عليها في القانون ، الحقوق الشخصية ، ومثالها ان يكون للمتوفى مبلغا من المال في ذمة غيره ، عند وفاته ، او ما يكون له من حق مالي كالديونة فان هذه الحقوق تنتقل من ملك المورث الى ملك الورثة . لكونها ذات طبيعة مالية فتكون عنصرا من عناصر التركيبة وتدخل في مشتملاتها .

٣ - حقوق ذات شبه بالحقوق المالية ؟ وهي الحقوق التي يترتب عليها ، فيكون من نتيجتها اكتساب المال وان كانت هذه الحقوق ذات طبيعة شخصية في الاساس أي أن هذه الحقوق يبرز فيها الطابعان ، طابع الحق الشخصي ، وطابع الحق المالي ، وكل منهما ثابت لنفسه هذه الحقوق ، ومن ثم فانها تتردد بين الحقان ، ويصح ان ينظر اليها بمنظاريين ، منظار الحقوق ذات الطبيعة الشخصية ومنظار الحقوق ذات الطبيعة المالية .

لذلك نجد ان مأخذ الفقه الاسلامي ، يدور بين من الحقيقين ، ويميل الى كلا النظريين لكن النظر الغالب فيها هو اعتبارها تنتمي الى الحقوق ذات الشبه بالطابع المالي على اساس انها تنطوي على كسب للمال ، ومن ثمراتها الحصول على المال .

وهذا النظر ذهب اليه جمهور الفقهاء من المالكية والشافعية والحنابلة فقد اعتبروا ، حق الشفعة ، وحق خيار الشرط ، وحق احياء الارض الموات ، حقوق ذات طابع مالي ، ورجعوا الجانب المالي فيها على الجانب الشخصي استنادا الى أن الثمرة المترتبة على هذه الحقوق ، هي كسب المال .

(١) انظر استاذنا د . يوسف قاسم : الحقوق المتعلقة

بالتركة في الفقه الاسلامي ، ص ٢٣ .

وقد خالف الحنفية الجمهور في ذلك ، وذهبوا الى اعتبار هذه الحقوق ذات طابع شخصي ، لان المعيار فيها شخصي يتعلق بصاحب الحق دون غيره من أقاربه .

وقد ترتب على الاختلاف في تكييف هذا الحق ، اختلاف في الاثار على ذلك ، فعلى رأى جمهور الفقهاء ، الذين اعتبروا هذه الحقوق ، ذات طابع مالي ، ولها شبهة بالحقوق المالية تنتقل هذه الحقوق من ملكية المورث الى ملكية الورثة ، وتصير عنصرا من عناصر التركة ، وأحد مشتملاتها .

وعلى رأى الحنفية ، الذين قالوا ، بأن هذه الحقوق ذات طابع شخصي يتعلق بالمورث ، لان شخصيته محل اعتبار فيها يترتب على ذلك الا تنتقل هذه الحقوق من ملكية الموقوف الى ملكية الورثة ، ولا تصير عنصرا من عناصر التركة ، ولا تدخل ضمن مشتملاتها .

والواقع ان القول باعتبار هذه الحقوق ، ذات شبهة بالحقوق المالية ، هو النظر الجدير بالاعتبار ، لابتنائيه على حديث شريف في قوله - صلى الله عليه وسلم - من ترك مالا او حقا فلورثته . . . قلم يقصد حق الورثة على المال وحده ، وانما اضاف اليها الحق أيضا ، والحقوق ذات الطبيعة المالية او ذات الشبه بها على أن تأخذ حكم المال وتصير اليه لان شأن عدم اعتبارها ضمن التركة الوقوف عند ظواهر الامور دون التعمق في فهمها او قصر النظر على مبدأها واهمال النتائج المترتبة عليها .

كما أن في الاخذ بوجهة نظر الحنفية ، التي لاتعتبر هذه الحقوق ذات شبهة بالحقوق المالية ، ويؤدي الى استبعاد كثير من الحقوق التي تندرج ضمن هذه الطائفة ، والتي اصبحت

تقوم بالمال ، ويجرى التعامل على اعتبارها من قبيل 'الاموال' .
ولا يمكن التمسك بروايه الحديث ، في قول النبي - صلى الله عليه وسلم - من ترك مالا فلورثته . . . ان مؤداه حسب تفسير الحنفية ، الا تعتبر الحقوق مطلقا ، مال ، ولا تنتقل بالتالي من المتوفى الى الورثة ، لان الحديث لم يذكر الحقوق ، وسكت عنها ، وهو مبني خالفه الحنفية ، حيث انهم الحقوا الحقوق الثابتة في الذمة ، بالمال ، وقضوا بأنها تنتقل من المورث الى الورثة ، والا صح ان يقال ان الرواية الاخرى للحديث من ترك مالا او حقا فلورثته . . . مفسرة للرواية الاولى ، التي لم يرد بها ذكر للحق ، لان هذا ما يتسق مع طبيعته المال ، ويندرج ضمن حقيقته وقد أخذ القانون المدني بوجهه نظر الجمهور (١) ، واعتبر هذه الحقوق ذات طبيعته مالية ، ان يمكن تقديرها بالنقود ، ويجوز تقويمها بالمال .

(١) نصت م ٨١ على ان : كل شيء غير خارج عن التعامل بطبيعته ، او بحكم القانون ، يصبح ان يكون محلا للحقوق المالية ، والاشياء التي تخرج عن التعامل بطبيعتها ، هي التي لا يستطيع احد ان يستأثر بحياتها ، واما الخارج بحكم القانون ، فهي التي يجيز القانون ، ان تكون محلا للحقوق المالية .

المبحث الثاني

مدلول التركة

ثمة اختلاف بين الفقهاء ، حول مدلول التركة ، فالبعض يوسع في هذا المدلول ، والبعض يضيق من هذا المدلول ومنشأ هذا الخلاف ، نابع من طبيعته الحقوق ، التي تتعلق بالتركة ، وما اذا كانت تعد من مشتملات التركة أم لا ، على النحو الذي أسلفنا بيان أقوال الفقه فيه .

ومهما كان الامر ، فان ثمة مدلولين ، في هذا المجال .
اولهما : يذهب اليه جمهور الفقهاء من المالكية والشافعية والحنابلة ، وهم أنصار التوسع في مدلول التركة ، فالتركة فالتركة عندهم ما يتركه الشخص من الاموال والحقوق المتصلة بالاعيان المالية ، والحقوق الثابتة في الذمة ، والحقوق ذات الطابع المالي ، وكذلك المنافع ، وهذه الحقوق والاموال تدخل ضمن مدلول التركة ، دون النظر الى الاستحقاق من عدمه ، ويغض النظر عن كون المورث مديناً او غير مدين ، فالعين المرهونة ، ودين القرض ، تعتبر جزءاً من التركة ، لانها مملوكة للمورث ، ولا يؤثر فيها ، تعلق حق الغير بها ، لذلك فانها تنتقل من ملكية المورث الى ملكية الورثة .

وهذا ما أخذ به قانون الموارث ، حيث نص في م ٤ على أن : "يؤدي من التركة ، ما يكفي لتجهيز الميت ، ومن تلزمه نفقته من الموت الى الدفن ، وديون الميت ، وما أوصى به في الحدد الذي تنفذ فيه الوصية ، ويوزع ما يبقى بعد ذلك على الورثة ."

ويعنى ذلك أن القانون قد أخذ بالمدلول الموسع للتركة ، حيث اعتبر الديون والوصية ، د اخلا ضمن التركة وقد جعل لهذه الديون الاولوية على استحقاق الورثة ضمانا لاموال الدائنين ، وحذرا من ضياع حقوقهم الذى قد يترتب على وفاة المورث .

ثانى الرايين : ما ذهب اليه الحنفية ، وهم أنصار تضيق مدلول التركة ، اذ ان مدلولها ينصرف الى الاموال والحقوق المالية الخالصة عن تعلق حق الغير بها ، فلا يندرج فى مدلول التركة المنافع ، ولا الحقوق الشخصية ذات الطابع المالى ، ولا الاعيان المالية التى تعلق بها حق للغير ، كالعين المبيعة ، لتعلق حق البائع بها ، والعين المرهونه ، لتعلق حق الدائن المرتهن بها .

والنظر الاول هو الاجدر بالقبول .

الفصل الثاني

الحقوق المترتبة على التركة

تمم وتقسيم : -

يترتب على التركة حقوق فيها ، تجب بوفاء صاحبها ، منها ما يتعلق بالميت نفسه ومن تجب عليه نفقته وهو الحق في التجهيز ، ومنها ما يتعلق بغيرائه ، او الدائنين — له وهو حق الدائنين ، ومنها ما يتعلق بالموصى له وهو حق الموصى له في الوصية ، في حدود الثلث ومنه ما يتعلق بأهله وأقاربه ، وهو حق الورثة ، في الحصول على أنصبتهم من التركة .

وقد نص قانون الموارث ، في المادة الرابعة — منه على هذا الحقوق بقوله : -

يوعدى من التركة بحسب الترتيب الآتي :

اولا : ما يلقى لتجهيز الميت ، ومن تلزمه نفقته

من الموت الى الدفن .

ثانيا : ديون الميت .

ثالثا : ما أوصى به في الحد الذي تنفذ فيه

الوصية . ويوزع مابقى بعد ذلك على

الورثة .

وتوعدى الحقوق الثلاثة ، وهي حق التجهيز ، وحق الدائنين ، وحق الموصى له ، قبل حق الورثة ، ويأتى بعد حق الورثة ، في حاله عدم وجود ورثة ، حقوق أخرى مترتبة على التركة ، وهي حق المقر له بالنسب على الغير ، وحق الموصى له فيما يزيد على الثلث ، وحق بيت المال ، وهذه الحقوق الثلاثة الأخيرة ، مرتبة فيما

بينها ، بحيث لا ينتقل من الحق الاول فيها الى الثانى ، ومن الثانى الى الثالث ، الا اذا لم يوجد أصحاب الحق السابق ومفاد ذلك أن الحقوق المترتبة على التركة ، منها حقوق سابقة على حق الورثة ، وهى حق التجهيز وحق الدائنين وحق الموصى له ، ومنها حقوق لاحقه على حق الورثه وهى حق المقر له بنسب على الغير ، وحق الموصى لـ فيما يزيد على الثلث ، وحق بيت المال ، الخزانه العامه .

(١) نرى قانون الموارث على هذه الحقوق فى م ب بقوله : فاذا لم توجد ورثة ، قضى من التركة بالترتيب الاتى : اولاً : استحقاق من اقرله الميت بنسب على غيره . ثانياً : ما اوصى به فيما زاد على الحد الذى تنفذ فيه الوصية . فاذا لم يوجد احد من هؤلاء ، الت التركة او مابقى منها الى الخزانه العامة .

المبحث الاول

حق تجهيز الميت

يراد بتجهيز الميت ، ما يجبله من حق في الغسل والتكفين والحمل والدفن ، او ما يلزم لاصلاحه وتطهيره ، ليوارى في قبره ، وهذا وان كان يختلف بحسب حال الميت غنى وفقرا تبعاً للعرف الجارى بين الناس ، وسيرا مع المألوف من احوالهم ، فانه ينبغى الا يتجاوز الحد الوسط ، من غير افراط ولا تفريط . فاذا تجاوز التجهيز هذا الحد الوسط ، تحمله من قام بالانفاق ، لانه تعدى حد الاعتدال فيكون الزائد عليه خاصة .

ويجب حق التجهيز ايضا في التركة ، على من يلزم الميت نفقته ، مثل ابنه الصغير او الفقير او العاجز ، ووالديه الفقيرين ، اذا مات احدهم قبل وفاته ، لان نفقه هؤلاء كانت واجبة عليه في حياته ، فتلزمه نفقتهم بعد وفاته ، اذ المال مازال على ملكه ، فيكون تجهيزهم من ماله .

وحق تجهيز الميت ، ومن تلزمه نفقته ، له الاولوية على الحقوق المتعلقة بالتركة ، هذا بمقتضى الاصل لشدة الحاجة اليه ، ولتعذر المساس به ومع ذلك فقد رأينا الاختلاف بين الفقهاء ، حول اى الحقين واجب التقدم على الاخر ، حق التجهيز ، ام حق الدائنين ؟

يذهب الحنفية الى التفرقة بين الديون العينية وهى التى تتعلق بعين من اعيان التركة ، والديون المرسلة وهى التى لا تتعلق بعين من اعيان التركة ، فتقدم الديون العينية على تجهيز الميت ، فمثلا لو كان حق الدائنين المرتبهن متعلقا بمنزل او سيارة ، فانه يتقدم فى اخذ دينه

من العين المرهونه ، على حق تجهيز الميت ، لان دينه
مضمون بهذه العين المرهونه ، فهو اذن مقدمه للوفاء
بدينه على سائر الحقوق الاخرى ، لان الميت لم يكن له
حق التصرف فيها حال حياته ، فكذلك بعد مماته .

اما الديون المرسله او العاديه ، الخاليه عن الضمان
فان حق التجهيز مقدم عليها ، لانه لم يخصص لها هذا
الضمان ، المتمثل في العين المرهونه ، فيقدم حق الميت
عليها .

ويذهب الامام احمد ان حق تجهيز الميت ، مقدم
على غيره من الحقوق الاخرى ، فيقدم التجهيز على قضاء
الديون ، سواء كان الدين من الديون العينية ، او كان
من الديون العاديه . وعلّة ذلك أن حق التجهيز من الحقوق
الضرورية للميت ، كحقوقه حال الحياة في المطعم والملبس
والمشرب ، فكما انه لاغنى له عن هذه المتطلبات ، فكذلك
لاغنى له عن التجهيز .

والارجح القول بتقديم التجهيز على حق الدائنين
كما يذهب أحمد ، لان مواراة جسد الميت وما يلزم لذلك
من الحاجات الضرورية ويتعلق بكرامه النفس الانسانية ، كيف
وقد نبه الله تعالى الى اهمية ذلك ، في قصة ابني آدم ،
لما قتل قابيل أخاه هابيل ، في قوله تعالى : فبعث
الله غرابا يبحث في الارض ليريه كيف يوارى سوء أخيه
قال ياويلتي أعجزت ان اكون مثل هذا الغراب فأوارى سوء
أخي ، فأصبح من النادمين (١) .

ومن غير المناصب ان نلجا الى الحاضرين من المسلمين ، ليقوموا بتجهيزه ، وهو يملك مالا ، ولو كان يتعلق به حق آخر لان هذا لا يخرججه عن كونه ماله .
وقد اخذ قانون الموارث بمذهب الامام أحمد ، وقبيلهم تجهيز الميت على حق الدائنين . .

تجهيز الزوج :

المستحق عليه وجوب نفقه الزوجه على زوجها ، حال الحياة وهذا حقيقه لا خلاف عليها ، وكان المقتضى لذلك ان يكون تجهيز الزوج عند وفاتها على زوجها ، لان هذا من النفقه الضرورية التي تحتاجها الزوجه ، كنفقتها حال حياتها ، لكن مع ذلك اختلف فقهاء الحنفية في ذلك .

يرى محمد ، أن تجهيز الزوج ، يكون في تركته ان كانت موسرة فان كانت فقيرة ، فتجهيزها واجب على من تجب عليه نفقتها من اقاربها ، وفي الحاليتين ، لا يجب التجهيز على الزوج لانه بالموت انقضت العلاقة الزوجية ، ولا سبيل الى عودتها ابدا ، فتسقط النفقه عليه تبعا ، ولا يجب التجهيز .

ويرى ابو يوسف ، ان تجهيز الزوج ، يجب على الزوج ، فيتحمل زوجها ما تحتاج اليه من نفقات غسل وحمل وخلافة . بلا فرق بين ما اذا كانت غنية او فقيرة . لان تجهيزها حال موتها كنفقتها حال حياتها ، فلا يسقط عنه .

وهذا الرأي هو الراجح في المذهب الحنفي ، لانه ثبت لكل من الزوجين في تركه الاخر ، وهذا يتأتى بموت الموت ، فدل ذلك على أن الرابطة الزوجية لم تنفصم بين

الزوجيين ، ولم تنقطع أثرها عليه . ولان هـذا
يتفق مع الكرامة الانسانية ، لانه اذا كان يجب بها التكرم
فى حياتها ، فأولى ان يكرمها بموارة جثمانها حال المات .
وهذا الرأى هو المعمول به فى ظل قانون الموارث
الحالى ، لان الزوج هـ من تجب نفقتها على الزوج فيجب
عليه - من ثم - حق تجهيزها .

(٢) جاء فى المذكرة الايضاحية : خولف مذهب الحنفية ، فقدمت
النقمة المحتاج اليها فى تجهيز الميت ، على الدين الذى يتعلق
بمعين التركة كالرهن ، اخذا بعذاب الامام احمد ، لان تقدير
التجهيز على الدين ، يرجع الى ان الميت احوج اليه من قضاء دينه
الذى هو من حاجاته ، ويستوى فى ذلك الديون المتعلقة بالعيـن
والديون الاخرى .

المبحث الثانى فى قضاء الدين

يعرف الدين بأنه : اسم لمال واجب فى الذمة ، يكون بدلا عن شئ آخر^(١) . على وجه المعاوضة . مثل القرض وبديل المبيع ، وبديل المتلفات .
ويمقتضى هذا التعريف ، فان الدين يجب ان تتوفر فيه الخصائص التالية :

- ١ - أن يكون مالا ، فغير المال ، لا يصح ان يكون ديناً
- ٢ - أن يكون هذا المال ، قد وجب فى ذمة انسان .
- ٣ - أن يكون هذا المال الثابت فى الذمة ، بدلا عن شئ آخر ، على وجه المعاوضة ، وعلى ذلك فما ثبت من المال فى الذمة ، وليس بدلا عن شئ آخر على وجه المعاوضة ، لا يكون ديناً ، وذلك كالزكاة ، ونفقة الاقارب . ويكون اطلاق اسم الدين عليها من قبيل المجاز (٢)

وقضاء الدين واجب بعد تجهيز الميت ، فهو تال فسمى المرتبه ، للتجهيز وسابق على حق الموصى له ، فى تنفيذ الوصيه ، أما انه تال على التجهيز ، فهذا ما لم يسلم به بعض الفقهاء ، كما رأينا ، وأما انه حق سابق على حق الموصى له ، فهذا لا خلاف عليه ، لكن من يراجع النص القرآنى فى قوله تعالى : من بعد وصية يوصى بها او دين . . يرى أن الوصية مقدمه على الدين ، وهو ما يؤدى الى القول بأن حق الموصى له ، مقدم على حق الدائن ، وليس الامر

(١) فتح القدير ، لابن الهام ، ج ٥ ، ص ٤٣١

(٢) يدل على ذلك ما نصت عليه المذكرة الايضاحية من أن المنراد بالديون : هى الديون ، التى لها مطالب من العباد

كذلك ، فان تقديم الوصية في الذكر على الدين ، لا يقتضى
تقديمها في الحكم ، فان الحكم هو تقديم الدين على الوصية
ولا يعدو ان يكون تقديم الوصية من باب التنبيه على
أمرها ، وعدم التفريط فيها ، لكونها تبرعا من التبرعات
وما يعضد ذلك ان لفظه او لا تدل على الترتيب ، فالعطف
في الآية لا يقتضى الترتيب .

— وقد ثبت عن النبي — صلى الله عليه وسلم — فيما
رواه على انه قال : رأيت رسول الله — صلى الله عليه وسلم —
بدأ بالدين قبل الوصية .

وقد اثنى الفقهاء على تقديم الدين قبل الوصية .

ولان الوصية فيها تعلق بحق الغير على سبيل التبصر
والدين فيه تعلق بحق الغير على سبيل الوجوب ، والوجوب
يقتضى الالتزام ، بخلاف التبصر ، فان مرده الى مشيئته
الانسان واختياره .

أنواع الديون :

تنقسم الديون الى عدة انواع ، فهي قد تكون ديون مطلقة
او مرسلة ، وقد تكون ديون عينيه . وقد تكون ديون
لله تعالى ، وقد تكون ديون للمبارك . واخيرا ، قد
تكون ديون حاله ، وقد تكون ديون مؤجله .

١٠ الديون المطلقه ٥ الديون المطلقه ٥

الديون العينية ٥ هي الديون المتعلقة بمعين المال كـ
 زبده ٥ مثال ديين البائع الذي باع عينا للميت ٥ ولم
 يموت الميت ٥ فدين المرتبه ٥ بالنسبة للمعين المرهونه
 فان الميت استحق بالدين المبيعه ٥ والمرتبه احق بالمبيعه
 المرتبه ٥ فدينها ٥

وهذا النوع من الديون له الاولويه على غيره من الديون
 في الوفاء ٥ ان الدين فيها ٥ مخصص بضمان معين ٥ لسداد
 هو المدين المرهونه بالنسبة للدائن المرتبه ٥ والعين المبيعه
 مخصصه لسداد الثمن ٥ بالنسبة للبائع فتقدم على الديون
 الاخرى في الوفاء ٥ بل ان مذهب الحنفيه ٥ يقدم الحق
 في الوفاء بها على الحق في تجهيز الميت نفسه ٥

الديون المطلقة او المرسله ٥ هي الديون التي لا تتعلق
 بمعين المال كده او بعضه ٥ وانما تتعلق بده ٥ الميت حال
 حياته ٥ وهذا النوع من الديون يستوفى من التركة
 ان بقي منها شيء ٥ بعد الوفاء بالديون العينية ٥ فان لم يكن
 في التركة الا ما يفي بالددين العيني ٥ كما لو كانت التركة كلها
 من الدين المرهونه ٥ فيسدد الدائن المرتبه ولا شيء
 لمصاحب الدين العادي ٥ لان الدين العيني يتعلق
 بأعيان التركة بينما الدين المطلق ٥ يتعلق بمالية التركة
 فكان الفرق بينهما في الاستيفاء تبعاً لذلك ٥

وتنقسم الديون المطلقة بدورها الى ديون صحتها ٥ وديون

مرض ٥

(أ) ديون الصحة : هي الديون التي تثبت بوسيلة اثبات صحيحة لاشك فيها . وهذه الوسيلة الصحيحة ، قد تكون في إحدى وسائل الاثبات الشرعية ، ولو كان ذلك في حال المرض ، كالبينة او الاقرار ، او النكول عن اليمين . فان كان الاثبات باقرار المدين او بالنكول عن اليمين ، فيجب ان يكون ذلك في حال صحته المدين .

ويعتبر الدين من ديون الصحة كذلك ، اذا كان منشأه بسبب معلوم لا مجال للشك فيه ، كزوج امرأة على مهرها ، ولم يؤد مهرها .

(ب) ديون المرض : هي الديون التي تثبت بوسيلة من قبل المدين وحده مثل اقرار المريض في مرض الموت به ، عليه ، او اقراره فيما له حكم مرض الموت ، كما خرج يستوفيه منه الحد او القصاص ، او نزل الى ساحة القتال ، وأقر عندئذ بدين عليه ، ليس عليه دليل سوى اقراره فهذا الدين من قبيل ديون المرض ، لان وسيلة اثباته مشكوك فيها ولا يقال ان الاقرار حجة قاصرة لا تتعدى المقر .

وأهمية هذا التقسيم تتأتى عند الحنفية ، القائلين بالفرق بين بين الصحة وديون المرض ، فان ديون الصحة مقدمه عند همم على ديون المرض ، ان ديون الصحة تثبت بوسيلة صحيحة لا مجال للشك فيها او اشارة الشبهات حولها ، ومن ثم فانها ديون قوية بينما ديون المرض ديون ضعيفة ، لانها تثبت بوسيلة مشكوك في صحتها وباقرار قاصر ، تحتمل حولها الشبهات من كل جانب ، وبالتالي فانها توغر في الوفاء بها عن ديون الصحة ، و تأتى في مرتبة لاحقه عليها . فقد يكون الامر فيها قد التمس على المريض ، خاصة أنه أصبح في حالة

غير متمتع بكامل قواه العقلية والبدنية ، لما اصابها من الوهن والضعف ، وقد يكون مستترا باقراره ، بهدف الاضرار بال دائنين او بحاياء اشخاص آخرين ، غير ذلك ، مما يائس في العادة أمثال هذه الاقرارات .

فاذا اجتمعت ديون الصحة والمرض معا وهي متفاوتة في قوة الاثبات ، قدمت ديون الصحة في الوفاء بها على ديون المرض ، فيستوفي اصحاب ديون المرض ديونهم ان بقي لهم في التركة ما يفي بحقوقهم ، بعد الوفاء لاصحاب ديون الصحة بحقوقهم ، فان لم يبق في التركة مال ، فلا شيء لهم ويرى غير الحنفية ، أنه لا فرق بين ديون الصحة ، وديون المرض ، انه ان المقر في حالته مرض الموت ، يكون في حالة لا تسمح بالكذب ، لانه احوج الناس الى رضا ربه والتقرب اليه ، ومن ثم فهو غير متهم في اقراره .

فما اذا اجتمعت ديون الصحة وديون المرض ، يستوفي كل من ديونهم دينه فان لم تف التركة بهذا الدينين جميعا ، فتقسم التركة بينهم بنسبه مقدار دين كل واحد منهم ، من غير تفرقه بين دين الصحة والمرض .

ثانيا : ديون الله تعالى ، وديون العباد :

ديون الله تعالى : هي الديون التي وجبت حقا لله تعالى من غير ان تكون على وجه المعاوضة . وديون الله تعالى عند التحقيق ، هي واجبات اجتماعيه ، تشمل حقوقا لفئات معينه من المجتمع . وذلك كالزكاة المفروضة والكفارات ، والنذور ، وغير ذلك .

وديون الله تعالى ، لاتجب فى التركة ، لانها من قبيل العبادات ، والعبادات تسقط بالموت ، ويجب ادؤها من التركة ، اذا اوصى بها الميت ، وتخضع عندئذ للقاعدة فى الوصية ، أى انها تنفذ فى حدود الثلث .

ديون العباد : هى الديون التى تجب حقا للأفراد بدلا عن شئ على وجه المعاوضة ، كما فى القرض ، والاجاره ، وغير ذلك من صور التعامل بين افراد المجتمع .

وهذه الديون هى المقصود فى قانون الموارث ، اذ ان ديون الله تعالى لاتجب فى التركة ، وانما الواجب ادائها من التركة ، هى ديون العباد ، وهذا ما افصحت عنه المذكرة التفسيرية لقانون الموارث بقولها : المراد بالديون فى المادة - اى المادة الرابعة - الديون التى لها مطالب من العباد ، واما ديون الله تعالى ، فلا تطالب التركة بها ، أخذا بمذهب الحنفية ، وديون الله ، قد تتعلق بعيين المال ، وقد تتعلق بذمة المدين ، وهو ما تكلفنا عنه فى الديون العينية والديون المطلقة .

ثالثا : الديون الحالة ، والديون المؤجلة :

الديون الحالة ، هى الديون التى يجب الوفاء بها فى الحال فهذه الديون واجبة الاداء فورا ، دون الاضافة الى زمن مستقبل .

اما الديون المؤجلة ، فهى الديون ، التى لم يحن اجلها بعد ، فهى ديون ، يجب الوفاء بها فى المستقبل ، فى زمن معين .

وبالنظر الى ان الديون الحالة والمؤجلة تتعلق بأشياء المدين ، فان وفاة الدائن لا اثر له على الاجل ، فهو باق لسم

وقد استدلوأ على رأيهم بالأدلة التالية :

— قول الرسول — صلى الله عليه وسلم — من ترك مالا أو
حقا فلورثته . . . فيرث الورثة الحق في الاجل عن مورثهم ، طبقا
لما دل عليه الحديث .

— ولأن المتعارف عليه ، أن الاجل يمنح في مقابل الزيادة
في المال فلو اعتبرنا الدين حالا ، يموت المدين ، لكان في ذلك
اضيارا بالورثة .

ونعتقد أن رأي الجمهور ، هو الأرجح ، ويجب العمل
بـه ، لان وجود التركة ، هي الضمانة البديلة عن المدين الذي
مات ، لاستوفي منها دينه ، فان الانتظار الى حلول الاجل
قد يترتب عليه تعذر الحصول على دينه . واستنادا الى
دلالة الحديث ، الذي استدلوأ به ، فانه ظاهر في الاسراع
بالوفاء بالدين .

المبحث الثالث

حق تنفيذ الوصايا

تعرف الوصية بأنها : تعليق مضاف الى ما بعد الموت هو مندوبه تحبباً في الخير ورغبة في فعله ، وجبراً للتقصير في بعض الواجبات .

وقد تكون الوصية واجبه ، اذا اوصى بأداء ما يجب عليه من حقوق الله تعالى ، كالكفارات والنذور ، والزكاة ، والحج وغير ذلك .

وتنفذ الوصية في حدود الثلث ، مندوبه كانت او مستحبه لاتزيد على هذا الحد ، لتعلق حق الورثة في المال الباقي بعد تجهيز الميت ، وقضاء ديونه اذ أن حقهم في ثلثي التركة بعد اداء الحقين المذكورين ، فما زاد على الثلث فلا ينفذ الا باجازتهم .

وتقييد الوصية بثلث التركة ، لما روى عن سعد بن ابي وقاص قال : جاءني رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يعودني من وجع اشتد بي ، فقلت يا رسول الله ، قد بلغ بي الوجع ما ترى ، وأنا ذو مال ، ولا يرثني الا ابنة لي ، أفأصدق بثلثي مالي ، قال : لا قلت : فالشطر يا رسول الله ؟ قال : لا قلت فالثلث ؟ قال : والثلث كبير ، انك ان تذر ورثتك أغنياء خير من أن تدعهم عالة يتكفون الناس . . .

فاذا لم يكن ثمة ورثة ، جازت الوصية بأكثر من الثلث ، لأن حظر تنفيذها فيما زاد عن الثلث ، إنما هو رعاية لحق الورثة وعدم الاضرار بهم ، ولم يوجد ورثة ، فلا تنقيد من ثم - بالثلث^(١)

(١) تنص المادة ٣٧ في فقرتها الأخيرة ، من قانون الوصية على

ذلك بقولها : وتنفذ وصية من لا دين عليه ، ولا وارث له بكل ما ليس

او بعضه ، بدون توقف على اجازة الخزانة العامة " بيت المال "

والوصية هي الحق الثالث من الحقوق المتعلقة
 بالتركة ، بعد التجهيز وقضاء الدين ، وهي تالية لحق قضاء
 الديون ، لما روى عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أنه
 بدأ بالدين قبل الوصية ، ولانعقاد الاجماع على ذلك .

المبحث الرابع

حق الورثة

حق الورثة في التركة ، تال للحقوق الثلاثة السابقة ، وهي
حق التجهيز ، وحق قضاء الديون ، وحق تنفيذ الوصايا
فما بقى من التركة بعد اداء هذه الحقوق ، يقسم على الورثة
بحسب انصبتهم الشرعية ، فان لم يكن هناك ورثة مطلقا
استحق التركة ، احد الاشخاص التالية ، بالترتيب الاتي :

اولا : المقر له بنسب على الغير :

كان يقر المورث لآخره ، بأنه اخوه ، فاقراره له بالاخوه
فيه تحميل للنسب على الغير ، وهو الاب ويتوقف ثبوته
النسب من الاب ، على قبول الاب به .

أما بالنسب لثبوت النسب بالاخوه ، فانه يقضى به
أخذ للمقر باقراره لان الاقرار حجه قاصره ، فتلزم في حقيق
الميت خاصة ، فاذا مات المقر ولم يكن له ورثة يرثونه ، فان من
حق المقر له بالاخوه ، أخذ التركة كلها متى توافر فيه
شروط الاقرار بالنسب !! ؟

ثانيا : الموصى له بأكثر من الثلث :

الوصية مشروطة في تنفيذها بالا تتجاوز الثلث ، حرصا
على حق الورثة ، وتحقيقا لمصلحتهم ، وعدم الاضرار بهم
وهذه المعاني مفقده جميعا ، في الغرض الذي نحن بصدد
(١) هذه الشروط مجملها : ان يكون المقر له غير معلوم
النسب ، ان يصادى المقر له المقر على اقراره ، ان يشهد
المقر على اقراره حتى يموت .

لعدم وجود الورثه مطلقا ، بل عدم وجود المقر له بالنسب على الغير ، لذلك يجوز للميت في هذه الحاله ان يوصى بما يزيد على الثلث ، بل يوصى بالتركه كلها ، وتنفذ وصيته فيستحق الموصى له جميع المال ، وهذا عند الحنفية . وعند الشافعية ، لا تنفذ الوصيه بأكثر من ثلث من التركة ، سواء وجد الوارث او لم يوجد .

ثالثا : الخزانه العامه او بيت المال :

اذا لم يوجد الورثه ولا المقر له بالنسب على الغير ، ولا الموصى له بأكثر من الثلث ، شول التركة ، الى الخزانه العامه لينفق منها في المصالح العامه للمسلمين ، ويلوله المال الى الخزانه العامه ، يكون باعتباره مالا ضائعا لا مستحق له ، ومن ثم يكون مملوكا لجميع المسلمين .

الباب الثاني

مَقَوِّمَاتُ الْمِيرَاثِ

حَقِيقَةُ الْمِيرَاثِ

الفصل الأول

أَسْسُ الْمِيرَاثِ

الفصل الثاني

الفصل الأول حَقِيقَةُ عِلْمِ الْفَرِضِ وَالْمِيرَاثِ

تمهيد : في تعريف الميراث

الفريضة مفرد فرائض، على وزن فعيله، والفريضة — في اللغة، التقدير والبيان والقطع، فالتقدير في معنى قوله تعالى، فنصف ما فرضتم أي قدرتم. والبيان في معنى قوله تعالى: "سورة أنزلناها وفرضناها" أي بيضاها ومنه قولنا فرض القاضي النفقة أي قدرها، وفرض الشارع الانصب للورثة، أي بينها بيانا قطعيا لا شبهة فيه، عدلا من الله تعالى وفضلا، وقطعا لمادة النزاع، وسدا لباب الفتنة والصراع على المال.

والفرض في الشرع: ما ثبت بدليل مقطوع به من الكتاب والسنة المتواترة والاجماع، وسمى هذا النوع من الفقه فرائض لأنه سهام مقدرة مقطوعة، مبينة، ثبتت بدليل مقطوع به، فقد اشتمل على المعنى اللغوي أو الشرعي.

وانما خص الاسم لوجهين، أحدهما أن الله تعالى سماه به فقال بعد القسم: فريضة من الله... والنبى عليه الصلاة والسلام سماه به فقال: تعلموا الفرائض. والثاني: أن الله تعالى ذكر الصلاة والصوم، وغيرهما من العبادات مجتمعا ولم يبين مقاديرها، وذكر الفرائض وبين سهامها، وقدرها، فقد يرا لا يحتمل الزيادة والنقصان، فخص هذا النوع بهذا الاسم، لهذا المعنى (١).

(١) الاختيار للموصلى ج ٥، ص ١٠٩.

والمشهور على الالسنه علم الميراث ، وهو مرادف لعلم
الفرائض ، فموضوعهما واحد ، وان شئت فقل : انهما سميان
لحقيقته واحدة .

فان اردنا التعرف على معنى الميراث فان الميراث مصدر
ورث يرث وراثته وميراثا ، ومنه الارث ، فهو مصدر للفعل ورث .

والارث في اللغة البقاء ، قال عليه الصلاة والسلام : انكم
على ارث من ارث ابيكم ابراهيم . . . أى على بقية من بقايا
شريعتيه ، والوارث الباقي ، وهو من اسما الله تعالى
أى بعد فنا خلقه ، وسمى الوارث لبقائه بعد موت
المورث .

ويعرف علم الميراث بأنه قواعد من الفقه والحساب ، يعرف
بها نصيب كل وارث من التركة . ان عن طريق تطبيق هذه
القواعد ، وباستخدام الطرق الحسابية المعروفة ، يتحدد
نصيب الوارث ، ومقدار ما يحصل عليه من التركة .

وتجدر الاشارة الى أن الميراث عند الفقهاء ، يراد به
استحقاق الوارث نصيبا في مال المورث ، فهو خليفة عنه ،
وامتداد لحياته ونظرا لهذه العلاقة القائمة بينهما ، كان
حصوله على المال كله او بعضه ، كأثر يترتب على ذلك .

فالميراث على ذلك يتضمن انتقال مال المورث الى الوارث
على سبيل الخلافه ، فكان الوارث انتقل اليه بقيه ماله
المورث .

المبحث الاول أدلة مشروعية الميراث

تناولت الأدلة الشرعية ، أحكام الميراث ، بنصوص مجتده ،
وأخرى تفصيلية ، وافردت هذه النصوص العديد من المسائل
الجزئية ، بالشرح والتفصيل ، بما لم تتناوله في العبد يسد
من القضايا الأخرى الدينية والدنيوية ، على سواء ، وكان الأصل
في هذا القرآن الكريم ، والسنة المطهرة ، وأقوال الصحابة .
اولا : القرآن الكريم :

وضع القرآن الكريم ، الضوابط العامة ، وتضمن من الأحكام
التفصيلية المتعلقة بالميراث ، ما يمثل التشريع الرئيسي ، والمصدر
الأول ، الذي ترجع إليه ، وتبين عليه الأحكام التي وردت -
بالأدلة الأخرى ، ومن ذلك :

١ - تقرير نصيب في التركة لكل من الرجال والنساء ، فلا
يجوز أن يستأثر الرجال بالتركة ، ويحرم النساء ، كما كان الحال
عند العرب في الجاهلية ، لأن ضعف المرأة أدعى إلى فرض
نصيب لها في الميراث ، وليس العكس ، لأنها بحاجة إلى المال
ولتقدير الإسلام لدور المرأة ، في المجتمع الاسلامي ، وتنويعها
بأهميته ، ورعاية لأفراد الأسرة رجالا ونساء . وقد جاء
ذلك في قوله تعالى : للرجال نصيب مما ترك الوالدان والأقربون
، وللنساء نصيب مما ترك الوالدان والأقربون ، مما قل منه أو أكثر
نصيبا مفروضا (١)

ففى الآية دلالة على استحقاق الرجل والمرأة ، لنصيب معين قليل او كثير ، حسب قواعد الميراث ، وهذا النصيب مفروض ومقتضى لامجال لتغييره او التحكم فيه بدعوى زائفة ، كالادعاء بأن فسى تورث المرأة ، اخراج للمال عن نطاق الاسرة ، وتمتع الغرباء عن الاسرة به ، فيعطى للرجال وتحرم النساء ، حتى لا يذهب هذا المال لازواجهن .

٢ - عدم التفرقة فى الميراث بين الصغير والكبير من الاولاد فالصغير كالكبير فى اصل الاستحقاق ، وفى مقدار النصيب الموروث ، ولا تفرقه بين الذكورة والانثى فى أصل الاستحقاق ويرامى هذا الوصف فى المقدار الذى يحصل عليه كل منهما فى الغالب الا من الحالات . وهذا ظاهر فى قوله تعالى واذا حضر القسمة اولوا القربى واليتامى والمساكين فارزقوهم منه ، وقولوا لهم قولا معروفا (١) . وقوله تعالى . يوصيكم الله فى اولادكم للذكور مثل حظ الانثيين (٢) .

ان تقرير هذين الضابطتين ، ليه اهميته ، اذا علمنا ان العرب كانوا يحرمون المرأة والذرية الصغيرة ، يدل عليه انه لما توفى اوس بن ثابت ، وترك زوجا وثلاث بنات له منهنما فقام رجلان هما ابنا عم الميت وصياهما فأخذاهما ولسم يعطيا امرأتهم ولا بناته شيئا . فذكرت المرأة ذلك لرسول الله - صلى الله عليه وسلم - فدعاها النبي صلى الله عليه وسلم - فقالا يا رسول الله : ذريتها لا تركب فرسا ولا تحمل كلا ، ولا تقاتل عدوا

وهذا المسلك من جانب العرب ، هو الذى دعا الى نزول الايات المذكورة لتصحيح هذا المسلك الخاطى ، واعادة الامور الى نصابها الصحيح ، بتورث المرأة ، وضعاف الذرية .

٣ - تقدم الديون والوصايا ، على توزيع التركة ، رعاية لحقوق الدائنين الموصى لهم ، وهذا ما جاء به النص ففى قوله سبحانه وتعالى : من بعد وصية يوصى بها او دين . . . ففى الاية دلالة على ان الحقوق المتعلقة بالتركة كالدَّيْنُون والوصايا ، يجب اداؤها الى اصحابها ، لان تشريع الميراث وضع لاعطاء كل ندى حق حقه .

٤ - تحريم الميراث بالتبني ، فقد كان سائدا عند العرب أن يتبنى العربي غلاما اذا اعجبه ، فاذا تبناه خول له من الحقوق ما للولد الصلب ، ومن ذلك أن يرثه الغلام اذا مات . كما لو كان ابنا صليبا له . فجاء نص القرآن وأبطل ذلك فى قوله تعالى : ادعوهم لابائهم هو اقسط عند الله ، فان لم تعلموا اباءهم ، فاخوانكم فى الدين ومواليكم . الاخزاب الاية ٥٠

٥ - منع الاضرار بالورثة ، فليس للمورث اعتماد على أنه صاحب المال ان يعتمد الى الاضرار بورثته ، عن طريق التصرفات التى تعود بالضرر عليهم كصرفاته فى مرض الموت وايضا ما كثر من الثلث . . . الخ وهذا ما نهى عنه النص فى قوله تعالى : غير مضار وصية من الله . . فان الضرر منهى عنه شرعا ، فانه لا ضرر ولا ضرار فى شريعة الاسلام .
والى جانب ذلك فان القرآن الكريم ، تضمن الكثير من الاحكام التفصيلية نصت عليها الايات التالية .

— قوله تعالى : يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين فان كن نساءً فوق اثنتين ، فلهن ثلثا ما ترك ، وان كانت واحدة ، فلهما النصف ، ولا يوصيه لكل واحد منهما السدس مما ترك — ان كان له ولد ، فان لم يكن له ولد وورثه أبواه ، فلأمه الثلث ، فان كان له أخوة فلأمه السدس ، من بعد وصية يوصي بها أو دين ، آبائكم وأبناؤكم ، لاتدرون أيهم أقرب لكم نفعا . فريضة من الله ، ان الله كان عليما حكيما

بينت الآية في صدرها ميراث الأولاد ، فالولد له سهمين والبنت سهم واحد ، واثنان من النساء فصاعد لهن الثلثان ، والواحدة لها النصف .

وقد انتقلت الآية الى ميراث الأبوين ، وابانت ان لكل واحد منهما السدس ، وذكرته الميراث في حالة وجود الولد أو عدم وجوده ، كما سنفصل .

قوله تعالى : ولكن نصف ما ترك أزواجكم ، ان لم يكن لهن ولد ، فان كان لهن ولد فلكن الربع مما تركن من بعد وصية يوصين بها أو دين ولهن الربع مما تركن ان لم يكن لهن ولد فان كان لكم ولد فلهن الثمن مما تركن من بعد وصية توصون بها أو دين وان كان رجل يورث كلالة أو امرأة وله أخ أو أخت فلكل واحد منهما السدس فان كانوا أكثر من ذلك ، فهم شركاء في الثلث من بعد وصية يوصي بها أو دين ، غير مضار وصية من الله والله عليم حكيم صدق الله العظيم .

بينت الآية ميراث كل من الزوجين في حالة وجود الفرع الوارث أو عدم وجوده الخ ما جاء بها .

— قوله تعالى : يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة ، ان امرؤ هلك ليس له ولد ، وله أخت فلها نصف ما ترك ، وهو يرثها

ان لم يكن لها ولد فان كانتا اثنتين فلهما الثلثان مما ترك وان كانوا اخوه رجالا ونساء ، فللذكر مثل حظ الانثيين ، يبين الله لكم ان تضلوا ، والله بكل شئ عليم . . .

بينت الاية ميراث الكلاله ، وميراث الاخت اذا كانت واحدة وميراث الاخوات عند التعدد اثنتين فصاعدا .

ثانيا : السنه المطهره :

جاءت السنه المطهره ، بالعديد من الاحاديث النبويه التي دلت على بعض الاحكام العامه ، والاحكام التفصيليه كذلك الاحاديث ذات الدلاله العامه :

— مارواه الجماعة عن ابن عباس عن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال : الحقوا الفرائض بأهلها فما بقى فملاولى رجل ذكـر . . .

— مارواه احمد وابن ماجه عن ابي امامه بن سهل قال : كتب عمر الى ابي عبيده ان رسول الله - صلى الله عليه وسلم قال : قال : الله ورسوله مولى من لا مولى له ، والخـال وارث من لا وارث له .

— مارواه احمد وابوداود وابن ماجه عن المقداد بن معد يكرب عن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال : من ترك مالا فلورثته ، وانا وارث من لا وارث له ، وأعقل عنه وارثه ، والخال وارث من لا وارث له ، يعقل عنه ويرث .

- مارواه احمد والترمذى وابن ماجه عن علي قال :
انكم تقرّون هذه الاية : من بعد وصية يوصى بها او دين
وان رسول الله — صلى الله عليه وسلم — قضى بالدين
قبل الوصية .
- فهذه الاحاديث تعتبر ذات دلالة عامة لانها جاءت بقواعد
عامة يجب اتباعها والسير على هديها عند تقسيم التركه على
اصحابها .
- الاحاديث ذات الدلالة الخاصة :
- مارواه البخارى عن ابن مسعود ، فى بنت و بنت ابن واخت
، قال : لا قضين فيها بقضاء النبي — صلى الله عليه وسلم — او
قال : قال النبي — صلى الله عليه وسلم — لابنه النصف
ولابنه الابن السدس ، وما بقى فللاخت .
- مارواه احمد عن زيد بن ثابت ، انه سئل عن زوج ، واخت
لا يوين ، فأعطى الزوج النصف ، والاخت النصف . وقال عطرت
رسول الله — صلى الله عليه وسلم — قضى بذلك .
- مارواه الدارقطنى مرسلا ، عن عبد الرحمن بن يزيد ، قال
: أعطى رسول الله — صلى الله عليه وسلم — ثلاث جـدات
السدس ، اثنتين من قبل الاب ، وواحدة من قبل الام .
- فهذه الاحاديث ، تعد ذات دلالة خاصة ، لانها أثبتت الاحكام
تفصيلية بشأن ميراث بنت الابن مع البنت ، وميراث الزوج
والاخت وميراث الجدات ، وجميعها تتعلق بتوزيع التركه
على الورثة .

الثالث - اقوال الصحابة :

كان الصحابة أعلم الناس بعد رسول الله - صلى الله عليه وسلم - بقضايا الميراث ، وكان أعلمهم بذلك زيد بن ثابت فقد روى أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال : **أرحم أمتي بأمتي أبو بكر** ، وأشدّها في دين الله عمر وأصدّقها حياء عثمان ، وأعلمها بالحلال والحرام معاذ بن جبل وأقرؤها كتاب الله عز وجل أبي ، وأعلمها بالفرائض زيد بن ثابت ولكل أمه أمين ، وأمين هذه الأمة أبو عبيد .

وكذلك كان من أعلم الصحابة بها علي بن أبي طالب ، وعبد الله بن مسعود وقد قضى الصديق أبو بكر بتوريث الجسد السدس ، كما قضى عمر بمثل ذلك ، ويومئذ عنه أنه قال للجسد لما سألته ميراثها فقال : **مالك في كتاب الله شيء** ، ولكن هو ذاك السدس ، فإن اجتمعتما فهو بينكما ، وإيكمنا خلت به ، فهو لهما .

وقد روى عن عمر بن الخطاب أنه قضى في المسألة المشتركة وتسمى أيضا بالمسألة العمرية وتتحقق إذا وجد اثنان فأكثر من الأخوة والأخوات لام ، ووجد معهم أخ شقيق أو أخوة أشقاء بالانفراد أو مع أخت شقيقة أو أخوات أشقاء ، واستغرقت الفروض كل التركة ولم يبق شيء منها يرثه الأخ الشقيق ، أو الأخوة الأشقاء تعصية ، فقد قضى عمر بالتشريك بين الأخوة والأخوات لام ، والأخوة والأخوات الأشقاء ، في الثلث بالسوية بينهم لا فرق بين الذكر والأنثى ، لأنهم جميعا من أم واحد ، ويزيد الأخوة الأشقاء القرابة من جهة الأب فيجب ألا يضاروا من جزاء هذه القرابة ويحرموا من الميراث . لان الشأن

أن الزيادة في القرابة تنفع ولا تضر .
وللامام علي وزيد ابن ثابت أقوال في ميراث الجد مع الاخوة
والاخوات لاويين أو لأب ، حيث قالوا بالمشاركة بين الجد والاختوة
والاخوات لاويين أو لأب ، وسنبين ذلك في حينه .
وقد روى اجماع الصحابة على توريث الجد لأب عند عدم الأب
وكذلك نصيب ابن الابن عند عدم الابن ، ونصيب الاخت لأب عند
عدم الأب .
كما روى عثمان بن عفان الرد على احد الزوجين ان لم يكن
هناك وارث من أصحاب الغرض ، ولامن العصباء ، ولا من ذوى -
الارحام وهذا يريك الى أى مدى كانت مساهمة الصحابة في بيان
احكام الميراث .

المبحث الثاني منزله علم الميراث

علم الميراث من أنفع العلوم ، واشرفها قدرا وارفعها
منزله . وحسبه ان الله تعالى هو الذى تولى قسمته بنفسه
ونص على كلياته وجزئياته ، فى بيان محكم لاعوج فيه ولا التسو
وقد اورد القرآن الكريم بعض هذه المعانى المحكمة ، التى
جعلت الحق سبحانه يقدره بنفسه من غير ان يتركه لنبيه
او ملك ، فقد قال تعالى : آباؤكم وأبناؤكم لاتدرون أيهم
أقرب لكم نفعا . . . فان الله وحده هو الاعلم بالاقرب
نفعا ، وأنى للانسان ان يعلمه فان الانسان قد يأتية النفع
الدينوى او الاخرى او هما ، من ابيه ما لا يأتية من ابنه ، وقد
يكون بالعكس ، فكان النفع متوقع ومرجو من هذا ، كما هو
متوقع ومرجو من الاخر فلهذا فرضنا لهذا اولهذه ، وساوينا
بين القسمين فى أصل الميراث .

وقوله تعالى : فرضه من الله ، ان الله كان علينا
حكيمًا . . . أى ان ما ذكره الله تعالى من تفصيل فى احكام
الميراث ، واعطاء بعض الورثة ، اكثر من بعض ، وهو فرض
من الله حكم به وقضاه ، والله عليم حكيم ، لانه يضع الاشياء
فى مجالها ويعطى كلا ما يستحقه بحسبه . . . فى غير مجابها
لطرف على حساب طرف آخر ، وفى غير ضرر لاي من المستحقين
فى التركة .

(١) تفسير القرآن العظيم ، لابن كثير ، ج ٤ ، ص ٢٠٠

وقد جاءت السنة الشريفه ، ببيان فضل الميراث والحديث
على تعلمه ، وذلك في قول النبي - صلى الله عليه وسلم - فيما
رواه ابن مسعود : تعلموا القرآن وعلموه الناس ، وتعلموا
القرآن لعلها ، فاني امرؤ مقبوض ، والعلم مرفوع ، ويوشك
ان يختلف اثنان في الفريضة ، فلا يجد ان احدا يخبرهما
ويروي عن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال : تعلموا الفرائض
فانه من دينكم ، وانه نصف العلم ، وانه اول علم ينزع من أمشي
رواه ابن ماجه .

وروي عن عبد الله بن عمر ، ان رسول الله - صلى
الله عليه وسلم - قال العلم ثلاثة ، وما سوى ذلك فهو فضل
آيه محكمه ، او سنة قائمة او فريضة عاد لة .

يقول القرطبي في بيان معنى الحديث : الآية المحكمه
هي كتاب الله تعالى والسنة القائمة هي الثابتة ما جاء
عنه - صلى الله عليه وسلم - من السنن الثابتة ، وقوله
او فريضة عادله ، يحتمل وجهين من التأويل احدهما ان -
يكون من العدل في القسمة ، فتكون معدله على الانصاف
والسهم المذكورة في الكتاب والسنة والوجه الاخر : ان تكون
مستنبطه من الكتاب والسنة ومن لمعناها ، فتكون هذه الفريضة
تعديل ما اخذ من الكتاب والسنة ، اذا كانت في معنى ما اخذ
منها نصا (١)

(١) تفسير القرطبي ، ج ٥ ، ص ٥٦

ويؤخذ من هذه النصوص ، أن لعلم الميراث أهمية كبيرة
في مجال التشريع وفي مجال العلاقات بين الناس ، فهو يتولى
أهم الجوانب ، وهو جانب الثروة والملكية بالتنظيم ، ويقسم
بتقسيمها بين مستحقيها بالعدل والقمطاس المستقيم .

من أجل ذلك فإن تعلم الموارث وتعليمها تكون واجباً
على الأمة وهو ما يستفاد من حديث الرسول - صلى الله عليه
وسلم - تعلموا الفرائض . . . فإنه يفيد الأمر والأمر
يدل على الوجوب ، فإذا قام به بعض الأمة بقط الأشم عن الباقيين
وامتثالاً لهذا الأمر ، أولاه الفقهاء عنايه فائده وتناولوا
مباحثه وفصلوا أحكامه بالشرح والتفسير وضبطوا مسائله
يدرك ذلك من بطلع على أحكامه ، ويتأمل دقائقه وجزئياته
ومره ذلك إلى تيسير مسائله على الناس ، وحل معضلاته
فإن العلم ينسى ، كما أخبر بذلك الرسول - صلى الله عليه
وسلم - ويوشك أن يختلف اثنان في الفريضة ، فلا يجدان
أحسداً يخبرهما ، لذا أفرد بعض الفقهاء بالتصنيف
رعايه واهتماماً بشأنه عند الله تعالى وعند الناس .

المبحث الثالث

حكمه مشروعيه الميراث

الاسلام دين الفطره ، وقد سن تشريعاته بما يتوافق مع هذه الفطره ، فهو لا يضايط الطبيعه البشريه ، وانما يحصر عليها ، ويرسم لها من السبل ما يحقق نفعها ويكفل سعادتها ، وتشريع الميراث ، خير نموذج على هذه الحقيقه ، اذ انه يحث الانسان على العمل ، وتوفير افضل سبل الرزق له ولاسرته ، ثم يكفل له نقل ما كسبه الانسان من ثروته الى عقبه واقرب الناس اليه .

واصل ذلك ان الانسان مدفوع بالغريزه الفطريه وباعتبارات اجتماعيه الى ان يهيئ لنفسه واسرته المسكن والطيب والمطعم الحسن ، وفي سبيل ذلك يجد ويكافى هذه الحياه ويضحي راضيا براحته ، من اجل توفير هذه المتطلبات ، وهو مختبط بذلك ، اذ يرى اثر ذلك على ذويه وبنى مجتمعه .

وفي العاده فان الانسان لا يفتح بتوفير ما يبد حاجته واسرته فقط ، بل هو يسعى الى المزيد ، لينال شرف السمعه وجمال الاحدثه وهو يعلم ويرغب في ان يلبس حاجه ذويه ويهدى ، الى ان يوفى منهم من غائله الفقر ، وخطوب الدهر ، لذلك فانه يقرع ابواب الرزق ليصنع غدا افضل ومستقبلا ارحب لذريته واولاده .

من اجل ذلك ، حقق تشريع الميراث في الاسلام للانسان - هذه الرغبه الجائزه التي قد تكلفه حياته فعمل على ان ينتقل ماله بعد وفاته الى اقرب الناس اليه ، ليبقى ذكره وتتصل

سلسلته ، ويكون حيا في صورة اولاده وذويه ، وقد علم الله تعالى مكون النفس الانسانية وما تحرص عليه ، فالانسان أميل الى ان يحل ابناؤه محله ، وان يوفر لهم كل متطلبات الحياة ، ويحصلوا على ما تركه لهم ، ويهنأوا بحياة طيبة من بعده ، فجعل الاسلام أبناء المتوفى هم مـلاك ماله خلاقه عنه جبرا عنهم بعد وفاته ، ان ينتقل المال اليهم ولو لم يكن راضيين بانتقاله راغبين فيـه .

وأهميه ذلك تبرز في ان هذا النظام يدفع الانسان الى العمل وطرق ابواب الرزق المختلفه ، فيعمر الكون ، ويزدهر المجتمع وترقى الأمه ، ويغدو الانسان الى عمله مطمئنا الى ان سعيه وكده مصيره ان يتول الى ذريته واولاده ، ان لو علم الانسان أن ماله سيؤول الى غير اولاده وذويه لما جـدد في عمله ، ولما ضحى براحته ، ولو فعل ، فانه يثق ما حصل عليه من مال ، وقد يبدده في الامور غير المشروعة فضـلا عما ينشأ عن ذلك من بغضا وعدوات بين الناس .

المبحث الرابع

ضوابط الميراث

ثمة ضوابط معينة ، تحدد معالم الميراث وترسم ابعاده ، وتحقق له هدفه اولا وهو اعطاء ذوى الحقوق حقوقهم على اساس من العدل والحقق .

— جعلت الشريعة الاسلامية ، معيار قوة القرابة والدرجة الاساس فى الاستحقاق فى التركة ، لما فيه من مسايرة للقطرنة وتحقيق لسلطة القضاء على الاحن والعداوات واشاعة روح التعاون بين افراد الاسرة فالابن مقدم على ابن الابن ، والاب يقدم على الجد ، وهكذا .

— قررت الشريعة لعلاقة البنوة والابوة والزوجيه اولوية ففى الاستحقاق من التركة ، فلا يحجب حجب حرمان من الميراث من ينتهى الى هذه العلاقات وهم الابن ولبنت والاب والام والسزوج والزوجه وان كانوا يحجبون حجب نقصان ، فى بعض الحالات .

— فرضت الشريعة للمرأة والصغار حقا فى التركة على غير ماكان جاريا عند العرب بل فرضت هذا الحق للجنسين فى بطن امه ، حمايه لهؤلاء من الفاقة وحفظا لهم من الضياع .

— ارسى الفقه مبدأ أن كل قريب يدلى الى الميت بـوارث لا يرث مع وجوده ، فلا يرث ابن الابن مع الابن ، لانه يدلى الى الميت به ، ولا يرث الاخ مع وجود الابيه لانه يدلى الى الميت بـ .

وشمة استثناء على ذلك ، بالنسبة للاخوة لام ، فانهم يرثون مع الام ، وكان الاصل الا يرثوه ، لانهم يدلون على الميت بها .

— يعتبر الميراث نظام اجبارى ، لا يخضع لارادة الانسان ولا تسرى عليه تلك القاعدة التى تقول : العقد شريعتة المتعاقدين . . . لانه ليس نظاما تعاقديا اذ هو يدخل فى ملك الانسان ، جبرا عنه .

القاعدة العامة فى توريث من تساوا فى القرابة والدرجة
١٠ نصيب المرأة على النصف من نصيب الرجل وهذا تطبيق للنص فى قوله تعالى : يوصيكم الله فى اولادكم للذكر مثلاً حصة الانثيين . . . ومنشأ هذا ليس محاباة الرجل على حساب المرأة ، وانما المنطلق هو النظر الدقيق الى طبيعته مسئولية كل منهما ، والاعباء التى يتحملها كلاهما ، فالرجل مكلف بالانفاق على بيته واسرته ، متى كان قادرا على السعى والكسب ، ولا يتحمل عنه احد مسئوليته فى ذلك بينما المرأة لا تتحمل مسئولية فى الانفاق على احد ، ناهيك عن أنها لا تتحمل مسئولية الانفاق على نفسها .

لان القواعد الاسلامية ، تجعلها فى كف الرجل صغيره ام كبيرة ، ليتولى الانفاق عليها ، فالاب ينفق عليها صغيره والزوج ينفق عليها كبيرة .

أقامت الشريعة سياجا واقيا ، على حق الورثة بالنسبة لصاحب المال ، المريض مريض الموت ، فمنعت سريان التصرفات الصادرة منه والتى تضر بالورثة ، واجازت له الوصية فى حدود الثلث ، واستجاب له لداعى — الخير فيه . —

الفصل الثاني أسباب الميراث

تمهيد :

نقصد بأسس الميراث ، تلك الدعائم والمرتكبات التي يبتنى عليها والتي لا وجود له بدونها ، فهي التي تقيم كيانه وتشيد بنيانه ، وتمثل هذه الاسس في اركان الميراث ، واسبابه وشروطه ، وخلصوه من الموانع التي تحول بينه وبين سريان احكامه ، وترتب آثاره .

ولنتناول اركان الميراث في كلمة موجزة ، نعقبها ببيان اسباب الميراث ، وشروطه ، والموانع التي تمنع منه .

المبحث الاول

أركان الميراث

الركن هو جزء الشئ يوجد بوجوده وينتفى بانقائه ، كالركوع للصلاة ، والحائط للبيت ، وفيما يتعلق بالميراث فانه له اركاناً لا بد من وجودها ، وهى ثلاثة ، المورث والوارث والموروث ، ويترتب على وجود هذه الاركان الثلاثة تحقق الميراث ، وعلى تخلفها او تخلف احدها عدم تحقق الميراث .

اولا : المورث : المورث بتشديد الراء ، هو الميت صاحب التركة المراد تقسيمها على الورثة ، وهذا المورث هو الركن الاساس فى الميراث ، والمورث هو الميت حقيقه ، بالمشاهده والمعايينه ، او هو الميت حكما بأن حكم القاضى بموته ، وهو المفقود ، فانه ميت حكما لا حقيقه ، لاحتمال حياته . او الميت تقديرى ، كالجنين الذى ينزل ميتا نتيجة الجنائيه على أمه .

ولا يعتد قانون الموارث بالموت التقديرى . ، فبان الجنين الذى ينزل من بطن امه ميتا لا يرث ولا يورث لانبيه فاقد لاهلية الملك حالا ومآلا .

ثانيا : الوارث : هو الشخص الذى ينتسب اليه الميت ، بسبب من اسباب الميراث ، فهو يستحق فى التركة ، وان لم يرث بالفعل لوجود مانع يحول بينه وبين الميراث .

ثالثا : الموروث : وهو التركة التى يخلفها المورث
عن الاموال والحقوق كالنقود والعقارات والالات ، والحقوق
المالية او الحقوق ذات الطابع المالى ، مما ذكرناه سابقا
وهى الاشياء التى تنتقل بالحلافة من المورث الى الموارث
ولا بد من وجودها فبدونها لا يكون ثمة ميراث ، لعدم وجود
المال او الحق الذى تتحقق فيه الخلافة عن الميت ، والذى
يكون محلا للتقسيم على الورثة ، ومن ثم لا يتحقق الميراث
لفقد ركن من اركانته .

المبحث الثاني

اسباب الميراث

يلزم لتحقق الميراث ان يوجد احد اسبابه ، وهي ثلاثة
القرباء النسبية ، والزوجيه ، والولا . والسبب الاول منها
وهو القرباء ، اقواها ، واوسعها دائرة وشمولا يليه الزوجيه
لما فيه من المصاهره ، والمساكنه بين الزوجين ، لذلك
كان الاتفاق عليهما من جانب الفقهاء ، ويأتى فى المرتبه الثالثه
الولا وهو قرباء حكميه غير حقيقيه ، لذلك تارخلاف بين
الفقهاء بشأنه .

السبب الاول : القرباء النسبيه

يراد بها الرابطه النسبيه الناشئه عن الولاد ، بين
الوراث ونموث او بمعنى آخر ، فانها الصلة النسبيه القائمـه
بين المورث وكل من اصوله وفروعه وحواشييه .
وتنحصر هذه الصله فى فروع الميت وهم الابناء واصولـه
وهم الاباء ، وفروع اصوله وهم الاخوه والاعمام .
والقرباء من الاسباب الرئيسيه للميراث ، لقوة الصلة
فيها وعمل الرابطه القائمـه بين افرادها ، لذا فان من افرادها
لذا فان من افرادها ما يعتبر حياته امتدادا لحياته الميت
كالابناء ، فهم امتداد للاباء ، واحياء لذكراهم .

والقرباء النسبية ، انواع ثلاثه :

١ - اصحاب الفرض ذوى القرباء النسبية وهم الورثة الذين لهم نصيب محدد معين من الشارع كالنصف الربيع والثلث والسدس ، وباستقراء هو "لا الورثة علم انهم عشرة افراد سبع نساء وهن : الجدة الصحيحة ، والبنات ، وبنت الابن والاخت الشقيقة ، الاخت لاب ، الاخت لام ، الام . وثلاثه رجال هم الاب ، الجد ، اب الاب ، الاخ لام .

٢ - العصبات النسبية : وهم اقارب الميت المذكور الذين لا ينتمون اليه بواسطه انثى ، وليس لهم نصيب محدد فيهما وحكم توريثهم انهم قد يأخذون التركة كلها ، عند الانفصال ولم يوجد اصحاب فرض . وقد يأخذون الباقي من التركة بعد اصحاب الفرض ، وقد لا يأخذون شيئاً ، ان استنفد اصحاب الفرض التركة . كما لو ماتت عن زوج واخت شقيقة ، وعم فللزوجة النصف ، وللاخت النصف ، ولا شيء للعم ، لانه عصبته لم يبق له شيء من التركة .

وتشمل العصبات النسبية :

- فرع الميت ، الابن وابن الابن وان نزل

- اصل الميت ، الاب ، اب الاب ، وان علوا

- فرع اب الميت ، وهم ، الاخوة الاشقاء ، الاخوة لاب ، واولادهم وان نزلوا

- فرع جد الميت : وهم ، الاعمام الاشقاء ، الاعمام لاب ، واولادهم وان نزلوا

٣ - ذوا الارحام : وهم ذوا القرباء من غير اصحاب الفرض والعصبات الذين ليس نصيب محدد في التركة مثل الخال والخالة والعمه وبنت العم ، وابن البنت وبنت البنت وابن الاخت

وبنت الاخ ، والجسد غير الصحيح وهو اب الام ومن عيسى
شاكلته . م .

السبب الثاني : الزوجية

الزوجية سبب يوجب التوارث لمن كان حيا منهما بعد وفاة
الزوج الاخر ، فيرث الزوج زوجته اذا ماتت وترث الزوجة زوجها
اذا مات ، وذلك مرجعه الى قوة الرابطة بين الزوجين ، فان
كلا منهما قرين الاخر ، وشريكه في متاعبه الحياه والامهه
ولان كلاهما يصبحان كيانا واحدا وينشئان اواصر جديده
تتمثل في شجرة الزواج ، ترتب حقوقا اصليه ومنها الميراث فكان
من اللازم ان يثبت لهما الميراث .

والزوجية التي يترتب عليها الميراث ، هي الزوجية
الناشئة عن العقد الصحيح فاذا كان العقد صحيحا ورث احدهما
الاخر مطلقا ، سواء حدث دخول ام لم يحدث بل ولو لم يحدث
خلوه ، لعموم قوله تعالى : ولكم نصف ما ترك ازواجكم . فان
الاية لم تشترط في تحقق الميراث الدخول ، فبينت الميراث
بمجرد العقد الصحيح ولما روى ان النبي - صلى الله عليه وسلم -
قضى في بروع بنت واشق ، ان لها الميراث ، وكان زوجها قد
مات عنها قبل الدخول بها ، ولم يكن فرض لها صداقا . . .

ومفهوم ذلك ان الزوجية التي نشأت عن عقد باطل ، فليس
عقد الزواج الذي لم يكن مشروعا لا باصلا ولا بوصفه ، كزواج
المحرمت او زواج الدعوى لا يترتب عليه الميراث ، لان العقد
الباطل في حكم المنعدم ، فلا يترتب عليه آثار مطلقا .

وكذلك الشأن اذا نشأت الزوجية ، عن عقد فاسد
وهو ما شرع بأصله دون وصفه ، كالزواج بدون شهود
فلا يترتب عليه الميراث ، ولا يرث اى من الزوجين صاحبه
لأنه احد شروط الصحة فأحدث خلافا في العقد منـع
الميراث .

أثر الطلاق على الميراث :

يترتب الميراث على الزوجية القائمة بين الزوجين حقيقة
بأن مات احدهما والحياة الزوجية قائمة بالفعل لم يحدث بينهما
طلاق .

كما يترتب الميراث على الزوجية القائمة حكما بين الزوجين
وهي الزوجية التي طرأ عليها الطلاق الرجعى ، وكانت المرأة
لا تزال فى العدة ، فاذا مات اى منهما ورثه الاخر ، لان الطلاق
الرجعى ، لا يزيل الرباط الزوجية فهى باقية طوال فترة
العدة ، ومن حق الزوج ان يراجع زوجته واما عنها .

وليس الامر كذلك بالنسبة للطلاق البائن ، لان الطلاق
البائن ليست الزوجية قائمة فيه حقيقة او حكما ، فهو يزيل
الرباط الزوجية ، لذلك فانه لا يحق للزوج ان يراجع زوجته
فيه ، وهذا الحكم فى حالة الصحة وعدم المرض .

اما فى حالة مرض الموت ، فلو طلقها الزوج طلاقا بائنا
بارادته الحره بغير رضاها ، ولم يكن الطلاق على المال ، ومات
وهى فى العدة ، فانها ترثه ، لانه يعتبر بهذا الطلاق فارا .
من الميراث ، او يعتقد انه اراد ذلك فحيث انه طلقها بائنا
فى مرض موته ، فهو قريبه على قصد حرمانها من الميراث
فيعامل بنقيض مقصود .

ولو ماتت هي ، بعد الطلاق ، ولا تزال في العدة ، فلا يرث منها لانه يجب الا يستفيد بسوء نيته .
ويتحقق الفرار من المرأة كما يتحقق من الرجل ، إذا
لو طلقتها في مرض موتها ، في حالة ما إذا كانت العضة
بيدها ، فلو ماتت وهي في العدة لا ترث منه ، معاملته لها
بنقيض مقصودها .

ويشترط لميراث المطلقه باثنا في مرض الموت ان تكون
في العدة عند وفاة زوجها ، فلو مات بعد انقضاء عدتها
فلا ترث منه ، عند الحنفية وهو ما اخذ به قانون المواريث .
ويرى الحنابلة ان المطلقة ترث من زوجها الذي طلقها
فارا من ميراثها اذا مات في مرض موته بعد انقضاء عدتها
وهو ما كان ينص عليه مشروع قانون المواريث (١) (٢) .

السبب الثالث : المولا

المولا قرابة اعتبارية رتب الشارع عليها الميراث ، بسبب
الاعتناق او المحالفة فهذا السبب في الاصل لا يوجب
ميراثا ، لعدم وجود القرابة الحقيقية القائمة على رابطته
النسب او الدم ، لكن لما كان المعتقد قد احسن النسب
عتيقه ، وأنعم عليه بالحريه ، فقد انتشله من السرق
فكأنه احياء بعد عدم ، كذلك فان المولا بين شخصين
ترتب حقوقا لكل منهما على الاخر ، لطبيعة العلاقة
الخاصة الناشئة عن هذه الموالاة ، لذا فقد اعتبر الشارع ذلك
قرابة حكمية ، رتب عليها أثرها ، بأن جعلها من اسباب الميراث .

(١) كان مشروع هذا القانون في م ١١ منه يقضى بتوريث الزوجه
من زوجها ، الذي طلقها فارا من ميراثها ، اذا مات في هذا
المرض ، ولو بعد انقضاء عدتها ، مالم تتزوج قبل موته ، ولكن
عند ما عرض المشروع على لجنة الشئون التشريعية بمجلس النواب
رات الاخذ بالمذهب الحنفي الذي يشترط لميراثها ان يكون
قبل انقضاء عدتها .

والميراث بالولاء ، بهذا النظر ينقسم الى قسمين :

أ - ولأء الاعتاق ، وهو الولاء الناشئ عن اعتاق السيد لعبده ، وجعله حراً ، ويطلق عليه العصوية السببية ، لان — منشأها السبب ، وهو الاعتاق ونظراً لاثـر العتق في تحرير — النفوس ، واعادة الكرامة الانسانية للعتيق كامله ، فقد قيد الشارع هذا العمل الذى قام به السيد ، وخول له حقوق ميراث عبده ، وهذا ملحظ بحث السيد على تحرير العبد ، وفك قيده ، وبمكافأته بالخير على عمله ، فأنشأ له حقاً على العتيق بأن جعله وارثاً له بعد موته .

وتجدر الاشارة الى ان الاعتاق ، سبب للميراث من جانب واحد وهو جانب السيد ، فلا يحق للعتيق الذى حصل على حريته ، ان يرث السيد بعد وفاته ومن وجه آخر ، فان ولأء — الاعتاق كمسبب للميراث ، يأتى فى الترتيب بعد القرابة والنزوجية ، فالسيد لا يرث عبده ، الا اذا لم يكن ورثه من اصحاب الغروض أو العصباء او ذوى الارحام .

ومشروعيه ولأء الاعتاق ، جاء فى قول الرسول — صلى الله عليه وسلم — الولاء لمن اعتق . وقوله — الولاء لحمه كحمة النسب ، لا يباع ولا يوهب . . .

ب - ولأء المولاة او الحف : وهو ان يتحالف شخصان على ان يكون احدهما مولى الاخر ، وهو ان يقول الشخص لمن تعاهد معه : انت مولاي ترثنى اذا مت ، وتعقل — عنى اذا جئيت . . .

وعقد المولاة أثر من آثار الجاهلية الاولى ، التى كانت سائدة عند العرب ، والتى كان للظروف القليه ، واعتبارات

البغايا التي دأبوا عليها ، والسبب الاساسى فيها ، والدافع اليها .

والسبب فى عقد المولاة ، قد يكون من الجانبين ، بأن يرث كل منهما صاحبه وقد يكون من جانب واحد بأن يرث الاعلى الادنى .

ومشروعيه ولاء المولاة ، ثبتت بقوله تعالى : ولكل جعلنا موالى مما ترك الوالدان والاقربون ، والذين عقدت ايمانكم فآتوهم نصيبهم . . . فقد جعلت الاية للمعاقد ، اثرها فى اعطاء من كانت معه المعاقدة حقه ونصيبه الشرعى .

وقد استند الحنفية الى هذا النص ، وجعلوا ولاء المولاة سببا من اسباب الميراث بعد ذوى الارحام وقد ورد الجمهور عليهم بأن ولاء المولاة منسوخ بآيات الموارث ، ويقولون تعالى وأولوا الارحام بعضهم اولى ببعض فى كتاب الله . . . وبالتالى فانهم لم يعتبروا ولاء المولاة من اسباب الميراث .

وقد انتصر القانون لرأى جمهور الفقهاء فلم يجمع ولاء المولاة ، سببا من اسباب الارث ، وقد قضا الميراث بالولاة على الولاة بالاعتاق (١)

(١) وقد نص قانون الموارث فى م ٧ على ان : اسباب الارث الزوجية والقرباء والعصمة السببية " الاعتاق ويكون الارث بالقرباء بطريق القرص او التعصيب او بهما معا ، او بالرحم مع مراعاة قواعد الحجب والرد .

المبحث الثالث شرائط الميراث

يجب ان يتوفر في الميراث ، شرائط معينه ، لكي ينتج أثره في تحقق الخلاقه في المال وانتقاله من المورث الى الوارث ، وحد من فرد من الورثه على حقه الشرعى وهذه الشروط لا يكتفى توفرها في المورث وحده ، او في الوارث بفرد ، وانما يجب ان تتوفر في كليهما ، لان كلا منهما يملك المال ، المتوفى باعتباره صاحب المال في الاصل والوارث باعتباره خليفه عن الميت ولكن يعمل السبب عمله ، وتتحقق الخلاقه في المال ، ينبغي توفر الشرائط التاليه :

اولا شرط المورث ، هو الموت ، وموت المورث ، امر لازم لكي تكون بصدد خلاقه في المال ، فان لم يكن المورث ميتا فكيف يتحقق انتقال المال بطريق الميراث ، اذ الميراث يكون مملوكا لشخصين مكا تاما يجعل لكليهما حق التصرف فيه ، وحيازته ، والانتفاع به ، في وقت واحد لان حقوق التملك تمنع احدهما من حيازه المال والتصرف فيه وتعطى الاخر التمتع بهذه الحقوق لكن ماهى حقيقة موت المورث ؟ لقد قال الفقه ان الموت قد يكون موتا حقيقيا ، وهو الذى يتأتى بالمعائنه والمشاهد ، من جانب من شهدوا الواقعة وحضروا الوفاء ، وقد يكون بالسمع والاستفاضة ممن لم يحضر الوفاء او لم يكن متواجدا آنشد ، وقد يثبت الموت الحقيقى ، بتقديم مستند يدل على ذلك ، كتقديم شهادة الوفاء ، او ابلاغ السلطات المختصة بأنه قد مات ، وقد يثبت باقامة البينة على ذلك .

وقد يكون موت المورث حكما ، ويتأتى بصدور حكم من القضاء مضمونه الحكم بموت فلان من الناس ، وحكم القاضى يعتد

بـه وهو حجبـه في اثبات وفاء المورث ، على الرغم من انها قد لا تطابق الحقيقة ، فقد يحكم القاضي بموت شخص مع تيقن حياته ، كما هو الحال بالنسبة للمرتد ، فاذا ارتد الشخص او لحق بدار الحرب ، وحكم القاضي بموته فانه يصير ميتا من وقت صدور الحكم بموته .

وبالنسبة لماله ، فانه يقسم بين ورثته الموجودين وقت صدور حكم القاضي بموته وهناك حالة اخرى ، كتطبيق على الموت حكما تتعلق بالمفقود وهي تلك الخاصة باصدار القاضي حكمه على من غاب غيبه طويله ، ولا يدري أهو من الأحياء ام الاموات ، ووقع امره الى القضاء ، فحكم القاضي بموته فيعتبر ميتا من وقت صدور هذا الحكم وبالتالي تقسم تركته بين ورثته الموجودين ابا ن صدور الحكم بموته .

ويعتبر موت المفقود موتا حكما ، وليس حقيقيا ، الا لا دليل قاطع على موته ، وانما يبنى الحكم على غلبه الظن والوجدان فاحتمال حياته امر قائم وموجود . وقد يكون موت الميسور تقديرا ، ويتحقق بالنسبة للجنين الذي نزل ميتا بسبب الاعتداء على أمه ، والحكم الشرعي اعتبار الجنين ميتا تقديرا في هذه الحالة ، لعدم تيقن حياته ، قبل واقعه الاعتداء على أمه . فالتكييف الشرعي لموت الجنين المعتدى على أمه ، مؤسس على الاعتداء بطريقه تبعيه على نفس انسانيه يفترض فيها الحياة ، فهو امر تقديري ، لذلك اعتبر الميسور فيه موتا تقديريا .

ونظرا لاعتبار الجنين ميتا تقديرا ، فان ماله يقسم بين الورثة الموجودين وقت انفصاله عن أمه ميتا ، كما أن هذا الجنين يورث من غيره ، أي ان له اهلية ميراث بهذا الوصف ، ذلك عند الحنفية .

ولا يرى جمهور الفقهاء اهلية الجنين للميراث ، فلا يسيرث
لان الحياة التقديرية لا تكفى لاستحقاقه الميراث ، وانما العبرة
بالحياة الحقيقية ، للقول بميراثه من الغير ، وبالنسبة
للارث منه ، فان ورثته لا يرثون منه الا ديته (١)

وبالرجوع الى مانص عليه القانون في هذا الشأن ، نجد
انه لم يعتبر الموت التقديرى ، اذ نص في المادة الاولى منه على
ان : يستحق الارث بموت المورث ، او باعتباره ميتا بحكم القاضى ،
وما أخذ به القانون ، هو الصواب ، اذ ان الاعتبار فى
الامور هى حقائقها ولا ينبغى العدول عن الحقيقة ، بالالتجاء
الى الافتراض والتقدير ، الا اذا كان ثمة فائدة حقيقية معتبرة
من وراء هذا العدول ، وهذا الغائى ، تتحقق فى اعتبار
الموت الحكيم بالنسبة للمرتد والمفقود ، ولا تتحقق بالنسبة
للموت التقديرى ، فى حالة الجنين ، اذ ماجدوى القول
بميراث الجنين من غيره ، وقد مات نتيجة الاعتداء ، فالدافع للقول
بذلك بدعوى حمايته وتأمين مستقبله غير موجود ؟ ويترتب على
ميراثه من الغير ، انه لا يرث ، لانه لا يملك شيئا يرث عنه . كما
ان فى القول بتوفر اهلية الميراث فى حق امر مفترض وفيه تعقيد
لاجراءات تقسيم التركة بدون سبب مقبول .

ثانيا : شرط الوارث :

أن تتحقق حياته عند موت المورث ، لاننا مادنا قلنا ان المال
ينتقل خلاقه عن الميت الى الورثة ، فيجب ان يكون الوارث حيا
كما ينبغى ان يكون المورث ميتا ، لئلا يصير المال لا الى مالك .
و حياة الوارث ، قد تكون حياة حقيقية ، وهذا هو الغالب

(١) تجب هذه الدية السماء بالغرة ، بسبب الاعتداء الواقع على امه
والذى نتج عنه وفاته ، وتعتبر هذه الغرة ملكا للجنين ، كتمويس ياخذ
نتاج عن هذا الاعتداء ، ويذهب بعض الفقهاء ، الى ان الغرة ، تعتبر
ملكاً لأم ، لان الجنين جزء منها ، فهو كاحد اعضائها ، فتستحق
الغرة لما اصابها من ضرر .

الاعم ، تثبت بالمعاينة او المشاهدة ، وقد تثبت بالبينة
فى بعض الاحوال .

وقد تكون حياة الوارث تقديرية ، وذلك بالنسبة للجنيين
فى بطن امه ، اذا ولد حيا فى المدة المقررة ، وهى سنة
ميلاديه حسب ما اختار قانون الموارث فان لم يتوفر هذا الشرط
وهو حياة الوارث ، لم يكن ثمة ميراث ^(١) وهذا يحتاج الى بعض البيان
تعتبر ولادة الحمل ، خلال المدة المحددة حياة يعتد
بها فى استحقاق الميراث ، لتحقق حياته عند موت مورثه
فاذا نزل الحمل ميتا لم يستحق ميراثا ، لتخلف شرط تحقق
حياته ، وقت موت مورثه (١)
ويترتب على اعتبار الحمل حيا انه يستحق فى الميراث
وكيفية ميراثه ، انه يجزله من التركة ، او فى النصيبين
على افتراض انه ذكر وعلى افتراض انه انثى .

يعتبر المفقود قبل الحكم بموته ، غير مستحق فى الميراث
لعدم تحقق حياته ، اذ انه لا تعلم حياته من موته ، لكن احتياطا
لحقه ، يستبقى نصيبه من التركة فان ظهر حيا اخذ
وان ظهر ميتا وزع بين الورثه .

ان موت من يتوارث بعضهم من بعض فى واقعه واحده
مثل موت الزوجين ، او موت الاب والابن او الاخ واخيه فى
حالات الكوارث المفاجئة كالزلازل او البراكين او الحرائق
او الحروق او الفيضانات او غير ذلك ، يجعلنا امام نموذج
خاص لوقائع الميراث ، التى تسفر عنها مثل هذه الكوارث .

ومررنا ذلك اننا لو اردنا تحكيم شروط الميراث عندئذ لما
تيسر ذلك ، لان واقعه الموت واقعه واحد ، او متقارب
ولا يعلم من مات أولا من المتوارثين ، حتى يقال بأن يرثه

(١) نيس القانون فى م ٢ على انه : يجب الاستحقاق الارث وقت موت المورث ،
او وقت الحكم باعتباره ميتا ويكون الحصل مستحقا للارث اذا توفر فيه ما نص عليه فى ٤٣
اذا توفي الرجل عن زوجته او معتدته ، فلا يرثه حمله الا اذا ولد حيا لخمسة
وستين وثلاثمائة يوم على الاكثر من تاريخ الوفاء او الغرق .

الآخر وعليه ، فان تحقق شرط حياة الوارث ، غير معلوم ، كما
انه لا يمكن معرفه من منهما المورث ومن منهما الوارث ، لان الوصف
بهذا او ذاك يصدق عليهما معا .

لذلك قال الفقهاء بعدم ميراث احدهما من تركه الآخر ، لفقد
شرط من شروط الميراث وهو العلم بحياة الوارث ، فلا يعلم من
مات منهما اولا ، والوضع في امثال هذه الحالات ان توزع
تركة كل من مات في التركة ، على ورثته الاحياء ، ولا يورث بعضهم
من بعض ، وهو ما يذهب اليه الفقهاء فيما نصوا عليه من ان
لا توارث بين الغرقى والحرقتى والهدمى .

والدليل على ان من ماتا معا في وقت واحد ، لا يرث
احدهما الآخر وانما تقسم التركة بين ورثته الاحياء ما روى ان ام
كلثوم بنت علي تزويت هي وابنها زيد بن عمر ، فالتقت الصيحتان
في الطريق ، فلم يدرا ايها مات قبل صاحبه ، فلم ترثا
ولم يرثهما .

وقد أخذ قانون الموارث بذلك ، فيما نص عليه في المادة
الثالثة : اذا مات اثنان لم يعلم ايها مات اولا ، فلا
استحقاق لاحدهما في تركة الآخر ، سواء اكان موتهما فـسـى
حادث ام لا (١)

ثالثا : الشرط المتعلق بانتفاء الموانع فان ثمة امورا
تنفع من الميراث ، كما هو الشأن في اختلاف الدين بين
المورث والوارث ، فان اختلاف الدين مانع يمنع من الميراث
كما لو قتل الوارث مورثه ، فانه الوارث يحرم من الميراث
لوجود المانع وهو القتل ، وغير ذلك مما نتعرض له الان -
تفصيلا .

(١) والمصدر الشرعى لما اخذ به القانون ، هو ما ذهب اليه

الصحابه ، ابو بكر وعمر وزيد بن ثابت ، وما نص عليه الفقهاء
في قولهم : لا توارث بين الغرقى والحرقتى والهدمى .

المبحث الرابع

بأنواع الميراث

الموانع جمع مانع ، وهى اوصاف محددة ، رتب الشارع على وجودها ، انتفاء الميراث ، فاذا كان الشارع قد اوجب لتحقق الميراث ، قيام الاركان ، ونشأة الاسباب ، وتوفر الشروط وطلب تحصيلها ، ووجودها لكن يترتب على الميراث أثره وتطبق عليه احكامه ، فقد تطلب لنقص الغايه ، بالنسبة للموانع ، امر آخر هو تخلف هذه الاوصاف ، التى تشكل تلك الموانع ، وعدم وجودها ، فالمطلوب هنا التزام سلبى يخلو الميراث من الموانع على حين كان المطلوب فى اركان والاسباب والشروط التزاما ايجابيا ، يتصل فى وجود تلك الاركان والاسباب والشروط .

لذلك فانه يلزم من وجود المانع ، عدم الحكم ، مع قيام سببه ، وتوفر شرائطه ويترتب على وجود احد الموانع - التالية حرمان الشخص من الميراث ، والمحرم او الممنوع من الميراث بمعنى واحد ، لافرق بينهما .

واثر وجود المانع ، حاسم فى عدم استحقاق الشخص للميراث حيث يسلبه حقه فى التركة ، ويبطل مفعول قيامه الاسباب وتوفر الشروط ، الامر الذى يؤدى الى حرمانه ، واعتباره والعهد سواء ، فوجوده وعدم وجوده عند تقسيم التركة ، وهو معدوم كذلك ، بالنسبة الى الميراث على انصبتهم بالنقصان فمن مات عن زوجة ، وابن قاتل ، واخ . فان الزوجه تأخذ الربع فرضا وتأخذ الاخ الباقي تعصيا . اما الابن القاتل فانه محروم من الميراث لوجود المانع فى حقه ، وهو القتل ، ولم يؤثر على نصيب الزوجية والاخ فى شئ .

وقد نص الفقهاء على موانع الميراث ، وهى خمسة ، السرقة والقتل ، واختلاف الدين ، والردة ، واختلاف الدارين .

فأول الموانع : السرقة :

جعل الرق من الموانع لانه ينافى اهلية التملك ، بـل هو وما ملكت يدها له سيده . • وموعدى ذلك ان احد اركان الميراث غير قائم ، وهو الموروث او الشرکه . وبعد الرق مانع من الميراث ، سواء كان الرق كاملا كالقـن ، او كان مكاتبها او مدبرا . • وعلى ايـه حال ، فقد انقرض الرق فى عصرنا الحالى ، ومنذ امد ليس بالقصير ، ومن ثم ، فان البحث فيه بحث فى غير طائل وهو ما تنبيه له قانون الموارث ، حيث لـم يتناوله ضمن الموانع . •

ثانى الموانع : القتل :

هو ازهاق روح انسان بفعل اخر ، فالنتيجة المترتبة عليه خطيرة ، تكمن فى سلب انسان حق الحياة ، وهو امر بلا شك ذو اثر خطير على النوع البشرى ، وانتهاك صارخ لقانون السماء ، على ان القتل بالنظر الى قوة الدافع الاجرامى فيه ، وطريقه تنفيذه ، ليس على درجة واحـد ، وهذا ما ادى بالفقهاء الى الاختلاف فى تقسيمه ، وتبعـا الاختلاف فى اطلاق الوصف المناسب عليه ، وتحدد نوعه للوصول الى اعتباره او عدم اعتباره كمانع من الميراث . •

يذهب المالكية ان القتل نوعان : عمد خطأ ، والقتل العمد يجب ان يكون عدوانا وظلما ، ويجوز ان يتم بالمباشرة او التسبب ، مكـدا كان القاتل ام غير مكلف ، ولا عبرة بالالـه المستخدمه فيه ، تقتل غالبا ام لا تقتل ، ويستوى ان يكون القتل بعمل ايجابى او سلبى ، ويستوى كذلك القصد او عدم . •

القصد بالنسبة للمقتول ، مادام انه نفس الاساس يعتمد ازهاق روح انسان معصوم .

ويعنى ذلك ان الفاعل الاصلى والشريك كالمحرض او المتسبب فى القتل كشاهد الزور ، او واضع السم ، ومانع الطعام من الشخص حتى الموت ، والموَّجِّع على قتل الشخص ، يعد قاتلاً بطريق العمد .

والقتل العمد العدوان هو المانع من الميراث ، دون القتل الخطأ لان القصد فيه الى ازهاق الروح متحقق ، ووصف العمد العدوان فيه هو الذى رتب عليه هذه النتيجة ، اما الاوصاف الاخرى فغير ذات اثر حاسم ، على خلق الدافع اليه ، او الى الالتجاء الى تحقيقه ، ووصفه بهذا الصفة .

فان لم يكن القتل عمداً ، بأن كان خطأ ، او كـمان عمداً بحق ، كقضاء القاضى بالقصاص على مورثه ، او كان لتنفيذ حكم شرعى ، كالجلاد القائم على تنفيذ الحد او القصاص او كان القتل بعد رضى ، كما لو قتل الشخص مورثه دفاعاً عن نفسه او عرضه فان قتل الوارث لمورثه فى هذه الصورتين وامثالها ، لا يترتب عليه المنع من الميراث .

لان القاتل استند على حق شرعى ، او سبب بيع القتل فلا يعاقب بحرمانه من ميراث المقتول ، لانه لم يعص الشريعة ولم يعتد على مورثه وانما قام بواجبه وبما هو مأمور به ، او اتى بعمل يبيحه الشرع ، ولا يؤخذ عليه .

مذهب الحنفية ، على ان القتل المانع من الميراث هو القتل الذى يوجب القصاص او الكفارة ، واما القتل الذى لا يوجب القصاص او الكفارة ، فلا يمنع من الميراث .

والقتل الذى يوجب القصاص او الكفارة عندهم ، هو القتل بالمباشرة لا بالتسبب وهو يتمثل فى القتل العمد وشبه العمد

القتل الخطأ والقتل الذى جرى مجرى الخطأ .
والقتل العمد ، هو أشد انواع القتل ، اذ يكون القتل
بآله تقتل عادة ، كالسلاح ، والسيف ، وما يماثل ذلك .
والقتل شبه العمد ، يليه فى الشدة ، اذ يعتمد فيه
الفعل بآله لا تقتل غالبا كالضرب بعضا لا تقتل عادة .
والقتل الخطأ ينزل درجة عن شبه العمد ، والخطأ
فيه اما ينطوى على خطأ فى القصد كان يرمى ما يظنه صيدا
فاذا هو انسان . واما ينطوى الخطأ فيه على خطأ فى الفعل
كان يصوب على هدف معين ، فيخطئ ، ويصيب انسانا والقتل الجارى
مجرى الخطأ ، مثل ان ينقلب وهو نائم على شخص فيقتله ففى
انواع القتل هذه ، تتوفر المباشرة ، لدى القاتل فى القتل
فاذا كان المجنى عليه هو المورث ، كان القاتل ممنوعا
من الميراث .

اما القتل بسبب عندهم ، فهو القتل الذى لا تتحقق فيه
المباشرة ويتأتى ذلك بأن تاتى فعلا ، لا يقصد به القتل فيض الى القتل
مثل ان يحفر بئرا فيقع فيه مورثه ويموت . وهذا النوع
من القتل لا يمنع من الميراث لعدم المباشرة فيه .
كذلك لا يمنع من الميراث عند هم القتل الذى لا يوجب
القصاص او الكفارة مثل :

- القتل بحق شرعى كالقصاص ، او الدفاع عن النفس .
- كذلك القتل بعد شرعى كقتل زوجته او احد محارمه ومن
يزنى بهما .
- والقتل الذى حدث من غير مكلف كالصبي والمجنون لعدم التكليف
فى حقهما .

وقد اعتمد القانون فى القتل المانع من الميراث على مذهبه
المالكية ، بصفه اساسيه ، واخذ ببعض الاراء من مذهبه
الحنفيه ، وقد نص على هذا فى ٥ بقوله : من موانع الارث ، قتل

الموثر عمداً أى سواء كان القاتل فاعلاً أصلياً أم شريكاً
أم كان شاهداً زوراً أدت شهادته الى الحكم بالاعدام وتنفيذ
إذا كان القتل بلا حق ولا عذر ، وكان القاتل بالغاً من
العمر خمس عشرة سنة .

ويعد ذلك من الاعذار تجاوز الدفـاع الشرعى .
ويذكر ، فان القانون أخذ بمشهورين اساسيين فى مذـهب

مالك :

١ - اعتبر القتل العمد المانع من الميراث ، هو الذى تحقق
فيه العدوان ، سواء كان القاتل مباشراً أم شريكاً ، أم متسبباً
فى القتل ، ويذكر ، فان القتل بالتسبب يمنع من الميراث .

٢ - لا يعتبر القتل الخطأ مانعاً من الميراث ، لانه ليس قتلاً
عمداً عدوانياً .

وقد أخذ من مذـهب الحنفية ، عدم الحرمان من الميراث
بالنسبة لقتل غير المكلف كالصبي والمجنون وهذا مخالف لما مذـهب
اليه المالكية .

مذـهب الحنابلة ، على ان القتل المانع من الميراث ، هو
الذى يوجب القصاص او الكفارة او الدية ، وذلك هو القتل العمد
والقتل الخطأ ، لان موجب القتل العمد القصاص . والقتل
الخطأ موجب الدية والكفارة .

ويعتبر القتل بالتسبب مانعاً من الميراث عندهم ، لانه
يوجب القصاص اذا كان عمداً ، والدية اذا كان خطأ .

ويعتبر القتل الواقع من غير المكلف مانعاً من الميراث كذلك
لانه يوجب الدية .

ويعتبر قتل المسلم الموجود فى صفوف الاعداء مع عدم العلم
به مانعاً من الميراث ، لان موجب الكفارة .

وماعدا هذه الانواع من القتل ، فلا يعد مانعا من الميراث
عندهم . .
مذهب الشافعية : على أن القتل النافع من الميراث ، هو
القتل على أية صورة ، مباشرة أو تسببا ، بحق أو بغير حق ، مكلفا
كان القاتل أم غير مكلف . لعموم قول الرسول - صلى الله عليه
وسلم - ليس القاتل ميراث . .

الحكمه من اعتبار القتل مانع من الميراث :
القتل محرم في كل القوانين والشرائع فالأدنى بنيان
الرب ملعون من هدمه ، وقد حذرت من اقترافه الكتب السماوية
وتضمنت الوعيد الشديد على مقترفه ، وهذا الحكم لافرق فيه
بين ما اذا كان المقتول بعيدا أم قريبا من القاتل .
وقد دلت النصوص ، وارشد حكم العقل ، على أن القتل
جريمه شنيعه ، ومفسده عظيمه في بنيان المجتمع .
كيف قد اتجه القاتل الى قتل مورثه ، فقد قال الرسول
صلى الله عليه وسلم - ليس للقاتل ميراث . . وقوله ايضا -
لا يرث القاتل شي لذلك كان الحكم بالمنع من الميراث
للقاتل الذي قتل مورثه .
والنظر العقلي يرشد الى الدلائل الاتيه :

- ١ - أن صلة القرابه ، ان لم تكن وسيله لاشاعه روح التكافل
والتعاون بين افراد الاسرة فلا ينبغي بأية حال ان تتحول النسي
بغض وعدواه ، او تدفع القريب ، الى ازهاق روح من تربطه به
صله قرابه قربه .
- ٢ - ان مقتضى قواعد العدل ، في ابسط مظاهرها ان يكون
جزاء الخير ، هو الخير ، والمورث محسن الى وارثه ، لانه مسبب
وصول النعمه اليه ، فكان جزاء ذلك الاساءه من الموارث يقتل

المورث ، لذا كان من تمام العدل ، ان يمنع من الميراث .
٣ - ان حرمان الوارث من الميراث ، بسبب قتل مورثه ، انما هو تطبيق القاعدة الفقهية التي تقول : من استعجل شيئاً قبل اوانه عوقب بحرمانه . لانه اذا لم تطبق هذه القاعدة ، لاتخذ كثير من ضعاف النفوس الجاحدين القتل ، وسيلة لاستعجال الحصول على الميراث ، ولاستمروا ذلك ، فكان هذا جزاءً وفاها يتناسب مع جريمتهم النكراء .

المانع الثالث اختلاف الدين

يقصد باختلاف الدين : عدم اتحاد الدين بين المورث ومن قام به سبب الميراث . والاختلاف الذي من اجله كان المنع من الميراث ، هو اختلاف الدين بالاسلام والكفر ، فالزوج المسلم لا يرث من زوجته المسيحية ، وهي لا ترث منه كذلك .
وانما كان المنع من الميراث ، بسبب هذا المانع ، لدلائل نقلية وعقلية :

فالادلة النقلية من القرآن الكريم ، ومن السنة المطهرة .
من القرآن الكريم ، قوله تعالى : ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلاً (١) .
ومن السنة المطهرة ، قول الرسول - صلى الله عليه وسلم لا يرث المسلم الكافر ، ولا يرث الكافر المسلم . . .
وقوله - صلى الله عليه وسلم - لا يتوارث اهل ملتين شتى .

والعقل يقضى بالمنع من الميراث ، فان مبنى الميراث على الموالاة والنصرة والتعاطف والتراحم ، وهذا لا يتأتى حقيقته ، الا بين ابناء الدين الواحد ، وبينى هذا بوجه خاص فى الميراث ، لان الوارث يخلف المورث فى ماله ، ملكا ويدا وتصرفا .

واختلاف الدين ، قد يكون ناشئا عن العلاقة بين المسلم وغير المسلم ، وقد يكون ناشئا عن العلاقة بين الملل غير الاسلاميه ، وهو ما تناولته ببعض الببيان :

اختلاف الدين بين المسلم وغير المسلم : قد ينشأ هذا الاختلاف فى الدين ، بين المسلم وغير المسلم ، فى العلاقة التى تربط الزوج بالزوجه ، او فى علاقة الابناء بالاباء او الاخ - بأخيه ، فالزوج مسلما والزوجه يهوديه او نصرانيه . والولد قد يعتنق الاسلام ، ويترك دين ابيه غير المسلم ، والعكس وكذلك قد يعتنق الاسلام احد الاخوين ، فهذه العلاقات قد تشير قضية الميراث فى كل منهما .

والميراث فى كل فرض من هذه الفروض ، قد يكون المورث فيه هو المسلم ، والوارث غير المسلم ، وقد يكون العكس المورث غير المسلم ، والوارث هو المسلم .

فى الحالة الاولى ، لا يرث غير المسلم من المسلم ، فقد أجمع اهل العلم على أن الكافر لا يرث المسلم (١) . فلو مات المسلم عن ابن كافر وعم مسلم ورثه العم المسلم ، دون الابن .

وفى الحالة الثانية ، لا يرث المسلم من غير المسلم عند جمهور الصحابه فلا يرث الزوج المسلم زوجته اليهوديه واحتجوا بالادلة التى ذكرناها .

ونذهب بعض الصحابه الى ان المسلم يرث من غير المسلمين

(١) المغنى لابن قدامة ، ج ٧ ، ص ١٦٥

دون العكس ، وينسب هذا الرأي الى معاذ ومعاوية .
وقد استندوا على ما ذهبوا اليه الى قول الرسول - صلى الله عليه وسلم - نزلهم ولا يرثوننا " وقوله ايضا : الاسلام يعلم ولا يعلم عليه " .
واستندوا الى القياس ، فاننا ننكح نساءهم ، ولا ينكحون نساءنا ، فكذلك نزلهم ولا يرثوننا .
وقد اخذ قانون الموارث برأى الجمهور ، فنصت المادة السادسة على انه : لا توارث بين مسلم وغير مسلم .
ويثور التساؤل عن الوقت الذى يعتد به فى اختلاف الدين كمانع من موانع الميراث ؟
الرأى الغالب فى الفقه ، انه يعتد باختلاف الدين عند وفاة المورث . لانه الوقت الذى تتحقق فيه الخلافة فى المال ، ويستحق كل وارث نصيبه فيه .
وتطبيقا لذلك ، لو أسلمت الزوجة اليهودية ، بعد وفاتها زوجها المسلم ، وقبل تقسيم التركة ، لاستحق فى الميراث لانها كانت غير مسلمة وقت وفاة الزوج .
وثمة رأى مخالف للإمام احمد يقول بأن الوقت الذى يعتد به فى اختلاف الدين المانع من الميراث ، هو وقت قسمة التركة . لان اختلاف الدين ، وهو المانع من الارث ، قد زال قبل قسمة التركة .
ويمكن الرد على هذا الرأي ، بان هذا يتعارض مع قاعدة الخلافة فى المال ، التى تبدأ بموت المتوفى ، فالموت هو الذى نشأ عنه الخلافة فى المال ، وليس القسمة اذ لاتعدو ان تكون كاشفة لحق كل وارث ، اما السبب الحشى فهو الوفاة بالاضافة الى ان الاخذ بهذا الرأى يفتح باب المنازعات ، بسبب الانعاعات التى يزعم اصحابها ، انهم قد أسلموا قبل تقسيم التركة بهدف الحصول على جزء من مال المورث .

اختلاف الدين بين غير المسلمين : تتعدد ديانته
غير المسلمين ، فهناك الديانة اليهودية ، والمسيحية ،
والمجوسية ، والوثنية ، والصائبة ، وغير ذلك من الملل
والنحل المختلفة ، بل قد تتعدد الطوائف بين اصحاب الديانة
الواحدة كما هو الشأن في اليهودية والنصرانية (١)

فهل يرث القريب قريبه مع كونها مختلفي الديانة
أم يعد الاختلاف في الدين من موانع الميراث ؟

ذهب الحنفية والاصح عند الشافعية الى ان اختلاف الدين
بين غير المسلمين ، لا يعتبر من موانع الميراث ، فيرث كل منهما
الاخر ويصح ان يرث اليهودي المسيحي والعكس ، ويصح ان يرث
المجوس قريبه الوثني ، فلا فرق بين الديانات جميعا والعبادة
بتوافر اسباب الميراث وشروطه .

والحجج لهم : قوله تعالى : ولن ترضى عنك
اليهود ولا النصارى حتى تتبع ملتهم . . وقوله جل شأنه
ان الدين عند الله الاسلام . . فهو يدل على ان الاديان
الاخرى ، تقابل الاسلام فهي ملّة واحدة

وقالوا ايضا : ان الكفر كله ملّة واحدة .

وقد ذهب المالكية والحنابلة الى ان اختلاف الدين بين غير
المسلمين يمنع الميراث ، فلا يرث المسيحي من اليهودي ويرث
المجوس من الصائبة ، فهم يجعلون الاديان الكتابية ، ملل
مختلفة ، وغير الكتابية ديانته واحده .

وسندهم على ذلك قوله تعالى : لكل جعلنا منكم شرعة
ومنهاجا . وقوله تعالى : ان الذين آمنوا والذين هادوا
والصابئين والنصارى والمجوس ، والذين اشركوا ، ان الله يفصل
بينهم يوم القيامة . فالايه عطف كل ديانته على الاخرى

(١) هناك طائفة القرائين والريانين في اليهودية . وطوائفنا
الارثوذكس والكاثوليك في المسيحية .

والعدايات يقتضى المغايره ، فدل ذلك على انها ملل منفصله .
وينسب الى الحنابله انهم قالوا ، ان اليهوديه مله ، وكل
ديانه مله ، كما لمجوسيه ، والصائبه ، فيمنع من الميراث
الاختلاف فى هذه الاديان بالافرق بين كتابى ، وغيره من
الاديان .

ونعتقد انه بالنظر الى حقيقه الكيانات الذاتيه ، لكل
دين من هذه الاديان ، فانها تعتبر ديانا مختلفه ، فهى
ملل شتى ، ونحل مغايره كل منها لآخرى لكن بالنظر الى الاسلام
فان الكفر كله يعتبر مله واحده .

وقد اخذ قانون الموارث بالرأى القائل بأن غير المسلمين
يعتبرون مله واحده ، فقد نص فى المادة السادسه على ذلك
بقوله : يتوارث غير المسلمين بعضهم من بعض .

المانع الرابع

الردة

الردة ، هى خروج بالقول او الفعل عن الدين الاسلامى
الى دين او معتقد آخر ، فالمرتد هو المسلم التارك لدينه ، طوعا
واختيارا ، او المنكر لحقيقته من حقائقه الجوهرية .
والمرتد كافر ، لانه اتى بابا عظيما من ابواب الشرك ، بسبب
تكره للدين الحق ، وخلق ريقه الاسلام من عنقه ، وهو لهذا
مستحق لاشد العقوبات وهى القتل رجلا كان او امرأة ، وهذا
عند جمهور الفقهاء .

ودليل ذلك ، قول الرسول - صلى الله عليه وسلم - من بدل
دينه فاقتلوه . . قالقتل جزاء المرتد ، يستوى فى ذلك الرجل
والمرأة .

ويرى الحنفية ، ان المرتد يقتل اذا كان رجلاً —
للحديث السابق ، لان الرجل يتحقق منه الحراية ، ويخشى
خطره بعد رده . واما المرأة فانها لا تقتل ، وانما تحبس
حتى تحدث توبة ، او تموت ، لان النبي — صلى الله عليه وسلم —
نهى قتل النساء . ولان المرأة لا يتحقق منها الحراية —
ولا يخشى خطرها بخلاف الرجل .

ميراث المرتد : المرتد بخروجه على الاسلام
وارتداد عنه يصير الى غير دين ، ولا يعتد بما اعتنقه من دين
او معتقد آخر ، لصيرورته من الاعلى الى الادنى ، وهذا
التكليف القائل بانعدام انتماء الدينى ، يرتب آثاره على الميراث .
(١) فيما يتعلق بأثر المرتد من هيرته : يتفق الفقهاء
على ان المرتد عن الاسلام لا يرث من أقاربه مطلقاً ، فلا يرث
قريبه المسلم ، لاختلاف الدين بينهما ولا يرث قريبه المسيحي
اذا ارتد عن الاسلام الى المسيحية ، فزعم اتحاد الدين بينهما
وبين قريبه لا يرثه ، لان المرتد لا دين له ، وأمور بالعبودية
الى الاسلام ، وعدم إقراره على دينه ، لانه ميت حكماً اذا ان مصيره
اذا لم يتب القتل .

(ب) فيما يتعلق بالارث من مال المرتد : تعبدت
آراء الفقهاء فى الارث من المرتد على النحو التالى :

— ذهب جمهور الفقهاء المالكية والشافعية والحنابلة الى
ان مال المرتد لا يورث ، وانما يكون فيساً لبيت مال المسلمين !
ومرد ذلك الى اختلاف الدين بين المرتد وأقاربه .

(١) بمعنى ان يكون من حق الخزانة العامة ، ينفق فى مصالح المسلمين

وطبقا لهذا الرأي ، فان الارتداد عن الاسلام يعد مانعا
من موانع الميراث ، لان المرتد لا يرث من غيره ، ولا يرث غيره
منه . وهذا تطبيق لحديث : لا يرث المسلم الكافر . . ولا يرث
اهل ملتين شتى .

وصيرورة المال الى بيت المال ، يشمل كل ما اكتسبه المرتد
من المال ، سواء كان قبل الرد ، ام بعدها .
ذهب الامام ابو حنيفة الى ان المرتد اذا كان رجلا
يورث ماله الذي اكتسبه قبل الرد ، ويكون من حق ورثته المسلمين
واما ماله الذي اكتسبه بعد الرد ، فانه لا يورث عنه ، وانما يكتسبون
ليثا لبيت مال المسلمين .

واما اذا كان المرتد امرأة ، يورث مالها اقاربها المسلمين
يستوى في ذلك المال الذي اكتسبته قبل الرد ، ، والمال الذي
اكتسبته بعدها .

ويستحق الميراث في مال المرتد او المرتدة ، الاقارب المسلمين
الموجودين وقت موتها حقيقة او حكما (١) .

ذهب الصحابان ، وروايه للامام احمد ، الى ان مال المرتد
يورث عنه ويكون لاقاربه المسلمين ، سواء كان المرتد رجلا
او امرأة ، وهذا المال ينتقل كله الى الورثة المسلمين ما اكتسبه
منه قبل الرد ، او بعدها . لانه مأمور بالرجوع الى الاسلام
ينبذ الردة فيسرى على الورثة من الاكام ما ينفعهم ، ويكون ذلك
بتحويلهم الميراث منه .

وقيل بالاضافة الى ذلك ان مال المرتد يرثه عنه اهل الديين
الذي انتقل اليه متى توافرت اسباب وشروط الميراث ، فاذا لم
يوجد له وارث استحق ماله بيت مال المسلمين ، لانه مال لملك الله .
ولعل اولى الاقوال بالترجيح ، هو قول ابو حنيفة ، لدقته

(١) يكون الموت حكما ، اذا صدر حكم من القاضي ، بلحاظها
يدار الحرب " ارض العدو "

مأخذه ، وسلامه منهجه ، ورعاية للمعاني الجديـــــه
بالاعتبار .

المانع الخامس

اختلاف الدارين

اختلاف الدارين كمانع للميراث ، يتحقق بأن تختلف دولـــــة
المورث وجنسيته عن دولة الوارث ، وجنسيته . فيكون لكل
من الدارين كيانه المتميز وذاتيتها المستقلة يتمثل فـــــى
الرئيس العام الذى يدير شئونها ، والجيش الخاص بها والسياسيه
الخارجيه التى تحكم توجهاتها ، فاذا اختلفت كل دولة عن الاخرى
فى ذلك ، وانقطعت العصمه بين الدولتين ، بحيث تستحصل
كل دوله قتال الاخرى ، اعتبر الاختلاف هنا مانعا من الميراث .
مثال ذلك لومات يهودى فى المانيا ، وله ابن يقيم فـــــى
اسرائيل ، فلا يرث الابن اياه لاختلاف الدارين .
واختلاف الدارين ، الذى يترتب عليه المنع من الميراث ، مقرون
الا يكون بينهما معاهده تعاون وتدابصر بينهما ، او ماتسمى
بمعاهد ، والدفاع المشترك ومنع الاعتداء بين الدولتين ، فاذا
وجدت مثل هذه المعاهد ، يمنع اختلاف الدارين من التوارث
وجاز لرعايا كل دولة منهما ان يرث رعايا الدولة الاخرى .
اختلاف الدارين بالنسبة للمسلمين : لا يعتبر اختلاف
الدارين قائما فى ديار الاسلام ، ولا يعتد به فى هذا الشأن
مهما ترتب عليه اختلاف مسمى الدول والجنسية فيها ، وايا كان
الواقع الحالى . ذلك ان ديار المسلمين واحد ، مهما تنبأت
اطرافها وتباعدت اوطانها ، لقوله تعالى : ان هذه امتكم امة
واحدة وقوله جل شأنه : انما المؤمنون اخوه . .

وهذا يفيد أن المسلم في كل مكان يعتبر رعوياً للدولة الإسلامية ، ولو كان مقيماً في دولة غير إسلامية .

وعلى ذلك ، فإن المسلم المصري يرث قريبه المسلم الإيراني أو الباكستاني أو التركي . وكذلك الزوج المسلم الأفغاني يرث زوجته المسلمة السورية ولا يثور في هذا الشأن القول باختلاف الدارين .

ومؤدى ذلك أن اختلاف الدارين لا يعتبر مانعاً للميراث بالنسبة للمسلمين ، وأنه يعتبر مانعاً للميراث بالنسبة لغير المسلمين .

والقضية الأولى ، هي اختلاف الدار ، بالنسبة للمسلمين وعدم اعتباره مانعاً للميراث ، محل اتفاق بين الفقهاء جميعاً . أما القضية الثانية بالنسبة لغير المسلمين ، فهي مثار خلاف بين الفقهاء .

اختلاف الدارين بالنسبة لغير المسلمين : اختلف الفقهاء في اعتبار هذا الاختلاف مانعاً للميراث .

عند الحنفية والشافعية يقولون بأن اختلاف الدارين يعتبر من موانع الميراث ، لأن الميراث مبناه الولاء والتناصر ، ولا ولا ، بين مختلفي الديار ولا نقطاع العصمة في كل من الدولتين واعتبار كل منهما في حالة حرب مع الدولة الأخرى .

وعند مالك وأحمد وأهل الظاهر أن اختلاف الدارين لا يعتبر مانعاً من موانع الميراث . فيرث الأمريكي ، قريبه الفرنسي والعكس لأن المنع من الميراث عقوبة ، فلا تثبت إلا بنصر ولا نص من الشارع على اعتبار اختلاف الدارين مانعاً للميراث .

وقد اخذ قانون الميراث رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣ بالرأى الأخير فلم يعتبر اختلاف الدارين ، مانعاً من الميراث ، وسوى بين المسلمين في عدم اعتباره ونص في المادة السابعة على أن اختلاف الدارين

لا يمنع من الارث بين المسلمين ولا يمنع بين غير المسلمين ، الا اذا كانت شريعته الدار الاجنبية ، تمنع توريث الاجنبي عنها .

ويعنى هذا النص ان قانون الموارث لم يأخذ بالمذهب الاخير على اطلاقه وانما اخذ بمذهب الحنفية ، في حالة ما اذا كان قانون الدولة الأجنبية ، التى يتبعها الوارث او المورث يمنع من توريث رعاياها فى دولة اجنبية عنها ، ففى هذه الحالة يعتبر اختلاف الدار مانعا من الميراث بالنسبة لغير المسلمين .

والاخذ بمذهب الحنفية ، تطبيق لمبدأ المعاملة بالمثل الذى يعتبر احد مبادئ التعامل بين الدول التى تشكل المجتمع الدولى المعاصر ، لكن هذا لاينفى ان القاعدة العامة التى اعتبرها القانون ، ان اختلاف الدارين ، لا يمنع من التوارث بين غير المسلمين ، كما هو بين المسلمين .

ولعل المشرع المصرى ، يهدف من ذلك الى توحيد النظام القانونى الذى يحكم علاقات المسلمين وعلاقات غير المسلمين والمساواة بينهما فى المعاملة ، الا ان هذا لاينبغى ان يكون على اطلاقه وخاصة فى تلك الامور التى تحكمها النصوص الاسلاميه .

البَابُ الثَّالِثُ

تَقْسِيمُ الْمِيرَاثِ عَلَى الْوَرَثَةِ

حق الورثة ومراتبهم

الفصل الأول

أنصبة أصحاب الفروض

الفصل الثاني

ميراث أصحاب الفروض

الفصل الثالث

الفصل الأول

حق الورثة ومراتبهم

تمهيد :

الورثة هم اصحاب الحق في التركة ، وهو حق اصلي وجوهري يجوز اهماله ، ولا تخلو منه التركة ، واذا كان حق التجهيز — وحق الدائنين وحق تنفيذ الوصية ، مقدم على حق الورثة — فان هذا لا يجب حق الورثة ، ولا يقلل من شأنه ، لان هذه الحقوق مع وجودها ، تنحصر في ثلث التركة وقد لا تكون التركة بحملها بهذه الحقوق — فيما عدا حق التجهيز — فقد لا يكون المورث مدينا ، وقد تخلو التركة عن الوصية ، وهذا هو الاصل ، ان موت المورث ، يثير للوثة الاولى حقوق الورثة ، ونصيب كل منهم ، وهو ما يتطلب البيان والتفصيل .

والمستحقون للتركة ليسوا صنفا واحدا ، وليست حقوقهم واحدة وليس وجودهم دليلا على استحقاقهم ، في كل حاله ان مراتبهم متفاوتة ، وانصبتهم مختلفه .

انواع الورثة ومراتبهم :

يثبت الاستحقاق في الميراث ، بطرق محددة هي :

اولا — الاستحقاق بطريق الفرضي : وهو مقرر لاصحاب الفروض وهم الذين لهم انصبة شرعية مقدرة بالتحديد ، وقد ثبت ارثهم بالقرآن في آيات الموارث ، كالبنات والاخت والزوج

زوجته والاب والام .

وبالسند ، ، كالجدة ، والاجتماع كحلول الجدة الصحيح محل
الاب ، وحلول بنت الابن محل البنت .

وبالاستقراء تبين ان اصحاب الفروض الذين لهم مهام مقسمة
اثنا عشر مستحقا ، عشرة من ذوى القرابة النسبية ، وهم الاب ،
والجدة الصحيح والام ، والجدة الصحيحه ، والبنت ، وبنت
الابن والاخت الشقيقه ، والاخت لاب ، والاخ لام ، والاخوات
لام . واثنان من ذوى القرابة السببية الناشئة بسبب النكاح
وهما الزوج والزوجه .

ثانيا : الاستحقاق بطريق التعصيب النسبي : وهو مقرر لاصحاب
العصبه النفسى والعصبه للغير ، والعصبه مع الغير .

والعاصب النسبي : كل قريب ذكر ينتمى الى الميت بغير
واسطه الانثى وحدها ، سواء انتسب اليه مباشرة بدون واسطه
كالابن والاب ، او بواسطه الذكر فقط كالاخ لاب وابن الابن
او بواسطه الذكر الانثى معا كالاخ الشقيق .

وحكم العاصب النسبي انه يأخذ التركة كلها ، اذا لم يوجد
فى التركة صاحب فرض أو وجد ولكنه محروم من الميراث ، فاذا كان
الميت ترك ابن ، اخ لام ، اخت شقيقه ، استحق الابن التركة
كلها ، لان الاخ لام والاخت الشقيقه يحجبان به .

ويأخذ العاصب الباقي من التركة بعد اصحاب الفروض كما لو
ترك الميت : زوجه وام وابن . فتأخذ الزوجه الثمن ، والام السدس
والابن باقى التركة . فاذا لم يبق من التركة شئ بعد استيفاء
اصحاب الفروض فروضهم ، فلا يأخذ العاصب شيئا ، كما لو مات

الميت وترك : زوج ، أخت شقيقه ، عم فان الزوج يأخذ النصف
واخلات الشقيقه النصف ، لاشئ * للعم لانه لم يبق له شئ *
ثالثا : الاستحقاق بطريق الرد : وهو مقرر لأصحاب الفروض
النسبية غير الزوج والزوجه بعد التوزيع على أصحاب الفروض ولم يوجد
عصب نسبي * ان من المقرر انه لا يجتمع في التركة الاث بالتعصيب
مع الاث بالرد *

وحكم صاحب الفروض النسبي الذي يرد عليه ، انه يأخذ الباقي
من التركة بعد سهام أصحاب الفروض ، بنسبه نصيبه المفروض *
التركة فمن مات وترك بنت وبنت ابن ، تأخذ البنت النصف ، وبنت
الابن السدس ، وهذا بطريق الفرض ، ويأخذون الثلث الباقي ردا -
بنسبه سهمهما مهما ، أى بنسبه ٣ : ١ *

وأصحاب الفروض النسبية الذين يرد عليهم هم البنت وبنت
بنت الابن ، الام ، الجدة ، الاخت الشقيقه ، الاخت لاب ، الاخ لام
الاخت لام * فهم ثمانية *

رابعا : الاستحقاق بطريق الرحم : وهو مقرر للأقارب الذين ليست
لهم سهام مقدرة وليسوا من أصحاب الفروض من العصبات وهم ذروا الارحام
مثل العمة ، الخال والخالة ، وبنت البنت ، وابن البنت ، وبنت
الاخ الشقيق ، وابن الاخت الشقيقه *

بإذا مات شخص وترك ذورا وحده فقط ، ولم يترك صاحب فرض
فلأنه يرث ، ذلك أنه لا يجتمع في التركة الارث بالرحم مع الارث بالفرض
او التعصيب * فمن مات عن خال فقط ، أخذ الخال التركة كلها *

خامسا : الاستحقاق بالرد على أحد الزوجين : وهو
مقرر لأحد الزوجين ، الذى لم يوجد غيرها فى التركة ، بأن تخلو
من أصحاب الغروض النسبية ، والعصبات ، وذوى الأرحام
فإذا مات عن زوجه فقط ، أخذت الربع فرضا ، والباقي ردا •

سادسا : الاستحقاق بطريق العصبة السببية : وهو
مقرر للسيد الذى أعتق عبده ، فمات العتيق ولم يكن له وارث غير
المعتق • بلا فرق فبين يكون المعتق رجلا أو امرأة •

فإذا لم يوجد أحد الورثة من أى نوع ، فإن التركة
توزع كالآتى :

- ١ - المقر له بنسب على الغير •
- ٢ - الموصى له بما زاد على الثلث •
- ٣ - الخزانة العامة أو بيت المال •

هذا ما بهار عليه قانون الموارث ، فى ترتيب المستحقين للتركة •

الفصل الثاني

أنصبة أصحاب الفروض

يراد بالفرض في المعنى الاصطلاحي : النصيب المحدد شرعا للوارث في التركة . ويسمى بالمسهم أيضا ، والغرض بمعنى الفروض والمقدر بالتعديد ، بحيث لا يجوز الزيادة عليه ، او الانتقاص منه .

ويراد بأصحاب الفروض : الورثة الذين لهم أنصبة مقسمة في التركة وهم أربعة من الذكور ، وثمان من الاناث ، فهم اثنا عشر وارثا .

فالاربعة المذكور هم : الاب ، الجد الصحيح ، الزوج الاخ لام .

والثمانى الاناث هن : البنت ، بنت الابن ، الزوجه ، الاخت الشقيقة ، الاخت لاب ، الاخت لام ، الام ، الجدة الصحيحة . وأصحاب الفروض ، يختلفون في طريقه توزيعهم ، وفي مقدار أنصبتهم ، وفي كيفية حرمانهم من التركة كلها او بعضها .

فمن اصحاب الفروض من يرث بطريق الفرض فقط ، وهم الزوج والزوجه ، والجد ، الام ، والاخ لام ، والاخت لام . ومنهم من يرث بطريق الفرض والتعصيب ، وهما الاب والجد . ومنهم من يرث بالفرض فقط في حالات ، ومن يرث بالتعصيب فقط في حالات اخرى كالبنات ، وبنت الابن ، والاخت الشقيقة والاخت لاب . فكل واسدة منهن لها فرض مقدار ، فاذا وجد أخ لها في التركة فإنه يعصبا .

ومن أصحاب الفروض من لا يحجب حجب سمان ، وهم البنات والاب ، والام ، والزوج ، والزوجه .

ومنهم من يحجب حجب حرمان ، وهم الاخت الشقيقة ، والاخت
لاب والاخ لام ، والاخت لام ، فانهم يجرمون بالفرع الوارث ، الابن
والاصل المذكور الاب . كما يحرم الاب عند وجود الجد .

ومنهم من يحجب حجب نقصان ، وهم الزوج ، والزوجة
والام ، وبنو الابن مع البنت والاخت لاب مع الاخت الشقيقة .
والسهام المقدرة لاصحاب الفروض ستة ، وهي النصف
والربع ، والثلث ، والثلثان ، والثلث ، والسدس .
الستحق للنصف هم :

- ١ - البنت الصليبه اذا كانت منفردة ، ليس معها اخ يعصبتها
لقوله تعالى وأن كانت واحدة فلها النصف .
- ٢ - بنت الابن ، اذا لم يكن معها بنت ، او اخ يعصبتها
وسند ذلك الاجماع .
- ٣ - الزوج ، اذا لم يكن معه فرع وارث ، دليله قوله تعالى
ولكم نصف ما ترك أزواجكم ، ان لم يكن لهن ولد .
- ٤ - الاخت الشقيقة ، اذا كانت منفردة ، ولم يوجد
في التركة بنت ولا بنت ابن . دليله قوله تعالى :
يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلاله (١) فان امروء
هلك ليس له ولد ، وله اخت ، فلها نصف ما ترك .
- ٥ - الاخت لاب ، اذا كانت منفردة ، ولم يوجد في التركة
أخت شقيقه أو بنت ، أو بنت ابن . للنص السابق
في الاخت الشقيقة .
والمستحق للربع اثنين :

- ١ - الزوجه ، اذا لم يوجد في التركة فرع وارث . بدليل
قوله تعالى : ولهن الربع مما تركن ، ان لم يكن لكم ولد .
- (١) الكلاله هو الرجل الذي لا ولد له ولا والد ، ويوصف به
المورث الذي لم يترك ولداً أو ابناً وهو وصف للمورث الذي
ليس له ولد ولا والد . فكل من مات ولا والده ، ولا ولد ، فهو
كلاله . وكل وارث ليس بوالد للميت ولاولاه فهو كلاله .

١ - الزوج ، فى حالة وجود الفرع الوارث • لقوله تعالى : فان
اتان لهن ولد ، فلكم الربع مما تركن •
والمستحق للثمن :

الزوجـه ، اذا وجد فرع وارث ، لقوله تعالى : فان كان
لكم ولد ، فلهن الثمن مما تركتم •
والمستحق للثلثان هم :

- البناتان فأكبر ، اذا لم يوجد معهن من يعصيهن ، لقولـه •
تعالى فان كن نساء فوق اثنتين ، فلهن ثلثا ما ترك •

٢ - بنتا الابن فأكبر ، اذا لم يوجد فى التركة ابن او بنت ولم
يوجد معصب لهن • وسند ذلك الاجماع •

١ - الاختان الشقيقتان فأكبر ، اذا لم يوجد فى التركة
ابن او بنت ابن وعدم وجود من يعصيهن • لقوله تعالى : فان
انتا اثنتين ، فلهما الثلثان مما ترك •

٢ - الاختان لاب فأكبر ، اذا لم يوجد فى التركة أخت شقيقة
لا بنت او بنت ابن ، ولم يوجد من يعصيهن • للنص السابق •

ويلاحظ أن القاعدة التي تحكم فرض الثلثان فى الحالات
السابقة هى ان كل من كان فرضها النصف عند انفrazها •
يستحق الثلثان عند التعدد •

والمستحق للثلث :

١ - الام عند عدم وجود الفرع الوارث ، واثنين فصاعدا من الاخوة
بقوله تعالى : فان لم يكن له ولد ، وورثه أبواه فلامه الثلث •

٢ - الاثنان فأكبر من الاخوة لأم ، اذا لم يوجد فرع وارث مطلقا
او الاصل المذكور • لقوله تعالى : فان كانوا اكبر من ذلك ، فهم
شركاء فى الثلث •

والمستحق للسدس هم :

- ١ - بنت الابن فأكره عند وجود ابنت الصليبه ، اذا لم يكن معها من يعصبها . دليل ذلك ما روى بن مسعود ، انه سئل عن ابنة ، وابنه ابن ، وأخت ، فقال : أقضى فيهما بما قضى النبي - صلى الله عليه وسلم - للبنت النصف ولابنه الابن السدس تكلمه للثلاثين ، وما بقي فللاخت .
- ٢ - الاخت لاب فأكره عند وجود الاخت الشقيقه . وسند ذلك الاجماع على أن لها السدس تكلمه للثلاثين .
- ٣ - الاب عند وجود الفرع الوارث ، لقوله تعالى : ولا يورث لكل واحد منهما السدس مما ترك ، ان كان له ولد .
- ٤ - الام ، عند وجود فرع وارث ، او اثنان فصاعدا من الاخوة ، لقوله تعالى : ولا يورث لكل واحد منهما السدس مما ترك ، ان كان له ولد ، فان كان له اخوه ، فلأموه السدس .
- ٥ - الاخ لام او الاخت لام ، اذا كان كل منهما منفردا ، ولم يوجد الفرع الوارث ، الاصل الذكراه لقوله تعالى : وان كان رجل يورث كلالة او امرأة ، وله أخ او اخت ، فلكل واحد منهما السدس .
- ٦ - الجد الصحيح عند وجود الفرع الوارث ، وعدم وجود الاب ، وسند ذلك الاجماع .
- ٧ - الجدة الصحيحة واحدة فأكره - رر الرسول - صلى الله عليه وسلم - أطعموا الجدات السدس .

الفصل الثالث

ميراث أصحاب الفروض

نتناول في هذا البحث ، ميراث أصحاب الفروض ، بالتفصيل
كما بينه الشرع ، والحالات المختلفة التي يكون عليها كـ
وارث ، وأثر ذلك على نصيبه في الميراث .

المبحث الأول
ميراث البنت الصليبه وبنت الابن

ميراث البنت الصليبه

يقصد بالبنت الصليبه ، بنت الميت مباشرة ، دون واسطه
ولها في الميراث أحوال ثلاث ، فهي ترك النصف وخذ هــ
والثلثان إذا تعددت ، وميراثها في الحالتين يكون بطريق
الفرض ، وترث بالتعصيب في الحالة الثالثه ، بأن تأخذ
نصف نصيب من يعصبهـا .

ونظرا للصلة الوثيقه ، التي تربطها بالمتوفى ، فانهمـا
لا تحرم من الميراث مطلقا ، بل قد تحرم غيرها من الورثه ، وقد
نصر الله تعالى على ميراثها ، في قوله تعالى : يوصيكم الله
في أولادكم للذكور مثل حظ الانثيين ، فان كن نساء فوق اثنتين
فلهن ثلثا ما ترك ، وان كانت واحدة ، فلها النصف . . . وهذا
النص يشمل الحالات الثلاث للبنت ، كما نوضحها فيما يلي :

الحالة الاولى : تترك النصف ، اذا كانت وحدها ، ولم يكن معها أخ لها في درجتها ، فالنصف نصيب البنت المنفردة ، الذي لم يوجد معها من يعصبها ، تأخذ بطريق الفرض . وقد دل على ذلك قول تعالى : وان كانت واحدة ، فلها النصف وتطبقا لذلك فمن مات عن زوجة ، وبنت ، وعم ، فان الزوجة تأخذ الثمن ، والبنت النصف ، والعم الباقي .

الحالة الثانية : تترك البنات فأكبر ، الثلثين ، اذا لم يكن معهن أخ في درجتهم يعصبهن ، ويقسم الثلثان بين البنتين بالتساوي ، فتأخذ كل بنت ثلثا ، فاذا كن ثلاث بنات ، قسم الثلثان بينهم أثلاثا .

فمن مات عن زوجة ، وبنتين ، وأخ ، كان للزوجة ، الثمن ، لوجود الفرع الوارث ، وهو البنات ، وللبنتين ، الثلثان لانهما اثنتان ، والاخ الباقي ، لانه عاصب ، فيأخذ الباقي . هذا ما ذهب اليه جمهور الفقهاء ، فان نصيب البنتين الثلثان ، كنصيب الجميع من البنات ، أي ان حكم اثنتان حكم الجميع في الميراث . وقد استدلوا على ذلك بالادلة التالية : -

- ما رواه احمد في مسنده عن جابر قال : جاءت امرأة

سعد بن الربيع - ، الى رسول الله صلى الله عليه وسلم -

بإبنتيها من سعد ، فقال يا رسول الله ، هاتان ابنتا سعد بن

الربيع ، قتل ابوهما معك في أحد شهيدا ، وان عمهما

أخذ مالهما ، فلم يدع لهما مالا ، ولا ينكحان الا بمل ، فقال

يقض الله في ذلك ، فنزلت آية الموارث ، فقال لاهي سعد

اعط ابنتي سعد الثلثين ، وامهما الثمن وما بقى فهو لك . فبدل

ذلك على ان نصيب البنتين الثلثان ، فهو عمل مفسر لما ورد في

القرآن ، فيجب الاخذ به ، والعمل بمقتضاه .

دلالة القرآن الكريم ، في قوله تعالى : فان كن نساءً
فوق اثنتين ، فلهن ثلثا ما ترك . فان الآية تفيد استحقاق
البنتين الثلثان ، لان في الآية تقديم وتأخير ، والمعنى
فان كن نساءً اثنتين فما فوقهما ، فلهما الثلثان فما ترك .

كما في دلالة قوله - صلى الله عليه وسلم - لا تسافر
المرأة فوق ثلاثة أيام ولياليها الا ومعها زوجها ، او ذو رحم
منها يعنى ثلاثة أيام فما فوقها .

القياس الاولوى ، يقضى باستحقاق البنتين الثلثان ، فان
الله تعالى جعل نصيب الاختين الثلثان ، بنص قوله تعالى
: فان كانتا اثنتين ، فلهما الثلثان مما ترك . فان هذا يدل
على أن الاختين تستحقان الثلثين ، اذ البنتان أقرب الى الميت
من الاختين ، وأمر رحماً به ، فلا يصح ان يقل حظهما
عن حظ من هو أبعد منهما .

وهذه ابى بن عباس الى ان نصيب البنتين النصف فقط ، كالبنات
الواحدة اما الثلثان ، فانهما للبنات الثلاث فصاعداً ، لان الآية
لم تذكر ميراث البنتين ، فيكون نصيبهما النصف .

الحالة الثالثة : ترث البنت الصليبه ، بطريق التعصيب
اذا وجد معها اخ لها في درجتها يعصبها ، فتقسم التركة
بينهما للذكر مثل حظ الانثيين ، كما لو مات الميت ، وترك بنت
، ابن ، فللا بن الثلثان ، وللبنات الثلث .

وفي حاله وجود اصحاب الغروض معها في التركة ، فانهما
يأخذان الباقي بعد نصيب اصحاب الغروض ، فمن مات عن أم ،
بنت ، ابن ، فان الام ترث السدس ، والباقي يقسم بين البنات
والابن بنسبه ٢ : ١ اي للذكر مثل حظ الانثيين .

ودليل ذلك قوله تعالى : يوصيكم الله في اولادكم ، للذكر
مثل حظ الانثيين فهو تفيد ، أن نصيب الذكر ضعف
نصيب الانثى ، اذا كانا في درجة واحدة . وهذه القاعدة
تسرى مهما تعدد البنات ، او الابناء .

وقد نص قانون الموارث على ميراث البنت الصليبه ، فى المادة
١٢ بقوله : للواحدة من البنات النصف ، وللاثنتين فأكثر
الثلثان . وفى المادة ١٩ بقوله : العصبه بالغيرهن
: البنات مع الابناء .

ميراث بنت الابن

يقصد ببنت الابن : البنت التي تنتهى الى المتوفى بواسطة ابنه ، سواء كان ابنه مباشرة ام غير مباشر . فتصدق على بنت الابن ، وبنت ابن الابن ، وبنت ابن ابن الابن ، وهكذا .

وبنت الابن ، تعد بنتا للميت ، اذ انها من فروعه ، لذلك فانها تترك كالابنت عند عدم وجودها ، فهي تحل محلها حيثئذ وتأخذ حكمها اذ لم يكن للميت اولاد من صلبه مباشرة .

كما ان الدليل على ميراث بنت الابن ، هو ذات دليل البنت ، وهو قوله تعالى يوصيكم الله فى اولادكم . . فالاولاد هم الفروع المولودون مباشرة ، او بواسطة الاولاد ، ويصدق ذلك على الابناء ، والبنيات ، وابناء الابناء ، وبنيات الابناء . وعليه فان اطلاق اسم البنات على بنات الابن ، هو من قبيل المجاز وليس من قبيل الحقيقة .

وتتعدد حالات ميراث بنت الابن ، فهي تترك بطريق القرض وتترك بطريق التعصيب ، وتحرم من الميراث كذلك ، وهذه هى حالات ميراثها :

الحالة الاولى : تترك النصف فرضا ، اذا كانت منفردة ، ولم يوجد معها من يعصبها ، وليس فى التركة بنت صلبية . فمن مات وترك : بنت ابن ، وزوجا ، وأخ شقيق . كان لبنت الابن النصف فرضا ، وللزوج النصف ، وللزوجة الثلث ، لوجود الفرع الوارث ، وللاخ الشقيق الباقي تعصيفا .

والدليل على ذلك ، قوله تعالى : يوصيكم الله فى اولادكم . . . فان اطلاق الاولاد ، يعم الاولاد الصليبين واولاد الابناء عند عدم وجود الاولاد الصليبين .

الحالة الثانية : تترك البنات لابن فأكثر الثلثين فرضاً
إذا لم يكن معهن من يعصهن ، وعند عدم وجود البنت الصليبه
وعدم وجود الابن - فلو مات الميت وترك ، زوجاً ، وبنتي ابْن
وأخ لاب . أخذ الزوج الربع ، وبنتي الابن الثلثان ، والأخ لاب
الباقى تعطيهما

والدليل على ذلك النص السابق فى قوله تعالى : يوصيكم
الله فى أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين ، فان كن نساءً فوق
اثنين ، فلهن مثل ما ترك . لأنها بمثابه البنتين عند عدم
وجود دهن ، وعدم وجود الفرع الوارث المذكر .

الحالة الثالثة : تترك بنت الابن ، السدس فرضاً ، تكلمه
للثلاثين ، مع البنت الصليبه ، أو بنت الابن الأعلى منها درجة
إذا لم يوجد معها من يعصها ، وتأخذ بنت الابن السدس ففى
هذه الحالة ، إذا كانت واحدة ، أو أكثر . فمن مات وترك
بنت ، ثلاث بنات ابن ، أم ، أب . فان للبنت النصف فرضاً
والثلاث بنات ابن السدس فرضاً تكلمه للثلاثين اقصى نصيب البنات
ولام السدس وللاب السدس .

ولو مات وترك : بنت ابن ، بنت ابن ابن ، فان بنت الابن
تأخذ النصف فرضاً ، وبنت ابن الابن ، تأخذ السدس تكلمه
للثلاثين

ودليل ذلك قول ابن مسعود ، لما سئل عن ابنه ، وابن
ابن ، وأخت ، فقال : سأقضى فيها بقضاء رسول الله - صلى
الله عليه وسلم - لابنه النصف ، ولابنه الابن السدس ، تكلمه
للثلاثين ، ومابقى للأخت .

الحالة الرابعة : تترك بنت الابن بالتعصيب ، إذا وجد معها
ابن ابن ، سواء كان أخاها أو ابن عمها ، سواء كان فى درجاتها
أو أقل من درجاتها ، متى كانت محتاجة اليه .

فمن مات وترك : أب ، أم ، بنت ابن ، ابن ابن . أخذ
الاب السدس ، والام السدس فرضا ، وكان الباقي لبنت الابن
وابن الابن تعصيا للذكر مثل حظ الانثيين . والتعصيب هنا
ملزم للتساوي في الدرجة بينهما ، فلا يشترط فيه ، أن تكون
بنت الابن محتاجة الى ابن الابن ، لكي يعصبا .

ولو مات وترك بنتان ، وبنت ابن ، وابن ابن ابن . وأخذت
الثلاثين ، وبنت الابن ، وابن ابن الابن الباقي تعصيا ، وانما
عصبا ابن ابن الابن ، ولو أنه أقل منها درجة ، لأنها محتاجة
اليه ، إذ لولا وجوده ، لحرمت من الميراث لان البنات
أخذتا أقصى نصيب البنات ، وهو الثلاثين .

والقاعدة أنه إذا كان في التركة أصحاب فروض وورثه بالتعصيب
يأخذ الوارثون بالتعصيب ، الباقي من التركة بعد نصيب أصحاب
الفروض ، فإن لم يبق من التركة شيء ، فلا يرث الورثه بالتعصيب
لأنه لم يبق لهم شيء .

مثال ذلك ، لو مات وترك : أب ، أم ، زوج ، بنت ، بنت
ابن ، ابن ابن . ورث الاب السدس ، والام السدس فرضا
والزوج الربع والبنت النصف فرضا ، وبنت الابن ، وابن الابن
لا يرثان شيئا ، لنفاذ التركة .

ولو لم يكن ابن الابن موجودا ، لورثت بنت الابن ، لأنها
كانت ستأخذ السدس فرضا في هذه الحالة تكمله للثلاثين .

الحالة الخامسة : تحجب بنت الابن من الميراث ، مسع
البناتن الصلبتين فأكبر إلا إذا كان معها من يعصبا ، سواء كان
في درجتها أم أنزل من درجتها ، وسواء كان أخاها أو ابن عمها .

فلو توفي شخص عن : بنتين ، بنت ابن ، أخ شقيق
أخذت البناتن الثلاثين ، والأخ الشقيق الباقي تعصيا ، ولا تأخذ
بنت الابن شيئا ، لان البناتن أخذتا الثلاثين ، فلم يبق لهما

ما ترثه ، كما أنه لم يوجد معها من يعصبها في درجتها أو في غير درجتها .

فلو وجد معها من يعصبها فانها لا تحجب ، كما لو مات عن : بنتين ، بنت ابن ، ابن ابن . فالبنتان لهما الثلثين ولبنت الابن ، وابن الابن الباقي تعصيا ، ولا تحجب لوجود من يعصبها ، وهو ابن الابن .

ودليل ذلك ، أن الله تعالى جعل أقصى نصيب البنات الثلثين فإذا نفذ بحصول البنات الصليات عليه ، لم يبق لبنات الابن شيء ، وقد قال الرسول - صلى الله عليه وسلم - لا يزاد حق البنات على الثلثين .

الحالة السادسة : تحرم بنت الابن ، بالابن مطلقا ، سواء كان معها من يعصبها أم لا ، كما يحجبها ابن الابن الأعلى منها درجته .

فلو مات وترك : ابن ، بنت ابن ، ابن ابن ، استحق الابن التركة كلها ، ولا ترث بنت الابن شيئا ولا ابن الابن ، لانهما محجوبان بالابن .

ولو مات عن : ابن ابن ، بنت ابن ابن ، ابن ابن ابن فان ابن الابن ، هو الوارث للتركة ، وتحرم بنت ابن الابن ، وابن ابن الابن ، لانهما محجوبان بالأعلى درجة ، وهو ابن الابن .

وتجدد الإشارة ، الى ان بنت الابن ، اذا كانت تحرم من الميراث بالابن ، فانها تستحق في التركة ، حسب نظام الوصية الواجبة ، الذي أخذ به المشرع المصري . . .

وتجدر الإشارة الى أن بنت الابن ، اذا كانت تحرم
من الميراث بالابن ، فانها تستحق في التركة ، حسب نظام
الوصية الواجبه ، الذي أخذ به المشرع المصري (١)

والدليل على حجب الابن ، لبنت الابن ، تطبيق القاعد
العامه ، في الميراث وهو أن الاعلى درجة يحرم الادنى درجة
على اساس أن الاعلى أقرب الى الميت ، وأقوى في قرابته
فيحجب الأقل منه .

وقد نظم قانون الموارث ، احكام ميراث بنت الابن ، علي
النحو الذي ذكرناه (٢)

(١) صدر قانون الوصية في مصر ، رقم ٧١٠ لسنة ١٩٤٦ ، ونفذ من اول
اغسطس ١٩٤٦ .

(٢) تنص ١٢ من القانون على ، للواحدة من البنات فرض النصف
وللاثنتين فأكبر الثلثان . ولبنات الابن الفرص المتقدم ذكره .
عند وجود بنت او ابن اعلى درجة ، ولهن واحدة او أكثر السدس
، مع البنت او بنت الابن الاعلى درجة .
١٩ الوصية بالغير هن بنات الابن وان نزل ، مع
ابناء الابن ، اذا كانوا في درجاتهن مطلقا ، او كانوا انزل منهن
اذا لم يرثن بغير ذلك .

المبحث الثانى

ميراث الابوين

قراة الابوين ، من القرابه النسبيه الوثيقه ، فالاب والام هما سبب اضافه الانسان الى الحياة ، ولهما فضل لا ينكر على الولد ابنا كان او بنتا ، لذلك ، فان وجودهما فى التركه ينبغى أن يكون له وزنه وتقديره ، بحيث ينالان نصيبا منهن وهذا ما فعله الشارع الاسلامى ، فانه اعظاما وتقديرا لهن هذه الصله ، لم يحرمهما من الميراث فى تركه الابن ، وانما قدر لهما نصيبا يختلف قلة وكثرة بحسب كل حاله ، وفق ضوابط محكمه وعادلة .

ميراث الاب

يراد بالاب ، أصل الميت وهو الرجل المباشر الذى لم يفصل بينه وبين فروعه واسطه ، فهو بذلك أقرب ذكر الى الميت بعد الابن ، وهى ينتى الى قراة الابوه ، التى تحتل الدرجة الثانية ، بعد البنوه ، لذلك احتاط له الشارع فعدد الاوصاف التى يرث بها ، حتى يحصل على نصيبه الذى يتلائم وعلاقته بالمتوفى ، وحتى لا يحرمه من الميراث تحت أى ظرف من الظروف ، فان لم يتيسر له ان يحصل على نصيب أكبر عند عدم وجود الابن ، لكثرة أصحاب الفروض ، فانه فرض له السدس لا يقل عنه ، كما أنه خوله حق حرمان العديده من الورثه فلا يرث معه الا الفرع الوارث الابن ، والبنت ، والزوجان والام ، وأم الام ، " الجده لام " عند عدم وجود الام .

وبيان ذلك ، يقتضى أن نعرض لحالات ميراث الاب ، والمقدار الذى يحصل عليه ، مع الورثة على اختلاف انواعهم .
الحالة الاولى : يرث بطريق الفرض ، اذا كان فى التركة فرع وارث مذكر وهو الابن ، وابن الابن ، وابن ابن الابن ، وان - سفل ، فيأخذ معه السدس فرضا ، يستوى فى هذا ان يكون الابن واحدا او اكثر من واحد .

فلومات الميت وترك : ابن ، اب ، زوج . فان الزوج يأخذ الربع ، لوجود الفرع الوارث ، والاب السدس ، لوجود الفرض . الوارث المذكور ، ويأخذ الابن الباقي . واذا لم يكن فى التركة ابن ، ووجد ابن ابن ، فانه يأخذ الباقي أيضا .
ودليل ذلك قوله تعالى : ولا يورثه لكل واحد منهما السدس مما ترك ان كان له ولد " فقد دل النص على أن كل من الابوين يستحق السدس من التركة ، اذا كان للميت فرع وارث مذكر .

وبهذا وازن الشارع بين قرابة البنوة او الفرع ، وبين قرابته الابوه أو الاصل ، وقد رأى أن الفرع بحاجة امس الى المال ، لانسه مقبل على الحياة .

فيكون عوننا له على مواجهه اعبائها ، والوفاء بالتزاماتها ، ناهيك عن أن الفرع او الابن ، امتداد لابييه . يحمل اسمه ويقتضى ذكره (١) مع ان الاب حاجته الى المال لاترقى الى الابن . ونحظه مع الايام ، ليست كحظ الابن ، كما هى العادة والمألوف .

الحالة الثانية : يرث الاب بطريق الفرض والتعصيب اذا كان فى التركة فرع وارث مؤنث ، كالبنات ، وبنات الابن ، وبنات الابن ، وان سفل ، فيأخذ معها السدس بالفرض ، والباقي بالتعصيب .

(١) الاترى ان ذلك يجسد الحديث : اذا مات ابن ادم انقطع عمله الا من ثلاث : صدقة جارية ، وعلم ينتفع به ، وولد صالح يدعو له فالولد يوثل منه ابن يكون ذخرا لابييه .

وانما يأخذ الاب السدس فرضا كحد أدنى لا يقل عنه عند وجود الفرع الوارث الموءنث ، ضمانا له فى الحصول على نصيب مناسب من التركة ، ثم انه اتاح له فرصة الحصول على المزيد من التركة ، بأن فتح له رافدا ثانيا ، وهو طريق التعصيب ، ان بقى شئ من التركة ، بعد أخذ أصحاب الفروض فروضهم .

وعلى هذا لو ترك الميت : بنتان ، زوج ، أب ، أم فان البننتين ترثا الثلثين ، والزوج يرث البريع ، والام السدس والاب يأخذ السدس ، فلو لم نجعله يرث السدس بطريق الفرض اعتما د ا على التعصيب ، لم يبق له شئ من التركة يأخذ ه نجعل له الشارع السدس فرضا تحسبا ، لمثل هذه الحالات التى يستغرق فيها أنصبه أصحاب الفروض التركة .

ولو مات وترك : بنت ، زوجة ، أب . فان البنت تأخذ النصف فرضا ، وتأخذ الزوج ه الثمن لوجود الفرع الوارث وهو البنت ، ويأخذ الاب السدس فرضا ، والباقى تعصيا ، نظرا ، لانه يوجد مال باقى فى التركة ، بعد نصيب اصحاب الفروض ، ف يأخذ ه الاب بطريق التعصيب .

ودليل ذلك ، بالنسبة لميراثه بطريق الفرض ، قوله تعالى : ولا يورثه لكل واحد منهما السدس مما ترك ، ان كان له ولد * فان الولد يطلق على الذكر ، وعلى الانثى فيكون له الميراث بالفرض ، وهو السدس مع البنت .

وفىما يتعلق بميراثه بطريق التعصيب ، فان الدليل عليه قول الرسول - صلى الله عليه وسلم - الحق للفراش بأهلها ، فما بقى فلاولى رجل ذكر . وبالنظر الى

الوارثين في التركة من الرجال ، نجد ان الاب ، هو
 الاقرب الى الميت ، حيث ان مرتبته بعد الابن ، ولم يوجد
 بين الورثة فيكون الاب هو الاولى عندئذ ، في الحصول
 على الباقي من التركة .

الحالة الثالثة : يرث الاب بطريق التعصيب فقط ، اذا
 لم يكن في التركة فرع وارث مذكرا كان او مؤنثا وهو الابن
 والبنات فشرط ميراثه بالتعصيب المحض ، ان تخلو التركة
 عن الفرع الوارث مطلقا ، فيأخذ التركة كلها اذا لم يوجد
 ورثه او كانوا محجوبين ، او يأخذ الباقي (تعصيا)
 بعد نصيب أصحاب الفروض .

وتطبيقا لذلك ، لو مات شخص وترك : أب ، واخوه
 اشقاء ، أخوه لام ، أخوه لاب . فان الاب يأخذ التركة
 كلها ، لان الاخوه مطلقا ، يحجبون حجب حرمان بالاب .
 كما لو كان الاب ، هو الوارث الوحيد في التركة .

ولو مات وترك : زوجة ، أب . فان الزوجة ترث الربع
 لعدم الفرع الوارث ، ويأخذ الاب الباقي تعصيا ، لعدم
 وجود فرع وارث مطلقا ، فلا ابن ولا بنت ، فيرث الاب بالتعصيب
 والدليل على ذلك ، قوله تعالى : فان لم يكن له ولد
 وورثه أبواه غلامه الثلث . فقد انحصرت التركة في
 الابوين ، الاب والام ، ولم يوجد الفرع الوارث ، ونصت
 على أن نصيب الام عندئذ وهو الثلث . وسكنت عن ميراث
 الاب ، فيقسم منها استحقاق الاب الباقي تعصيا ، لانه
 العاصب ، لانه اولى رجل الى الميت ، فيأخذ الباقي من التركة
 وذلك يكون بالتعصيب .

وقد نص قانون الموارث على هذه الحالات ، في المادة ٩ / بقوله : للاب فرض السدس ، اذا وجد للميت ولد او ولدا ، ابن ، وان نزل .

وقد نصت المادة ١٢ ، على أن من أقسام العصبية بالنفس الابوه ، وتشمل الاب والجد الصحيح وأن علا ، فيكون الاب من العصباء ، ويرث بالتعصيب .

ونصت المادة ٢١ على الميراث بالفرض والتعصيب بقولها : اذا اجتمع الاب او الجد مع البنت او بنت الابن ، وان نزل يستحق السدس فرضا ، والباقي بطريق التعصيب .

ميراث الام

يراد بالام : اصل الميت ، وهي الانثى المباشرة التي لم يفصل بينها ، وبين فرعها واسطة . وللام منزله كبيرة تحتل المكانه اللائقة بها ، وبين الاناث الوارثات في التركة ، حيث انها اقرب انثى الى الميت بعد فرعه البنت او بنت الابن لذلك ، فانها لا تحرم من الميراث ، ولا يقل نصيبها في التركة عن السدس في العادة ، والام ترث بالفرض دائما ، وقد ثبت بالاستقراء ، أن هذا الطريق يضمن لها الميراث في كل الاحوال وهما هي حالات ميراث الام .

الحالة الاولى : تترك السدس بطريق الغرض، مع جهتي قرابتين؛
الجهة الاولى : قرابة البنوة، فاذا وجد في التركة فرع وارث -
مطلقا، كالأبن وابن الابن وان نزل، او البنت، وبنت الابن -
وان سفل، استحققت الام السدس فرضا، يستوى في هذا النسوع
ان يكون الفرع الوارث منفردا، او متعددا، مباشرا او غير
مباشر.

وعلى ذلك، فلو مات عن : ابن ابن، أم، زوجة. أخذت
الزوجة الثمن، والام السدس لوجود الفرع الوارث وهو ابن الابن
وأخذ ابن الابن الباقي تعصيا.

ولو وجد مكان ابن الابن، بنت، أخذت البنت النصف، والام
السدس فرضا كذلك، لان البنت فرع وارث كالابن.

أما لو وجد في التركة فرع وارث من ذوي الارحام، كابن
البنت، أو بنت البنت، فانها تأخذ ثلث التركة وليس سدسها.
ودليل ذلك قوله تعالى : ولا يورثه لكل واحد منهم
السدس مما ترك، ان كان له ولد. . . فالأب صريحه اريد لآله
على أن وجود الفرع الوارث، الابن او البنت، يجعل نصيب
الأب والام السدس فرضا. فيكون نصيب الام السدس فرضا
مع الولد، ابنا كان او بنتا، منفردا كان او متعددا، مباشرا
او غير مباشر.

الجهة الثانية : قرابة الاخوة، فاذا وجد في التركة
اثنان فأكثر من الاخوة، من أي صنف، أخوة أشقاء، أو أخوة
لاب، أو أخوة لأم، ذكورا كانوا أم إناثا، أم مختلطين، فإن
الام تترك السدس فرضا، حتى لو كان هو لا، الأخوة محجوبين
من الميراث.

فلومات شخص وترك : أم ، أب ، أخت شقيقه ، أخوين .
لاب . أخذت الام السدس فرضا ، لوجود عدد من الاخوة
وأخذ الاب الباقي تعصيا ، ولاشئ للاخت والاخوين ، لانهما
محجوبات بالاب . وهذا الحجب لا أثر له ، على استحقاق
الام ، لان وجود اثنان فأكثر من الاخوة في الميراث يجعل
نصيب الام السدس ، ولو كانوا محجوبين .

ودليل ذلك قوله تعالى : فان كان له اخوة فلامه السدس
... فان الآية تدل على أن العدد من الاخوة ، يجعل
نصيب الام السدس ، وقد جاءت كلمة اخوه في الآية بأسلوب
الجمع ، وقد ذهب الجمهور الى أنه يتضمن المثنى ، فيكون
حكم الاثنين حكم الاكثر ، لما روى عن زيد بن ثابت ، أن العرب
تجعل الاخوين اخوة ، وقد أطلق لفظ الجمع على الاخوين
في لغة القرآن الكريم ، قال تعالى : وهل آتاك نبيا
الخصم اذ تسوروا المحراب ... ثم قال : خصمان بغى
بعضنا على بعض ...

ولما روى ان النبي - صلى الله عليه وسلم - قال ...
الاثنان فما فوقهما جماعه .

وروى عن ابن عباس ، أن لفظ الاخوة يقصد به الجمع
وهو ثلاثة فصاعدا ، فوجود اثنان من الاخوة ، يجعل
نصيب الام الثلث لا السدس .

الحالة الثانية : ترث الام ثلث التركة فرضا ، اذا لم يوجد
فى التركة فرع وارث مذكر أو مؤنث ، ابن أو بنت ، مهما نزل
ولم يوجد كذلك اثنان فأكثر من الاخوة أو الاخوات ، ولم ينحصر
الميراث فى أحد الزوجين ، والام ، والاب .

مثال ذلك ، مات شخص عن : أم ، أب ، أخ لاب . فان
الام ترث ثلث التركة كلها ، ويرث الاب الباقي تعصيا ، وهو
الثلاثان ، ولا شئ لـأخ لاب لانه محجوب بالاب .

ولو مات عن : أم ، زوجة ، عم . ورثت ثلث التركة
لعدم وجود فرع وارث ، وعدم وجود اخوة ، وعدم انحصار
التركة فى أحد الزوجين ، وفى الام ، والاب ، وتأخذ الزوجة
الربع ، والعم الباقي تعصيا .

والدليل على ذلك قوله تعالى : فان لم يكن له ولد
ورثه أبواه ، فللمه الثلث . . فقد دلت الآية على أن نصيب
الام الثلث ، ان لم يكن للميت ولد - ذكر أو أنثى - ولا أخوة .

الحالة الثالثة : ترث الام ثلث الباقي من التركة بطريق
الفرض ، بعد حصول أحد الزوجين على فرضه ، فى حاله
انحصار الميراث بينها وبين أحد الزوجين والاب (١) ولم
يوجد فى الورثة فرع وارث ، ابن أو بنت ، او اثنان فأكثر
من الاخوة والاخوات .

وصورة المسألة تركت الميتة : زوج ، أم ، أب - يأخذ
الزوج النصف ، والام تأخذ ثلث الباقي بعد نصيب الزوج ، ويأخذ
الاب الباقي تعصيا . فلو كانت التركة ٦٠ فدانا . فان الزوج
يأخذ النصف ٣٠ فدانا ، والام تأخذ ثلث الباقي وهو ١٠ ،
والاب الباقي وهو ٢٠ فدانا .

ولو ترك الميت : زوجة ، أم ، أب . فان الزوجة

(١٠) تسمى هذه المسألة بالغراوية ، لشهرتها كالكوكب ، وتسمى

بالعمرية أيضا لقضاء ، عمر بن الخطاب .

تأخذ الربع ، والام ثلث الباقي بعد نصيب الزوجه ، ويشاء عند
الاب الباقي تعصيا ، فلو كانت التركة ٤٠ فدانا ، تستحق
الزوجه الربع ١٠ أفدنه ، والام ثلث الباقي ١٠ أفدنه ،
ويستحقه الاب الباقي تعصيا وهو ٢٠ فدانا .

ر . ليل ذلك ، قضا عمر بن الخطاب ، فيهما بذلك ، وقد
وافقه على ذلك جمهور الصحابه ، وهو مذهب جمهور الفقهاء .

وقد استدلوا على ذلك بقوله تعالى : فان لم يكن له ولد
ورثه أبواه ، فلامه الثلث " فالثلث المراد ، هو ثلث الباقي
لا ثلث التركة ، بدليل قوله سبحانه : ورثه أبـواه
فمحال على الله أن تأتي بغير فائدة ، ولو كانت بغير فائدة
لكفى في البيان ، أن يقال : فان لم يكن له ولد فلامه الثلث
فايرادها في النص ، دليل على أن المراد بالثلث ، هو ثلث
ما يستحقه الابوان لا ثلث جميع المال .

أن استحقاق الام ثلث التركة ، وليس ثلث الباقي ، يخالف
الاصل العام ، في الميراث ، والذي يقضى بأن تساوى الذكر
والانثى في درجة واحدة يخضع لقاعدة للذكر مثل حظ الانثيين
وهذا يجري عند اجتماع الابن والبنت ، فان الولد يأخذ
ضعف البنت ، فكذلك يجب أن يكون في الاب والام .

وليس الامر كذلك في حالة الحصار التركة في الزوج ، والام
والاب ، ان استحقاق الام لثلث التركة كلها ، والاب الباقي
يعنى أن الام تأخذ ضعف نصيب الاب ، وهذا اقلب للموضوع
وخروج على المؤلف والمعهود .

كما أنه في حالة وجود الزوجه ، بدلا من الزوج ، مع
الام ، والاب ، واستحقاق الام الثلث التركة كلها ، وليس ثلث
الباقي ، بعد نصيب الزوجه ، أن تأخذ الام نصيبا مقاربا
لنصيب الرجل ، فكان من اللازم أن تأخذ ثلث الباقي لاثلاث
التركة .

ويرى عبد الله بن عباس ، أن الام تأخذ ثلث التركة كلها
لا ثلث الباقي واستدل على ذلك :

— بظاهر قوله تعالى : فلامه الثلث ، فالمراد ثلث التركة ، لأن
الانصبه تحسب من كل التركة ، وليس من ثلث الباقي .

— ولأن الام صاحب فرض ، والاب عاصب ، والقاعدة أن صاحب
الفرض يأخذ فرضه أولاً ، والعاصب يأخذ مابقى بعد استحقاق
أصحاب الفروض فروضهم .

والاولى الاخذ برأى الجمهور ، لقوة أدلتهم ، ولأنه يحقق
الحكمة من تشريع الميراث في الاسلام ، ولأنه ينفذ الى جوهر
الامور ، ولا يقف عند ظواهرها ، ولأنه يعي حقائق الحياه
ومتطلباتها ، ويراعي ذلك ، في استنباط الاحكام من مصادرها
الشرعية الصحيحه .

وقد أخذ قانون الموارث بمذهب الجمهور ، ونص على احكام
ميراث الام في المادة ١٤ بقوله : للام فرض السدس مع الولد
أو ولد الابن ، وان نزل ومع اثنين أو اكر من الاخوة والاخوات
ولها الثلث في غير هذه الاحوال ، غير أنها اذا اجتمعت
مع احد الزوجين والاب فقط ، كان لها ثلث مابقى بعد فرض
الزوج .

المبحث الثالث

ميراث الجدین

ان الجدین ، هما أصل الانسان ، فانهما مصدر الابوة والامومه ، فالجد والجدة هما جهة القرابة النسبية الاعلى للشخص ولهما من الحقوق مال الاب والام ، فی كثير من الحالات ، كما فی الولایه علی النفس والولایه علی المال ، وحرية الزواج ، وغير ذلك ، الامر الذی یسوغ وصفهما بالابوين حکما ، ولکن کان هذا من قبیل المجاز ، فانه یعکس قوة الرابطة بین الشخص والجد والجدة ، وقد کان لذلك أثره ، لدى الشارع الاسلامی فی مسائل الميراث .

ميراث الجد (١)

الجد الصحيح يراد به : أصل الميت غير المباشر ، الذی لا یدخل فی نسبته الى الميت أنثى . کأبى الاب ، وأبى أب الاب ، مهما علا ، مادام لم تتخلل فی نسبته الى الميت أنثى .
فإذا تخلل فی نسبته الى الميت أنثى ، وهو أب الام ، وأب أم الام ، وأب أب الاب ، فانه یسعى بالجد الفاسد ، ولا یـیرث مع أصحاب القروض او العصبات ، لانه من ذوی الارحام ومرتبته متأخره عن ذوی القروض والعصبات .

والجد أب ، فقد سماه الله تعالى بذلك ، كما فی قوله تعالى " كما أخرج أبویکم من الجنة " وقوله جل شأنه " واتبعن معه أبائى ابراهيم واسحاق ويعقوب " وهو اطلاق مجازى يراد به أصل الانسان ، وذوی نسبه الاعلى ، لكن ماکان اطلاق (١) اذا أصل الجد ، فان المراد به الجد الصحيح ، وهو من أصحاب القروض .

القرآن غفر الخاطيء ، أو مجرد ١ عن المضمون ، فإنه أصاب الحقيقة ، بقدر ما يحتمله الإطلاق .

وآية ذلك أن الأب يأخذ مكان الأب عند عدم وجوده ، وتسرى عليه العديد من أحكامه ، ولا يختلف عنه سوى في بعض الأحكام ، وهي في مجال الميراث ، تبرز في الآتي :

أ - مسألة الحجب : لا يحرم الأب من الميراث مطلقاً ، أما الجد فإن الأب يحجبه . كما أن الأب قد يحجب ما لا يحجبه الجد عند بعض الفقهاء . حيث يحجب الأب الأخوة والأخوات مطلقاً وهم الأخوة الأشقاء وأخواتهم ، والأخوة لأب وأخواتهم ، والأخوة لأم ، وأخواتهم . بينما يحجب الجد الأخوة والأخوات لأم - بالاتفاق ، ولا يحجب الأخوة الأشقاء أو لأب عند بعض الفقهاء دون البعض الآخر .

ب - مسألة مقدار ميراثه ، عند انحصار التركة ، في أحد الزوجين والام ، والأب . فإن الأم تأخذ ثلث الباقي بعد نصيب أحد الزوجين ، رعاية لحق الأب . بينما انحصرت التركة بين أحد الزوجين ، والام والجد . فإن الأم تحصل على ثلث التركة كلها .

ج - تحجب الجدة أم الأب بالأب ، بينما ترث مع الجد والحجب منشوء القاعدة ، أن كل من يدلى إلى الميت بسوارث لا يرث مع وجود الوارث .

فلومات شخص عن : أب ، ابن ، أب أب ، أم الأب فإن الأب يأخذ السدس قرصاً ، والابن الباقي تعصياً ، ولا يرث الجد ولا الجدة ، لانهما محرومان بالأب .

والدليل على ميراث الجد قوله تعالى ولا يوه لكل واحد منهما السدس ، مما ترك ان كان له ولد ، فإن لم يكن له ولد وورثه ابواه فلامه الثلث .

فلفظ لابويه " يشمل الاب والام ، وهو فى جانب الاب يشمل
الاب الحقيقى ، والاب المجازى ، وهو الجد ، لان اطلاق
يعم الاب المباشر وغير المباشر .

ميراث الجد عند عدم الاخوة

وترتبيا على ذلك ، تثبت للجد ، عند عدم وجود الاب ، -
وعدم وجود الاب ، وعدم وجود الاخوة والاخوات الاشقاء اولابويه
أولا : يرث الجد بطريق الغرض ، اذا وجد فى التركة فرع
وارث مذكر ، كالابن ، وابن الابن ، وان سفل .
فلومات شخص وترك : ابن ابن ، جد ، فان الجد يرث
السدس فرضا مولدين الابن الباقي تعصيا .
ثانيا : يرث الجد بطريق الغرض والتعصيب ، اذا وجد فى
التركة فرع وارث مؤنث كالبنات ، بنات الابن ، وان سفل
وذلك بأن يأخذ السدس فرضا ، فان بقى شىء بعد نصيب
أصحاب الفروض أخذه بالتعصيب .
فمن مات وترك : بنت ابن ، زوجه ، جد . فان بنت
الابن تأخذ النصف ، والزوجه الثمن ، والجد يأخذ السدس
فرضا والباقي تعصيا .
فاذا استغرق أصحاب الفروض التركة ، فلا شىء للجد
تعصيا ، ويأخذ الغرض . كمن مات عن : بنت ، بنت ابن ، أم
، جد . فان البنت ترث النصف ، وبنت الابن السدس
والام السدس ، والجد السدس فرضا ، ولم يبق شىء يرثه
بالتعصيب .
ثالثا : يرث الجد بطريق التعصيب فقط ، اذا لم يوجد
فى التركة فرع وارث مطلقا مذكرا كان أم مؤنثا .

فلومات شخص عن : زوج ، أم ، جد . وراثـ الزوج
النصف ، والام ثلث التركة ، والجد الباقي تعصيا ، لعدم
وجود الفرع الوارث بنتا كان أو ابنا .

ميراث الجد عند وجود الاخوه

أن توريث الجد ، عند وجود الاخوه الاشقاء والاخوه
لاب ، واخواتهم يشيرجدلا كبير في الفقه ، وقبل ان نبين رأى . -
الحنابلة والفقه ، ننبه الى أن الاخوة والاخوات لام يخرجون
عن هذا الخلاف ، لانهم لا يرثون مع الجد بالاجماع ، فهم
محجوبون به .

ويدور الجدل حول تفضيل او تسوية الجد مع الاخوة
الاشقاء أو لاب ، في الميراث ، فمن قائل بأفضلية الجد
على الاخوة في الميراث ، وبالتالى فانهم يحجبون به ، ولا
يرثون معه ، كالاخوه لام ، وهذا رأى ابو بكر ، وابن عباس
ومعاذ بن جبل وعائشه ، وغيرهم ، وذهب اليه ابو حنيفة
وداود الظاهري من الفقهاء ومن قائل بتسوية الجد مع
الاخوه في الميراث ، ومن ثم فانهم يرثون معه ، ولا يحجبون
به . وهو رأى على بن ابي طالب وزيد بن ثابت ، وابن
مسعود ، واليه ذهب مالك والشافعي واحمد ، والصاحبان
من الحنفية .

ومنشأ الخلاف بين القولين ، أن المسألة ليس فيها نص
صريح في الكتاب او السنة ، مع كونها تأخذ بالاصول العامة
لقواعد الميراث في جانب ، وتتردد بين القياس والمصلحة
في جانب آخر .

وقد استدل أصحاب الرأي القائل بحجب الاخوة الاشقاء
أو الاب بالجد ، بالادلة الاتية : -

- قول الرسول - صلى الله عليه وسلم - الحقوا الفرائض
بأهلها فما بقى فالأولى رجل ذكر " والجد أقرب الى الميت
من الاخ ، وجهه الابوه مقدمه على وجهه الاخوة .

- أن ابن الابن يحل محل الابن ، في حجب الاخوة لاشقاء
أو لاب ، فكذلك يجب ان يحل الجد محل الاب في حجب
هو لا الاخوة ، لذلك يروى عن ابن عباس انه قال : لا يتنقضى
الله زيد بن ثابت يجعل ابن الابن ابنا ولا يجعل أب الاب أباً .

- وقد استدل أصحاب الرأي القائل بتوريث الاخوة والاخوات
الاشقاء أو الاب ، مع الجد ، بالادلة التالية : -

- أن الله تعالى أثبت ميراث الاخوة بالقرآن ، في قوله تعالى
" وان كانوا اخوه رجالا ونساء " ، فللذكر مثل حظ الانثيين " .
فلا يحجبون الا بنص أو اجماع ، ولا نص ولا اجماع في المسألة
- أنه ما دام قد تساوى الجد والاخوة في سبب الاستحقاق
وهو الاساس فيجب أن يتساووا في الاستحقاق ، بأن يأخذ
كل منهما من الميراث ، ولا يحجب الجد الاخوة .

- أن النظر بعين المصلحة ، يقضى بتوريث الاخوة الاشقاء
أو لاب مع الجد ، لانه باعتبار المستقبل ، فان الجد يستدبر
الحياة ، والاخوة يستقبلون الحياة ، وبالنظر الى المال
فان موت الجد يترتب عليه ايلولة المال الى اولاده ، وهم
اعمام الميت ، فكيف تمنع الاخوة من الميراث ، ونعطي
للاعمام ، اذ لا قائل بتقديم العمومه على الاخوة ، بل
الاخوة هي المقدمة على العمومه ، وعليه فيجب توريث الاخوة
مع الجد في الميراث .

من ذلك يترجح القول الأخير ، القائل بتوريث الاخوة والاخوات
الاشقاء اولاب مع الجد ، لانه يكفل رعاية مصلحه كل من الجد
والاخوة ، ويستند على أدلة قوية ، ويمنع أن يحــــل
الاضرار بأى الطرفين الجد ، حيث أن نصيبه لا يقل عن
السدس مع الاخوة ، وفى ذات الوقت ، يقول باستحقاق الاخوة
فى الميراث .

ميراث الجد عند وجود الاخوة كيفية توريث الجد مع الاخوة الاشقاء اولاب

ان وجود الجد والاخوة والاخوات لابوين اولاب ، قد
تعددت فيه طرق تقسيم التركة بين الجد والاخوة ، عند القائلين
بأن الاخوة يرثون مع الجد وقد أخذ القانون المصرى فى توريث
الاخوة والاخوات الاشقاء اولاب ، باختيار الاصلح للجد ، والسنى
يؤدى ان امكن الى زيادة نصيبه فى التركة عن السدس بأن اقر
المقاسمه بين الجد والاخوة والاخوات ، على اساس ان يكون الجد
أخالهم ، بمعنى أنه يأخذ كصيب ذكر منهم ، ومن شأن هذا
أن يجعل نصيبه أكثر من السدس ، فان كان يقل عن السدس
يأخذ الجد السدس بطريق الفرض .

لذلك ، فانه يمكن القول بأنه غلب المقاسمه على تحد يــــد
نصيبه بالسدس لان المقاسمه قد تكون خيرا له ، وأخذ بالتعصيب
كذلك حيث لا يقل نصيبه عن السدس ، فان كان يقل ، فرض
لله السدس .

ثم أنه تحقيقا لمصلحة الجد لم يعتبر الاخوة لاب ، اذا اجتمعوا
الاخوة الاشقاء فلم يدخلهم فى المقاسمة^(١) وجعل المقاسمة
تجرى بينه ، وبين الاخوة الاشقاء فقط لانهم الوارثون .

وبيان ذلك ، يقتضى أن نفرق بين حالتين ، اجتمع فيها الحد
مع الاخوة والاخوات لابوين او لاب ، وهما : -

الاولى : أن يجتمع الجد مع الاخوة والاخوات الاشقاء او لاب ،
ويكون ميراث هؤلاء الاخوة والاخوات بطريق التعصيب ، ويتأتى
ذلك بأن يكون الاخوة ذكورا فقط ، او ذكورا او اناثا ، او اناثا
فقط عصبن مع الفرع الوارث الموءث .

والقاعدة فى توريث الجد مع الاخوة والاخوات ، فى هذه
الفروض الثلاثة ، انه يقاسمهم ، كواحد منهم ، على الا يقلل
نصيبه عن السدس .

١ - فاذا كان فى التركة اخوه ذكور فقط مع الجد ، فانه
يعتبر كأخ لهم ، ويقاسمهم فى التركة . وفى هذا الغرض تنظر
الى نصيبه فى المقاسمة فى كل حاله ، فمثلا لو ترك شخص : جد
ثلاث اخوة ، فان المقاسمة تجرى على اربعة ، يأخذ الجد الربع
والاخوة ثلاثة ارباع التركة .

ولو مات عن : بنت ، جد ، وثلاث اخوة . فانه لا يقاسم
الاخوة ، لان نصيبه يقل عن السدس ، فيأخذ السدس فرضاً
لانه أفضل له .

٢ - واذا كان فى التركة اخوه ذكورا او اناثا مع الجد ، فإن
الاناث يعصبن بالذكور ، وعندئذ يقاسم الجد الاخوة ، والاخوات
متى كانت المقاسمة خيرا له ، بالأ تنقص نصيبه عن السدس .

(١) وهو مذهب الامام على ، الذى يذهب الى عدم اعتبار الاخوة
والاخوات المحجوبين ، فى المقاسمة مع الجد .

فلومات شخص عن : جـ د ، وأخوين شقيقين ، واختين شقيقتين فان الجد يقاسم الاخوة والاخوات . لان نصيبه فيها الربع ، ولاخوين النصف ، والاختين الربع . ولو كان مع هؤلاء الاخوة ، أخوه لاب قاسم الجد الاخوه أيضا لان الاخوه لاب محجوبون بالاشقاء ، فلا يدخلون في المقاسمه .

ولومات عن : جـ د أربع اخوه ، أربع اخوات . فاذ اجرينا المقاسمه ، يتضح أن نصيب الجد يقل عن السدس . لان الوارثين هما ستة اسهم للأخوه والاخوات وسهم الجد ، وعندئذ يأخذ الجد السدس فرضا .

والطريقه التى تتبع فى توريث الجد مع الاخوه والاخوات ، أن تقسم التركة على أساس أن الجد واحد من الاخوة ، وأن تقسم على أساس استحقاقه السدس فرضا ، وأيهما كان أفضل له اعطيناه .

٣ - اذا كان فى التركة اثنا فقط ، كأخوات شقيقات اولاب ، عصبين مع الفرع الوارث الموءث ، كبنت ، او بنت ابن ، ومــــع الاخوات والبنات جـ د ، فان الفرع الموءث – البنت – يأخذ نصيبه ، ويقسم الباقي بعد نصيب البنت او البنات ، على الاخوات ر"جـ د ، على أساس أنه أخ .

وعلى ذلك لومات شخص عن : بنت ، أختين ، جـ د . تأخذ البنت النصف ، والنصف الباقي يقسم بين الاختين والجـ د للذكر مثل حظ الانثيين ، فيكون نصيب الجد يساوى نصيب الاختين ، الربع للجـ د ، والربع للاختين .

ونوه هنا الى أن المقاسمه مشروطه بالاقل نصيبه عــــن السدس لان هذا شرط عام ، يسرى على كل الحالات .

الثانية : أن يجتمع مع الجد ، أخوات اشقاء أو لاب ، فقط
يرين بطريق الفرض فقط ، ليس معهن من يعصبن من الاخوة
الذكورة ، أو الفرع الوارث المؤنث . فان الاخوات بأخذ
فرضهن ، وبعد ذلك ، يرث الجد الباقي بطريق التعصيب
على ألا يقل نصيبه عن السدس .

فلومات شخص وترك : زوجته ، أخت شقيقه ، جد
فان الزوجه تأخذ الربع ، والاخت النصف ، والجد الربع
الباقي بالتعصيب .

وامومات وترك : أختين لاب ، جد ، أم . فإن
الاختين لاب ، تأخذان الثلثين ، والام السدس ، والجد السدس
فرضا ولا يرث بالتعصيب لانه لم يبق له شيء ، فيأخذ نصيبه
وهو السدس بالفرض .

وقد نص قانون الموارث ، على الجد مع الاخوة ، والاخوات
الاشقاء أو لاب في المسادة الثانية والعشرين بقوله : اذا اجتمع
الجد مع الاخوة والاخوات لايوين أو لاب كانت لسه حالتان :
الاولى : أن يقاسمهم كأخ ، ان كانوا ذكورا فقط ، او ذكورا
واناثا ، او اناثا عصبن مع الفرع الوارث من الاناث .
الثانية : أن يأخذ الباقي بعد أصحاب الفروض ، بطريق
التعصيب اذا كان مع اخوات ، لم يعصبن بالذكور ، او مع
الفرع الوارث من الاناث .

على أنه اذا كانت المقاسمة أو الارث بالتعصيب على
الوجه المتقدم ، تحرم الجد من الارث ، او تنقصه عن السدس
اعتبر صاحب فرض بالسدس .

ولا يعتبر في المقاسمة من كان محجورا من الاخوة أو الاخوات

لاب .

ميراث الجد

يراد بالجد : أصل الميت غير المباشر ، التي لا يدخل نسي نسبتها الى الميت ، جد غير صحيح . مثل أم الأم ، وأم الأب ، وأم أم أم ، وأم أب أب . وعلى ذلك فان الجدة التي تدل النسي الميت بعصبه او صاحبة فرض ، هي الجدة الصحيحة (١) .
وبناء على ذلك فان الجدة غير الصحيحة لا تعتبر من أصحاب الفروض ، وإنما من ذوات الارحام ، والضابط فيها كل جده دخل في نسبتها الى الميت ، أب بين أمين ، أو أم بين أبوين — مثل أم أب أم ، أم أبي أم الأب .
والجدة الصحيحة ، هي المرادة عند اطلاق لفظ الجد ، ويطلق عليها الام مجازا ، لانها ترث بسبب الامومه ، وتدلسى الى الميت بواسطتها .

وقد ثبت ميراث الجدة الصحيحة بالنسبة والاجماع :
فقد روى عن يريده بن الحبيب ، أن النبي — صلى الله عليه وسلم — جعل للجدة السدس ، اذا لم يكن معها أم
رواه ابو داود .

وقد روى أصحاب السنن ، أن الجدة جاءت الى أبي بكر فسألته ميراثها فقال مالك في كتاب الله شيء ، وعلمت لك في سنة رسول الله — صلى الله عليه وسلم — شيئا ، فارجعي حتى أسأل الناس ، فسأل الناس فقال المغيره شعبه : حضرت رسول الله — صلى الله عليه وسلم — اعطاها السدس فقال أبو بكر ، هل معك احد غيرك ؟ فقال محمد بن مسلمه ، فقال مثل ما قال المغيره بن شعبه ، فانفذ لها أبو بكر .

ثم جاءت الجدة الاخرى الى عمر بن الخطاب ، فسألت ميراثها ، فقال : مالك في كتاب الله شيء ، ولكن هوذاك —

(١) عرف القانون والجد الصحيح سلطانها ، أم الجد الوصي ، أو الجد وان علت .

السدس ، فان اجتمعتما ، فهو بينكما ، وايكما خلت به - انفردت فهو لهما .

والاجماع على أن فرض الجدة السدس ، واحدة كانت او اكسر يستوى ففى ذلك أن تكون من جهة الام ، أو من جهة الاب .
وميراث الجدة دائما بطريق الفرض ، فهى من أصحاب الفروض وفرضها السدس لاتزيد عنه ، وقد تشترك فيه مع جد أخرى والجدة قد تكون جد أميه ، وهى ما كانت قرابتها من جهة الام ، وقد تكون ابويه ، وهى ما كانت قرابتها من جهة الاب .

وأحكام الجدة فى الميراث ، تتناولها الحالتين الاتيتين : -
الحالة الاولى : تراث الجدة السدس بطريق الفرض ، اذا لم يوجد فى التركة الام مطلقا ، أو الاب بالنسبة للجدة الابوية او عدم وجود جد اقرب درجة منها : فاذا وجد عدد من الجدات متساويات فى الدرجة اشتركن فى السدس .
كما لو مات شخص عن : أم أم ، أم أب . فأئتمهم يشتركان فى السدس .

ولو مات عن : زوجة ، أم أم . فللزوجة الربع وللجد السدس .

والشرط فى المشاركة فى استحقاق الجدات السدس ، أن يكن متحاذيات ، أى متساويات فى الدرجة ، فأم أب الاب ، وأم أم الاب . يشتركان فى السدس لانهما متحاذيات فى الدرجة .

لكن قد توجد جدتان ، متحاذيتان فى الدرجة ، لكن احدهما ذات قرابتين كأم أم الام ، التى هى فى ذات الوقت أم أبى الاب والاخرى ذات قرابه واحد كأم الاب ، فهل يجرى التفضيل لذات القربتين على ذات القرابه الواحد ؟
هناك خلاف بين الفقهاء ، يذهب محمد بن الحنفية الى أن الهمة ذات القرابتين تفضل الجدة ذات القرابه الواحدة

ويقسم السدس بين الجدتين اثلاثا ، لذات القرابتين ثلثاء ،
ولذات القرابة الواحدة ثلث السدس . وعلم ذلك بأن اجتماع
السيان في الميراث ، يرتب أثره ، كالزوج ، الذي هو ابن عم
فأنه يرث بالزوجية ، والتعصيب .

وزهب أبو يوسف ، الى أن السدس يقسم بينهما بالسوية
باعتبار الابدان ، وأنه لا اعتبار لتعدد القرابة ، طالما لهما
يتعدد الاسم ، لان تعدد القرابة مع الاسم ، هو السعيار
في تعدد الاستحقاق . وقد أخذ القانون المصري ، بنظر
أبي يوسف .

ولا يشترط عند المشاركة في السدس بين الجدات المتحازيات
في الدرجة ، التقيد بعدد معين منهن ، فيمكن أن يكونا
جدتين أو ثلاثا وأكثره . لما روى عن عمر أنه سئل عن أربع
جدات متحازيات ، أم أم الأم ، وأم أم الأب ، وأم أب الأب ،
وأم أب الأم ، فورث الثلاثة الاول ، لانهن جدات صحيحات
متحازيات في الدرجة ، ولم يورث الاخيرة لانها جد غيـر
صحيحة . وهو ما سار عليه قانون المواريث .

الحالة الثانية : تحجب الجدة عن الميراث ، اذا وجد
في التركة الأم ، أو الأب بالنسبة للجد ، الابويه ، او وجد
جدة أقرب منها ، والجد الذي تدلى الى الميت بواسطته .
— بالنسبة للأم ، فانها تحجب الجدة واحدة أو أكثر مطلقا
لا فرق في ذلك بين ما اذا كانت من جهة الأم وما اذا كانت من
جهة الأب ، اوهما معا ، لانها تدلى الى الميت بواسطتهما
فلا ترث معها ، أو لان سبب ميراثها هو الامومة ، ولانها
تحل محل الأم ، فاذا وجدت الأم فهي الاصل ، فلا محل
لوجود الجد من أي جهة كانت .

بالنسبة للاب ، فانه يحجب الجدة الابويه ، أم الاب ،
لأنها تدلى الى الميت بواسطة ، فلا ترث معه ، ولان الاب اقرب
فى الدرجة منها الى الميت ، بينما لا يحجب الاب ، الجدة لام ،
لأنها لا تدلى الى الميت بواسطة ، كما لا يحجب الاب الجد ،
ذات القرابتين ، لانه اذا حجبا من جهة الاب ، فانهما
ترث من جهة الام .

فلومات شخص عن : أب ، أم ، أم ، أم ، أم ، فان الجدة
لام ترث السدس ، ولا تحجب بالاب ، وتأخذ الاب الباقي تعصيا
ولا ترث أم الاب ، لأنها محجوبة بالاب .
ولومات وترك : جد ، هي أم ، أب ، أم ، وهي أيضا أم ، أم ،
أب . ورثت الجدة السدس ، على اعتبار أم ، أم ، وورث الاب -
الباقي تعصيا .

بالنسبة للجد ، اقرب ، فان الجدة الاقرب تحجب الجد ،
الا بعد طبقا للقاعدة العامة ، أن الاقرب درجة الى الميت
يحجب الا بعد درجة ، وهذا يسرى على الجدة من جهة الام ، او
من جهة الاب ، أو من جهتهما معا .
فلومات وترك : أم ، أم ، أم ، أم ، أم ، أم ، فان أم الام
تأخذ السدس ، وتحجب الجدة لام ، وأم ام الاب لأنها اقرب
درجة منها .

وتسرى قاعدة أن الجدة القريبة ، تحجب الجدة البعيدة ،
ولو كانت محجوبة فلومات عن : أم ، أم ، أم ، أم ، أم ، فان
الجدة لاب تحجب السجدة لام ، مع كون الجد لاب محجوبه
بالاب ، والنتيجة أن الاب يرث التركة كلها تعصيا ، انه لم
لم يوجد ورثه آخرون .

- بالنسبة للجد ، فانه يحجب كل من تدلى الى الميت بواسطة ، فأب الأب ، تحجب بأبي الأب . ويحجب الجد كل جد ، أبويه مهما علت ، لكنه لا يحجب الجد ، التي لا تدلى الى الميت بالجد ، فأب الأب ، وأم أم الأب لا تحجب بالجد لانها لا تدلى الى الميت بواسطة . فلومات وترك :
أب أب ، أم أب . أخذت الجدة السدس .
ولا يحجب الجد ، الجد ، ذات القرينين ، لانه اذا احجبها لكونها جد ، من جهة الأب ، فانها ترث باعتبارها كونها جد ، من جهة الأم .
وقد نص - قانون الموارث على ميراث الجدة في المادة الرابعة عشرة بقوله : الجد ، الصحيح ، هي أم أحد الابوين ، او الجد الصحيح ، وان علت .
وللجد ، او الجدات السدس ، ويقسم بينهما على السواء ، لا فرق بين ذات قرابه أو ذات قرابتين .
وفيما يتعلق بالحجب نص في م ٢٥ على أن : تحجب الأم - الجدة الصحيحة مطلقا ، وتحجب الجدة القرييه الجدة البعيدة ، ويحجب الأب الجد ، لاب ، كما يحجب الجد الصحيح الجد ، اذا كانت أصلا له .

المبحث الرابع ميراث الاخوات لابوين أو لاب

ان رابطة الاخوة من الروابط التي اولها المشرع الاسلامي
الرعاية والاهتمام بتبيان احكامها ، وذكر احوالها ، ويبيِّن
من عرض النصوص التي عالجت ميراث الاخوات أن ميراثهن يكتسبن
بطريق الغرض ، فهم من أصحاب الغرض ، لكن مع ميراثهن بطريق
الغرض ، فانهن يرثن بطريق التعصيب ، على ما سنرى ، ويطلق
على ميراث الاخوة والاخوات لابوين أو لاب ، اولام ، ميراث
الحواشي .

ميراث الاخت الشقيقة

الاخت الشقيقة هي أخت المتوفى من أبيه وأمه ، فهي الانثى
التي تشارك المتوفى الابوين ، لذلك يقال الاخت لابوين . ويطلق
على الاخوة والاخوات الاشقاء ، بنى الاعيان ، لانهم الخيار من
الاخوة .

وترث الاخت الشقيقة بطريق الغرض والتعصيب ، ويتخذ ميراثها
في الغرض والتعصيب عدة صور ، نستعرضها فيما يأتي :
الطريق الاول : الميراث بالغرض : يتأثر الميراث بالغرض
فيما يتعلق بها عندما تكون وارثه استقلالاً بنفسها ، وليست
معها من يعصبها ، او يحجبها ، وذلك في صورتين :
الصورة الاولى : ترث النصف فرضاً ، اذا كانت منفردة ، ليس
معها أخ يعصبها ، ولم يوجد فرع وارث ، ابن او بنت وان نزل
او اصل مباشر وهو الاب .

فلومات شخص عن : أم ، أخت شقيقة ابن عم فان الام ترث
الثلث ، وترث الاخت النصف ، وابن العم الباقي تعصياً .

ودليل استحقاق الاخت النصف في حالة انفرادها ، وعدم وجود الأب ، والاخ الشقيق ، والفرع الوارث ، قوله تعالى : **فإن لم يكن له ولد ولا بنت ولا أخ ولا فرع وارث** ، فقد نصت الآية على أن الاخت الواحدة لها النصف ، وقد اوضحت أن شرط ميراثها ، أن يكون المورث كلاله ، ليس له ولد ولا والد وذلك فيما صدرت به الآية في قوله تعالى : **يستثنونك قل الله يفتيكم في الكلاله** حيث أن الميت الكلاله من ليس له ولد ولا والد .

الصورة الثانية : ترك الاختان الثلثين فصاعدا ، إذا لم يكن في التركة أخ يعصبنه ، ولم يوجد الأب ، والفرع الوارث مذكرا كان او مؤنثا ، الابن او البنت وان نزل .
فلومات شخص هن : أم ، أختين شقيقتين ، أخ اب فأن الأم ترك السدس ، والاختين الثلثان ، والاخ لاب الباقي تعصبا .

والدليل على هذه الصورة قوله تعالى : **فإن كانتا اثنتين** فلهما الثلثان ما ترك . فهي بصرح النص ، قد افادت أن ميراث الاختان الثلثين ، فإذا كانتا أكثر من اثنتين فلهن الثلثان أيضا ، بدلالة قوله تعالى : **فإن كن نساء فوق اثنتين** فلهن ثلثا ما ترك . فانه يفيد أن حكم ما فوق اثنتان هو حكم اثنتين ، وهو استحقاق الثلثين .

الطريقه الثانيه : الميراث بالتعصيب ، يتأتى ميراث الاخت بالتعصيب بأن يكون معها في التركة أخ يعصبها ، او فرع وارث مؤنث ، فهي - من ثم - لا تترك استقلالاً بنفسها وانما بواسطة غيرها ، وهو الاخ الشقيق والفرع الوارث المؤنث .

الصورة الاولى : ترث بالتعصيب بالغير ، مع الاخ الشقيق مفردا كان او جمعا ، لان وجود الاخ الشقيق او الاخوة الاشقاء ، مع الاخت واحدة كانت أو أكثر ، ينقل ميراثها من الفرض الى التعصيب ، فتقسم التركة بين الاخ والاخت اذا لم يوجد غيرها من أصحاب الفروض ، أو الباقي من التركة ، بعد أنصبه أصحاب الفرض ، على أساس أن للذكر مثل حظ الأنثيين .

فلوماتت عن : زوج اختين شقيقتين ، أخوين شقيقتين فان الزوج يرث النصف ، والباقي يقسم بين الأخوين والأختين للذكر مثل حظ الأنثيين .

ودليل هذه الصورة قوله تعالى : وان كانوا اخوة رجالا ونساء ، فللذكر مثل حظ الأنثيين " دلالة الآية صريحة ، في أن وجود الأخوات مع الأخوة ، يجعل تقسيم التركة ، وفق قاعدة الذكر مثل حظ الأنثيين . والمراد بالأخوة في الآية الأخوة لأبوين أو لأب ، لان التعصيب لا يكون بين الاخ لام والاخت لام لانهما اصحاب فرض ، وليس من العصبات ويندرج تحت هذه الصورة ، في التعصيب بالغير ، المسألة المشتركة التي يجتمع فيها الاخ والاخت الشقيق في التركة ، ولا يبق لهما شئ منها مع وجود الأخوة لام والأخوة والأخوات الاشقاء يشتركون جميعا في الفرض المقدر شرعا للأخوة لام . وسنعرض لها في مباحث الأخوة لام .

الصورة الثانية : ترث الاخت الشقيقة بالتعصيب مع الغير واحدة كانت أو أكثر ، مع الفرع الوارث الموءنت ، وهي البنت ، أو بنت الابن ، وان نزل . فيأخذ الفرع الموءنت

وهى البنت، أو بنت الابن، وإن نزل . فيأخذ الفرع المورث
الفرض المقدر له شرعا، وترث الأخت الشقيقة الباقي تعصيبا
إن بقى شيء فى التركة .

ويلاحظ أن تعصيب الأخت مع البنت، أو بنت الابن وإن نزل
يجعل الأخت فى قوة الأخ الشقيق، فتحجب ما يحجب —
الأخ الشقيق، وعليه فإنها تحجب الأخ لآب، والأخت لآب،
والعم، وابن العم وابن الأخ وهكذا .

فلومات شخص من بنيتين، أم، أخت شقيقة . ترك البنات
الثلاثين، والام السدس، والأخت الباقي تعصيبا بالغير وهو
البنت .

ولومات وترك : بنت، بنت ابن، اختين شقيقتين
، أخ لآب . أخذت البنت النصف، وبنت الابن السدس
والاختين الباقي، ويكون الأخ لآب ومحجوبا بالاختين الشقيقتين
• ودليل هذه الصورة، ما روى عن ابن مسعود لما سئل
عن ابنة، وابنه ابن، وأخت، فقال : اقضى فيهما
بما قضى النبي — صلى الله عليه وسلم — للبنت النصف
ولابنه الابن السدس تكلمه للثلاثين، وما بقى للأخت . فكان
دلالة الحديث صريحا على أن النبي — صلى الله عليه وسلم —
جعل الأخت مع البنات عصبة، لذلك فإنه أطاها ما بقى
من التركة، بعد فرض البنت، وبنت الابن، على سبيل
التعصيب، الذى يأخذ الباقي بعد نصيب أصحاب الفروض
هذه هى الحالات التى ترث فيها الأخت الشقيقة —
ويتضح أن ميراثها فى الصور السابقة جاء نتيجة عدم وجود
بعض الورثة، لأن وجود هؤلاء الورثة، يترتب عليه حرمان
الأخت الشقيقة من الميراث .

حاله حجب الاخت الشقيقه : تحجب الاخت الشقيقه —
إذا وجد معها في التركة الفرع الوارث المذكر ، الابن ، وابن
الابن ، وان نزل وإذا وجد في التركة كذلك الاب . لان فرع
الميت له الصدارة في الميراث ، يليه الاصل المباشر وهي الاب .
اما الجد ، فقد قيل انه يحجب الاخوه والاخوات الاشقاء
والاصح ، أن الجد لا يحجب الاخوه والاخوات الاشقاء ، وهو
ما أخذ به القانون .

والمثال على حجب الاخت الشقيقه ، ما اذا ترك الميت
زوجه ، ابن ، اخت لابوين . فان الزوجه ترث الثمن ، والابن
الباقى ، ولا شئ . للاخت ، لوجود الفرع الوارث .
ولو مات شخص وترك : أم ، أب ، اختين شقيقتين . فأب
الأم ترث المدهس ، والاب الباقى تعصبا . ولا شئ . للاختين
لانهما محجوبتان بالاب .

والدليل على حجب الفرع الوارث المذكر للاخت قوله تعالى
ان امروءا هلك ليس له ولد ، وله أخت . فالأخت قد اشترطت لميراث
الاخت الا يوجد له ولد ، والمقصود بالولد هو الابن لا البنت
لان الاخت تصير عصيه مع البنت .

وقد خالف ابن عباس في ذلك ، وذهب بأن الولد يقصد
بما لابن والبنت ، وعليه فان شرط توريث الاخوه والاخوات ، الا
يوجد الابن والبنت ، وقد رتب على ذلك ، أن الاخت لا تصير
عصيه مع البنت ولا ترث معها . حيث قد دلت الاية
على أن الاخت لا ترث الا الكلاية وهو من ليس له ولد
ذكرا كان أو أنثى .

وقول ابن عباس محجوج بما ذهب اليه الجمهور القائلين
بأن الاخت تصير عصبه مع البنت ، لنص الحد يث الذي ذكرناه
عن ابن مسعود .

اما الدليل على حجب الاب للاخوه والاختوات الاشقاء ، فهو
الاجماع فقد انعقد الاجماع على أن الاب يحجب جميع الاخوه -
والاختوات عن الميراث .

وقد نص قانون المواريث رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣ على حالات
ميراث الاخت الشقيقه ، في المادة ١٣ : للواحدة من الاخوات
الشقيقات فرض النصف ، وللاثنتين فاكتر الثلثان .

وفي المادة ١٩ ، تعرض للعصبه بالغيره ، وذكر فيها :
الاختوات لابوين مع الاخوه لابوين ، والاختوات لاب مع الاخوه
لاب ، مع الاخوه لاب ، ويكون الارث بينهم في هذه الاحوال
للدكر مثل حظ الانثيين .

وفي المادة ٢٠ قال : العصبه مع الغيرهن : الاختوات
لابوين او لاب مع البنات او بنات الابن وان نزل ، ويكون لهن الباقي
من التركة بعد الغروض ، وفي هذه الحالة يعتبرن بالنسبه لباقي
العصبات كأخوه لابوين او لاب ، ويأخذن احكامهم في التقديس
بالجنه والد رجة والقوة .

وفي المادة ٢٨ ، تعرض لحجب الاخت الشقيقه ، فقال : يحجب
الاخت لابوين كل من الابن ، وابن الابن وان نزل ، والاب .

ميراث الاخت لأب^(١)

الاخت لأب ، هي أخت المتوفى من أبيه دون أمه ، فصلصة القرابة فيها قاصرة على جهة الأب ، ولا تمتد الى جهة الأم .
وبذلك تجمع القرابة من جهة الأب بينها وبين الاخت الشقيقة القرابة من جهة الأم ، في الصلة بالمتوفى .
ومن أجل ذلك قدمت الاخت الشقيقة على الاخت لأب في الميراث ، ولاجل الاجتماع في القرابة بينهما من جهة الأب ، نزلت الاخت لأب منزلة الاخت الشقيقة عند عدم وجودها ، في الغالب الأعم ، لأنه في بعض الأحوال ، يجوز للأخت الشقيقة أن تترك ، بما لا يجوز للاخت لأب ، كما هو الشأن بالنسبة للمسألة المشتركة ، فان الأخوة والأخوات الأشقاء ، يشتركون مع الأخوة لأب في نصيبهم ، ولا يجوز ذلك ، بالنسبة للأخوة والأخوات لأب ، لفقدانهم القرابة من جهة الأم ، في علاقتهم بالمتوفى .

فاذا نظرنا بعد ذلك ، في طرق توريث الاخت لأب ، فاننا نجد أنها تترك — كما تترك الاخت الشقيقة — بالفرض ، وبالتعصيب بالغير ، وبالتعصيب مع الغير .

أولا : الميراث بالفرض : يتنوع ميراث الاخت لأب بطريقتين : الفرض ، فقد تترك النصف ، وقد تترك الثلثان ، وقد تترك السدس .

أ — تترك الاخت لأب النصف فرضا ، اذا كانت منفردة ، وليس معها أخ لأب يعصبها ، ولا أخت شقيقة ، ولا فرع وارث مؤنث فلو ماتت عن : زوج ، أخت لأب . فان الزوج يرث النصف وتترك الاخت لأب النصف فرضا .

(١) يسمى الأخوة بالأخوات لأب بنى العلات ، وهم الذين يكون أبوهم واحدا ، وأمهاتهم مختلفه .

ورنبيه الى أن استحقاق الاخت لاب النصف فرضا ، مشروط بعدم وجود الابن ، وابن الابن وان نزل ، وعدم وجود الأب كذلك . والدليل على ذلك قوله تعالى : ان امروء هلك ، ليس له ولد ، وله أخت ، فلها نصف ما ترك . فالمراد بالأخت الاخت الشقيقة أو الاخت لاب ، عند عدم الاخت الشقيقة في التركة .

ب - تترك الاخت لاب الثلثين ، اذا كانتا اثنتين فأكثره ، ولم يوجد معهن أخ لأب يعصبهن ، ولا أخت شقيقه ، ولا فرع وارث مؤنث ، كما في حاله السابقة .

فلومات شخص عن : أم ، أختين ، وزوجه . فان الأم تترك السدس والاختين الثلثان ، لانهما اثنتان ، ولعدم وجود الاخ لاب أو الاخت الشقيقه ، أو الفرع الوارث ، أو الاب . وتستحق الزوجه الربع .

والدليل على ذلك قوله تعالى : فان كانتا اثنتين ، فلهما الثلثان مما ترك . . . فانه يصدق على الاخت الشقيقة والاخت لاب ، أن يستحق كل منهما عند التعدد الثلثين .

ج - تترك الاخت لاب السدس فرضا ، مع الاخت الشقيقة . تكملة للثلثين ، اذا لم يكن معها أخ لأب يعصبها ، يستوى في ذلك ، أن تكون الاخت لاب واحدة أو متعددة .

فلومات شخص عن : أم ، زوجه ، أخت شقيقه ، أخت لأب . فان الأم تترك السدس ، والزوجه الربع ، والاخت الشقيقة النصف والاخت لاب السدس تكملة للثلثين .

ويلاحظ هنا أن وضع الأخت لاب مع الاخت الشقيقة ، يماثل وضع بنت الابن ، مع البنت ، ذلك أن منزلة الاخت لاب ، من الأخت الشقيقة ، تعادل منزلة بنت الابن ، من البنت الصليبيه .

لذلك ، فإنه عند وجود أحدهما مع الأخرى ، يستحقان أقصى نصيب البنات ، والاخوات في التركة ، وهو الثلثان .

والدليل على هذه الحالة ، الدليل السابق في قوله تعالى
 .. فان كانتا اثنتين ، فلهما الثلثان مما ترك . وجه الدلالة
 فيه أن الأخت الشقيقة قد أخذت النصف ، فبقى السدس
 من نصيب الاخوات ، فيعطى للاخت لاب ، ليمثل الثلثان .

ثانيا : الميراث بالتعصيب بالغير : تترك الاخت لاب مع الاخ لاب
 تعصيا ، فتوزع التركة أو مابقى منها عليهما للذكر مثل حظ
 الانثيين ، ولا فرق في التعصيب بين أن تكون واحدة أو أكثر .
 فلو مات شخص عن : أم ، أخت لاب ، أخ لاب . فان الأم تترك
 السدس ، والباقي تعصيا بين الاخ والاخت لاب ، للذكر مثل
 حظ الانثيين ، أى للذكر ضعف نصيب الانثى .
 فلو وجد في التركة أصحاب فروض ، تستغرق التركة ، فلا شئ
 للاخ لاب والاخت لاب .

فلو ماتت عن : زوج ، أم ، أخوه لام ، أخ لأب ، أخت لأب .
 ورث الزوج النصف ، والأم السدس ، والأخوه لام الثلث ، ولا يورث
 الأخ والاخت لأب شيئا ، لاستغراق التركة ، فلم يبق لهم شئ .

والدليل على ذلك : قاعدة التعصيب التي تحررت بنص عام في
 قوله تعالى : .. يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ
 الانثيين . فانها كما تنطبق على الابن والبنات ، تنطبق على
 الاخ والاخت ، سواء كان الاخ والاخت شقيقين ، أو لاب .

ثالثا : التعصيب مع الغير : تترك الاخت لاب مع الفرع
 الوارث الموءنة ، البنت ، وبنت الابن وإن نزل . سواء كانت
 الاخت لأب واحدة أو أكثر ، اذا لم يكن معها أخ يعصبها ، ولم
 يوجد أخوات شقيقات .

والتعصيب الاخت لاب مع البنت أو بنت الابن ، يعنى
أن يستحق أصحاب الغروض فروضهم ، ويستحق الفرع الموءنت
فرضه ، ثم تأخذ الاخت لاب الباقي تعصيا .
فلومات شخص وترك : زوجته ، بنت ، أم ، أخيه
لاب . فإن الزوجه ترك الثمن ، والبنت النصف ، والأم السدس
والاخت لاب الباقي تعصيا مع الغير ، وهو البنت .

وتعصيب الاخت لاب مع الفرع الوارث الموءنت ، يجعل الاخت
لاب فى منزله الاخ لاب ، وثناء عليه ، فانها تحجب ما يحجب الاخ لاب ،
كابن الاخ الشقيق ، ومن يليه من العصبات .

ودليل تعصيب الاخت لاب مع الفرع الوارث الموءنت ،
الحديث ، الذى قضى فيه ابن مسعود بما قضى به النبى
— صلى الله عليه وسلم — فى بنت وبنت ابن ، وأخت . قضى
بالنصف للبنت ، والسدس لبنت الابن ، والباقي تعصيا
للاخت . وتشمل الاخت ، الاخت الشقيق ، والاخت لاب .

حجب الاخت لاب : تحجب الاخت لاب ، بحجب
حرمان وحجب نقصان ، على النحو الاتى : —

١ — تحجب حجب حرمان ، بالابن ، وابن الابن وان سفل
لقوة قرابته من المتوفى ، لذلك فانه يحجب جميع الاخوة
والاخوات على الاطلاق .

٢ — تحجب حجب حرمان ، بالاب ، لان جهته الابوه مقدمة
افى الميراث على جهة الاخوة ، لذلك ، فانه يحجب سائر
الاخوة والاخوات كالا بن .

٣ — تحجب حجب حرمان بالاخ الشقيق ، وذلك أنه يقدم
على الاخت لاب فى الميراث ، لانه أقرب منها الى الميت .

فمن مات عن أم ، أخ شقيق ، أخت لاب . فان الام تـسـرث
السدس ، والاخ الشقيق الباقي تعصيا ، ولاشئ ، للاخت لاب ،
لانها محجوبه به .

٤ - تحجب حجب حرمان بالاخت الشقيقه ، التى صارت
عصبه ، مع الفرع الوارث الموءنت . لان تعصيب الاخست
الشقيقه مع البنت أو بنت الابن ، جعلها فى منزله
الاخ الشقيق ، فتحجب الاخت لاب .

فلومات شخص عن : بنت ، بنت ابن ، أخت شقيقه
أخت لاب . ورثت البنت النصف ، وبنت الابن السدس ، والاخت
الشقيقه الباقي تعصيا ، لكونها صارت عصبه مع الفرع
الوارث الموءنت ، ولاشئ ، للاخت لاب ، لحجبها بالاخت
الشقيقه .

٥ - تحجب حجب حرمان بالاختين الشقيقتين ، اذا لم
يوجد مع الاخت لاب ، أخ لاب يعصيا ، لان الاختين
الشقيقتين ، أخذتا أقصى نصيب الاخوات ، وهو الثلثان ، ولما
كان ميراث الاخت لاب هنا بطريق الفرض ، فانها تحرم ، لانه
لم يبق لها شئ . من النصيب المفروض للاخوات وهو الثلثان .

فلومات امرأة عن : زوج ، أختين شقيقتين ، أخت
لاب . ورث الزوج النصف ، والاختين الشقيقتين الثلثان
والأخرى للاخت لاب . لانها محجوبه بالاختين الشقيقتين .

٦ - تحجب حجب نقصان ، اذا كان فى التركة ، أخت
شقيقه منفرد ، وأخت لاب . فان الاخت لاب تـسـرث
السدس ، بدلا من النصف ، وتأخذ الاخت الشقيقه النصف
تكملة للثلثين .

ولقد نص قانون الموارث رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣ على ميراث
الاخت لاب . فقد جاء في المادة ١٣ / أ : للواحدة من
الاخوات الشقيقات فرض النصف ، وللاثنتين فأكثر الثلثان .
ب - وللأخوات لاب الفرض المتقدم عند عدم وجود أخ -
شقيقه ، ولهن - واحدة أو أكثر - السدس مع الاخت
الشقيقه .

وجاء في المادة ١٩ / ٣ : العصبية بالغيرهن ٣٠٠ -
الاخوات لابوين مع الاخوة لابوين ، والاخوات لاب مع الاخوة
لاب مع الاخوة لاب ، ويكون الارث بينهم ٠٠ للذكر مثل
حظ الانثيين .

وجاء في المادة ٢٠ : العصبية مع الغيرهن : الاخوات
لابوين ، أو لاب مع البنات أو بنات الابن ، وان نزل ، يكون
لهن الباقي من التركة بعد الفروض ، وفي هذه الحالة يعتبرن
بالنسبة لباقي العصبيات ، كاخوة لابوين أو لاب ، ويأخذن
أحكامهم في التقديم بالجهد والدرجة والقوة .

وجاء في المادة ٢٩ : يحجب الاخت لاب كل من الاب ،
الابن ، وان نزل ، كما يحجبها الاخ لابوين ، والاخت
لابوين ، اذا كانت عصبية مع غيرها ، طبقا لحكم المادة ٢٠ .

كذلك الاختان لابوين ، اذا لم يوجد أخ لاب .

المبحث الخامس

ميراث الاخت والأخ لأم

الاخوة والاختوات لأم ، هم اخوه المتوفي وأخوته من أمه دون أبيه ، فهم ينتمون الى الميت من جهة الأم ، لا من جهة الأب ، فهم يشتركون في أنهم اولاد أم واحد ، مع اختلاف في الأب .

والاخوه لأم ، هم اولاد الأم ، يسمون ببنى الأخياف جمع خيف ، وهو اختلاف عيني الغرس ، لاختلافهم في الأب .

والاخوة لأم يرثون بطريق الغرض دائما ، فهم أصحاب فرض محض ، ويتميز ميراثهم ببعض ، الاحكام الخاصة ، جاءت على خلاف القاعدة العامة في الميراث ، وهذا يظهر فـ في ناحيتين :

الاولى . أن تقسيم الغرض المقدر لهم شرعا ، يكون بالتساوي بين ذكورهم وآناثهم ، دون تفضيل للذكر على الانثى ، وهذا خلافا للقاعدة العامة في الميراث ، التي تجعل للذكر مثل حظ الانثيين . فكان الاصل يقتضى هذه القاعدة ، أن يأخذ الذكر ضعف الانثى ، كما هو الحال في الابناء والبنات والاخوة والاختوات الاشقاء أو لآب .

ومرد ذلك راجع الى أن ميراثهم يكون بطريق الغرض ولا يكون بالتعصيب وهذه القاعدة تطبق في التوريث بالتعصيب .

الثانية : أن توريثهم مع وجود الأم ، فيه خروج على القاعدة التي تقول كل من يدلى الى الميت يوارث ، لا يرث مع وجوده ، ولما كان الاخوة لأم يدلون الى الميت عن طريق الأم ، فانه كان يجب حجبهم عن الميراث في حاله وجود الأم .

ويمكن أن يقال ان مرجع ذلك الى أن حجب الأم لهم سيضر بهم ، ولا يجعلهم متساوين مع الاخوة لأب ، فان قرابة كل منهما تقتصر على جهة واحدة بالميت ، فهي من جهة الأم ، في الاخوة للأم ، من جهة الأب ، في الاخوة لأب .
حيث ان الاخوة لأب يرثون في وجود الأم ، فغاية لاعتبارات العدل ، وللتسوية بين المتساوين ، ورثهم الشارع في وجود الأم .
اذا علمنا ذلك ، ادركنا حكمة الشارع ، في افرادهم بعذ ، الأحكام .

حالات ميراث الاخوة لأم : تتلخص حالات ميراث الاخوة والاخوات لأم ، في ثلاث حالات ، هي :

الحالة الاولى : يرث الاخ لأم أو الاخت لأم ، السدس عند انفراد ، ، فرضا ، اذا لم يوجد الفرع الوارث ، الابن وابن الابن ، والاصل المذكور وهو الاب ، والجد .
ويرث السدس ، الاخ لأم ، والاخت لأم ، المنفرد منهما على سوا ، ، بلا تفاضل بينهما .
فلومات شخص وترك : زوجه ، وأخ لأم ، عم . اخذت الزوجه الربع ، وأخذ الاخ لأم السدس ، والعم الباقي تعصيبا .
كذلك ترث الاخت لأم السدس ، لو كانت بدل الاخ لأم في التركه .

دليل الميراث ، في هذه الحالة ، قوله تعالى : وان كان رجل يورث كلالة ، أو امرأة ، وله أخ أو أخت فلكل واحد منهما السدس . . فان الرجل الذي يورث كلالة في النص ، من ليس له ولد ولا والد ، فان هذا الرجل لو كان له أخ لأم . أو أخت لأم ، فان لكل واحد منهما السدس ، وذلك عند الانفراد .

وقد أجمع الفقهاء على أن المراد من الأخ والأخت فسي
الأخ لأم والأخت لأم ، يدل على ذلك قراءة سعد بن أبي وقاص
الشاذة : وله أخ أو أخت لأم . فان القراءة الشاذة وان لم
تكن قرآنا فانه يحتج بهما على أنها خير آحاد ، على الصحيح .
الحالة الثانية :

يرث الأخوين لأم أو الأختين لأم ، أو هما معا ، أثنان
أو أكثر ، الثلث فرضا ، يشتركون فيه ، ويقسم بينهم بالتساوي
الذكر مثل الأنثى ، شريطة ألا يوجد في التركة فرع وارث مذكر
أو مؤنث ولا أصل وارث مذكر .

فلومات عن : أم ، أختين لأم ، أخ لأم ، أخ شقيق
ورثت الأم السدس ، والأخ والأخت لأم الثلث ، يقسم أثلاثا
بينهم ، وأخذ الأخ الشقيق الباقي تعصيا .

ودليل ذلك قوله تعالى : فان كانوا أكثر من ذلك
فهم شركاء في الثلث . . والمعنى أنه لو كان الأخوة لأم أكثر
من واحد ، فانهم يرثون الثلث فيما بينهم ، وقد عبر النص
عن التقسيم ، بقوله ، فهم شركاء ، ومؤدى الشركة ، تساوي
استحقاقهم في القدر المذكور ، وهو الثلث ، يستوى في ذلك
ذكورهم وأنثاهم .

ويتصل بهذه الحالة ، حالة الاشتراك في الثلث ، وجود
الأخوة أو الأخوات الشقيقات في التركة ، حيث يرثون بالتعصيب
ولم يبق لهم شيء ، لاستغراق أنصبه أصحاب الفروض للتركة
فان الأخوة والأخوات الأشقاء ، يشاركون الأخوة لأم في
الثلث . وسنذكر لذلك عقب ذكر الحالة الثالثة .

الحالة الثالثة : يحجب الأخوة والأخوات لأم واحد اكان
أو أكبر ذكرا كان أم أنثى ، من الميراث ، في حالة وجود
الفرع الوارث المذكور والمؤنث ، كالابن وابن الابن ، وان سفل
والبنت ، وبنت الابن ، وان نزلت . كما يحجبون في حالة
وجود الأصل الوارث المذكور كالأب ، والجد الصحيح كأب الأب .
وان علا .

فلومات شخص عن : أخ لأم ، أبين ، أخت لأم . وورث
الابن التركة كلها ولا شيء للاح لأم لولا لاخت لأم لموجود
الفرع الوارث المذكور ، ولو كان مكان الابن البنت لم يرث
الاخ والاخت لأم شيئا كذلك ، لوجود الفرع الوارث المؤنث .

ولومات شخص وترك : أخوين لأم ، أب . ورث الأب
التركة كلها ، ولا شيء للأخوين لأم ، لأنهم محجوبون
بالأب .

ولومات وترك : أختين لأم ، جد . . ورث الجد
التركة كلها ، ولم يرث الأختين لأم شيئا ، لكونهم محجوبون
بالجد الصحيح .

المسألة المشتركة : تندرج المسألة المشتركة
ضمن حالات ميراث الأخوة لأم عند تعددهم ، وصيرورة فرضهم
الى الثلث ، وانما تعتبر كذلك ، لان الأخوة والأخوات
لأم ، يرثون دائما بالفرض ، وأصحاب الفرض ، يقدمون
دائما في تقسيم التركة على من عداهم من العصبات
وذوى الأرحام . تطبيقا لقوله - صلى الله عليه وسلم -
الحق للفرائض بأهلها ، فما أبقت الفرائض فلاولى رجل
ذكر .

وبالقطع فان المسألة المشتركة ، يجب أن يكون فيها
أخوة أشقاء ، الا أن هؤلاء لا يرثون بطريق الأصل ، لأن

ميراثهم يكون بالتعصب ، ولم يبق لهم شئ * ، من التركة ، فاشتركوا مع الأخوة لأم في نصيبهم وهو الثلث ، أى أن ميراثهم جاء تبعا للأخوة لأم ، ولو أخذ بمقتضى الأصل ، لما كان لهم حق فيه .

وتسمى المسألة المشتركة بمسميات أخرى ، كالمشركة ، أى المشترك فيها بين الأخوة الأشقاء والأخوة لأم ، وتسمى بالعجربة واليمنية والعمرية لقول الأخوة الأشقاء لعمر : هـب أن أبنا حجرا ألقى في اليم .

وتتحقق المسألة المشتركة بوجود أنصبه معينه ، وهى النصف ، والسدس والثلث ، ويورثه أقرب الى أن يكونوا محدد بين بالشخص ، وذلك بأن تتوفى امرأة ، وتترك : زوج ، أم أو جده ، أخوة لأم ، أخوة أشقاء . فان الزوج يرث النصف ، والام أو الجدة السدس ، والأخوة لأم الثلث يشاركون الأخوة الأشقاء فيه . لانه لما استحق الزوج النصف والام السدس ، والأخوة لأم الثلث ، نفذت التركة ، ولم يبق للأخوة الأشقاء شئ ، لأنهم عصبية ، ونظرا لأنهم يشتركون مع الأخوة لأم ، فى القرابيه بالأم ، لأن أهمهم جميعا واحدة ، فانهم يشتركون فى نصيب الأخوة لأم ، وهو الثلث .

وينبغى أن يكون الأخوة لأم أكثر من واحد ، اذ أن وجود أخ لأم ، أو أخت لأم ، واحد منهما فقط ، يجعل المسألة مشتركة لأن الواحد من الأخوة لأم ، يأخذ السدس ، فيرث الأخوة الأشقاء السدس الباقي تعصيا .

كما ينبغى أن يوجد أخ شقيق أو أخوة أشقاء ، يرثون بطريق التعصيب ، سواء وجد معهم أخت شقيقه أم لا ، اما لو وجد فى التركة أخت شقيقه فقط ، فان المسألة لا تكون مشتركة ، اذ ترث النصف وتعول المسألة .

ولا تتحقق المسألة المشتركة بوجود اخوة لأب أو اخوات لأب ، لانهم لا يشتركون مع الأخوة في لام القرابة ، لأن أمهم مختلفة ، فلا يصح الاشتراك .

فلوماتت ، عن : زوج ، أم ، أخوين لأم ، أخوين لأب . فمان الزوج . يرث النصف ، والام السدس ، والاخوين لأم الثلث ، ولا شيء للأخوين لأب ، لأنهم عصبه لم يبق لهم شيء .

المسألة المشتركة موضح اختلاف :

يذهب بعض الصحابة (١) والحنفية والحنابلة ، السري أن الاخوة الأشقاء ، لا يرثون ، في هذه المسألة ، وبالتالي لا يشتركون مع الاخوة لأم ، وينفرد الاخوة لأم بالثلث . والدليل على هذا ، أن الاخوة الأشقاء ، عصبه ، والاخوة لأم أصحاب فروض ، وقد استغرق أصحاب الفروض التركية ، فلم يبق للعصبات شيء حتى يرثونه ، فهذا تطبيق للأصل العام بتقديم أصحاب الفروض على العصبات ، في تقسيم التركبة ، وعدم استحقاق العصبات في التركية ، اذا لم يبق لهم شيء . ولأن تورث الاخوة الأشقاء مع الاخوة لأم ، لم يرد فيه نص ، أو قضاء من النبي - صلى الله عليه وسلم - فهو عمل لادليل عليه ، والميراث لا يثبت الا بنص .

وذهب بعض الصحابة كعمر بن الخطاب ، وعثمان بن عفان ، وزيد بن ثابت ، وهو مذهب المالكية والشافعية ، الى القول بالميراث بين الاخوة الأشقاء ، والاخوة لأم ، وأنهم يشتركون جميعا في الثلث ، يقسم بالتساوي عليهم ، لا فرق بين الذكر والأنثى .

(١) قال بهذا الرأي الامام علي ، وابن بن كعب ، وابن موسى

الاشعري ، وغيرهم .

واستندوا في ذلك الى اعتبارات العدالة ، فان الأخوة
الاشقاء يشتركون ، مع الأخوة لأم ، في أم واحدة ، ويزيدون
عليهم في القرابة بالمتوفى ، من جهة الأب ، فالحقيقة أنهم
أقرب الى المتوفى من الأخوة لأم ، لأنهم أخوته من الجهتين
فلا يجب ان يرث الاقل قرابة ، ويحرم الاقوى قرابة ، —
أننا لانخالف الأصل العام للميراث باستحقاق العصبية فيسقط
أصحاب الغرض ، لأننا نقول ، بأن الأخوة لأم يأخذون فرضهم
وهو الثلث ويشتركون معهم الأخوة الاشقاء فيه ، لعدم
الاضرار بهم ، لأن قوه قرابتهم اذا لم تكن سببا لنفعهم ، فلا
ينبغي ان تكون سببا في الحاق المضره بهم ، فيجب ان يشتركوا جميعا
في الثلث ، يقسمونه بالسوية بينهم .

وقد استندوا الى المصلحة أيضا ، فان توريث الأخوة
الاشقاء ، مع الأخوة لأم ، حقق للمصلحة لهم ، ولهذا المصلحة
وجه جديد بالاعتبار ، فانهم أخوة المتوفى من الابوين ، ويتطلعون
الى الميراث منه ، مع الأخوة لأم ، وعدم توريثهم فيه اضرار
لحقدهم وضعف نيتهم على الأخوة لأم ، الاضعف قرابة منهم
في علاقتهم بالمتوفى .

وقد نص قانون الموارث على ميراث الأخوة لأم ، في المادة
١٤ / بقوله : لأولاد الأم فرض السدس للواحد ، والثلث
للاثنتين فأكثر ذكورهم واناثهم في القسمة سواء .
وفي الحالة الثانية اذا استغرقت الفروض التركة ، شارك
أولاد الأم الأخ الشقيق أو الأخوة الاشقاء بالانفراد ، أو منع
أخت شقيقة ، ويقسم الثلث بينهم جميعا على الوجه المتقدم .

المبحث السادس

ميراث الزوجين

ان علاقة الزوجية ، تخول حق الميراث بين الزوج والزوجة
فيرث الزوج زوجته ، وترث الزوجة زوجها ، ويسمى الميراث
بهذا الطريق القرابة النسبية - بسبب عقد النكاح - تتميز
لها عن القرابة النسبية التي منشؤها رابطته الدم والقرابة
النسبية ، ويلزم لثبوت الميراث في هذه الرابطة ، قيام
الزوجية حقيقية ، او حكما ، كما أسلفنا .

وتعتبر القرابة بين الزوجين ، أحد الاسباب القوية
للميراث ، فهو أصل لحقوق أخرى ، مترتبة عليه ، تنقرر -
للأولاد ، ثمرة هذه العلاقة ، ويبدو قوة هذا السبب
في أن الزوج والزوجة ، لا يوجدان في التركة ، ويحرمان
منها بل لا بد أن يرثا منها ، مهما كان نوع القرابة النسبية
التي لها حق الميراث من التركة ، وغاية ما يمكن أن تؤثر عليه
هذه القرابة النسبية القوية ، أنها تنقص من القسمة
الذي يستحقه الزوج والزوجة ، ولا يمكن أن يؤدي ذلك إلى
حرمانهما من الميراث ، فهما لا يحجبان حجب حرمان من
الميراث .

ونتناول فيما يلي ، ميراث الزوج ، نعقبه بميراث الزوجة .

ميراث الزوج

يستحق الزوج نصيباً من التركة ، يتراوح هذا النصيب بين النصف والربع ، بحسب وجود الفرع الوارث أو عدم وجوده ، فوجوده يؤثر على الميراث بالنقصان منه وعدم وجوده يؤثر على ميراث الزوج بالزيادة فيه . ويستبين من ذلك أن للزوج حالتان في الميراث .

الحالة الأولى : يرث النصف فرضاً ، إذا لم يكن لزوجته فرع وارث بطريق الفرض أو التعصيب ، فإذا لم يكن للزوجة فرع وارث بطريق الفرض ، وهو البنت ، وبنت الابن ، وإن نزل ولم يكن لها فرع وارث بطريق التعصيب وهو الابن ، وابن الابن ، وإن نزل . سواء كان الفرع الوارث منه أو من غيره .

فإذا وجد فرع غير وارث بالفرض أو التعصيب للزوج فإنه لا يؤثر على نصيب الزوج ، ويظل هو النصف ، كما لو وجد ابن البنت ، وبنت البنت ، لأن هذا الفرع من ذوى الأرحام ، ولا يعد صاحب فرض أو عصبه ، كما لا يؤثر على نصيب الزوج وجود فرع وارث بطريق الفرض أو التعصيب إذا كان قد قام به مانع من موانع الميراث ، كالقتل أو اختلاف الدين ، لأن وجوده ملغى غصاراً كالمعدوم .

وعلى هذا لو ماتت الزوجة وتركت زوجاً ، فإن الزوج يأخذ النصف فرضاً لعدم وجود الفرع الوارث ، ويأخذ العسم الباقي تعصياً .

ولو ماتت عن زوج ، ابن بنت . فإن الزوج يأخذ النصف ، لأن ابن البنت من ذوى الأرحام ، وليس وارثاً بطريق

الفرض او التعصيب •

والدليل على هذه الحالة : قوله تعالى : ولكم نصف ما ترك أزواجكم ، ان لم يكن لهن ولد • • فالمقصود بالولد الذى اشترطت الاية عدم وجوده ، لاستحقاق الزوج نصف التركة ، الفرع الوارث بالفرض او التعصيب لأن الولد لا يطلق على الفرع الوارث من ذوى الارحام فاذا وجد الفرع الوارث من ذوى الارحام ، لم يورث على نصيب الزوج ، ويبقى كما هو النصف •

الحالة الثانية : يرث الزوج الربع فرضا ، اذا وجد فرع وارث بطريق الفرض كالبنات أو بنت الابن ، وان نزل أو بطريق التعصيب كالابن ، أو ابن الابن وان نزل • ولا يشترط أن يكون هذا الفرع الوارث ، انهم اذا يمكن أن يكون ابن الزوج من زوج قبله •

فلوماتت عن زوج ، بنت ابن • أخذ الزوج ربع التركة لوجود الفرع الوارث بالفرض ، وهو بنت الابن • كذلك لو ماتت وتبركت : زوج ، ابن • استحق الزوج الربع فرضا ، لوجود الفرع الوارث بطريق التعصيب وهو الابن •

والدليل على هذه الحالة ، قوله تعالى : فان كان لهن ولد ، فلكم الربع مما تركن • • فان مقصد الآية أنه اذا كان للزوج ولد ، يرث بالفرض أو التعصيب فان الزوج ، يأخذ الربع فقط ، وينتقص نصيبه من النصف الى الربع • ويعتبر فى هذه الحالة ، محجوبا حسب نقصان ، بسبب وجود الفرع الوارث •

ميراث الزوجية

ترث الزوجه من التركة ، كما يرث الرجل ، لأن سبب الميراث في حقهما واحد ، وهو الزوجية الصحيحة ، القائمة حقيقته أو حكما وقت الوفاة ، لكن نصيبها في الميراث ، لا يعادل نصيب الزوج ، وإنما على النصف من الرجل ، وذلك مرجعه إلى طبيعته الأعباء ، ومسئوليات الحياة ، الملقاه على كاهل كل منهما ، فهي عند الرجل أكبر وأكثر منها عند المرأة ، لهذا كان من العدل عدم التسوية بينهما ، لأن التسوية تكون بين المتساوين ، لا بين المختلفين .

وبالنظر إلى حالات ارث الزوجية ، نجد أن لها حالتان :

الحالة الأولى : ترث الربع فرضا ، إذا لم يكن لزوجها فرع وارث بالفرض أو التعصيب ، سواء كان الفرع الوارث الابن أو البنت ، منها أو من غيرها ، كما لو كان الزوج ، متزوجا بغيرها .

ويستحق الربع ، عند عدم وجود الفرع الوارث ، الزوجة الواحدة ، والزوجات المتعددات ، فلو كان الزوج متزوجا بأربع زوجات لم يزد نصيبهن عن الربع ، يقسم بالتساوي بينهم .

ولا يؤثر على استحقاق الزوجه أو الزوجات الربع ، وجود فرع وارث من ذوى الأرحام ، لأن الفرع الوارث الذي يعتد بوجوده ، هو الفرع الوارث بطريق الفرض أو التعصيب ، كما بينا .

فلومات الزوج وترك : زوجة ، أخ شقيق . أخذت
الزوجة الربع فرضا ، لعدم الوجود الفرع الوارث ، وأخذ
الأخ الشقيق الباقي تعصيبا .

ولو ترك : ثلاث زوجات ، أخ لأب . أخذت الزوجات
الربع فرضا ، وقسمته بينهن بالسوية ، والأخ لأب الباقي
تعصيبا .

والدليل على ذلك ، قوله تعالى : ولهن الربع مما
تركتم ، ان لم يكن لكم ولد . . . فهي نص صريح على استحقاق
الزوجات الربع ، عند عدم وجود الفرع الوارث بالفسرض
أو التعصيب .

والدليل على استحقاق أكثر من زوجة للربع عند عدم
الفرع الوارث ، الاجماع فان الاجماع منعقد على أن الواحدة
كالأخرى ، في استحقاقها لنصيبها من الربع أو الثمن .

ومن ناحية أخرى فان كل زوجة لو أخذت الربع وحدها
وكن أربعة ، لأخذن جميع التركة ، وهذا غير معقول ولو كن
اثنتان لأخذن نصف التركة ، وفي الحالتين يزيد نصيبهن
على نصيب الرجل في الحالة الأولى عند استحقاق جميع
التركة ، وفي الحالة الثانية ، عند استحقاق نصف
التركة ، مع حالهن في الميراث ، يكون على النصف من الرجل .

الحالة الثانية : ترث الزوجة الثمن ، اذا كان
لزوجها فرع وارث ، بطريق الفرض أو التعصيب ، كالبنات
أو بنت الابن ، والابن أو ابن الابن .

فلومات وترك : زوجة ، ابن . تأخذ الزوجة الثمن
لوجود الفرع الوارث ، والابن الباقي تعصيبا .

وفسرى حالة تعدد الزوجات ، يشتركن فى الثمن ، عند وجود الفرع الوارث ، لأن حكم الواحدة كالأكبر .
ودليل ذلك قوله تعالى : فان كان لكم ولد ، فلهن الثمن مما تركتم . . فانه صريح الدلالة ، فى استحقاق الزوجة الثمن ، اذا كان للزوج ولد ، سواء كان الولد من الزوجة أو من غيرها .
وقد نص قانون الموارث م ١١ ، على أن : للزوج النصف عند عدم الولد ، وولد الابن وان نزل ، والريح مع الولد أو ولد وان نزل .
وتنصم ١١ / ٢ ، على أنه للزوجة ولو كانت مطلقة رجعيًا اذا مات الزوج وهى فى العدة ، او الزوجات فرض الريح عند عدم الولد وولد الابن ، وان نزل ، والثمن مع الولد أو ولد الابن ، وان نزل .

المبحث السابع

ميراث العصباء

تمهيد وتعريف :

نقصد بالعصباء هنا ، العصباء النسبية ، وليس العصبية السببية ، لأن النوع الأول ، هو الذى له وجود ، فى كل العصور ، لقيامه على صلة الدم والنسب ، وهذا متحقق طالما كان الانسان موجودا على ظهر هذه الأرض ، ومادام يحقق خلافة الله فى الأرض ، وليست العصبية السببية كذلك ، اذ أنها كانت وليدة ظروف معينة ، وأثر من آثار عرف انشائى قديم ، قوضه الاسلام ، ورسم الطرق الكفيلة بانتهائى وانتهائى ، فالعصبية السببية ، وهى القرابة الحكيمة بين المعتقد وعتيقه ، والى يرث فيها المعتقد عتيقه ، لا وجود لها الآن ، فى العصر الحالى ، فلا جدوى من بحثها .

والعصبية الدسببية : هى أقارب المتوفى الذكور ، ومن فى مرتبتهم من الاناث ، ممن لا تتوسط بينهم وبين المتوفى أنثى . مثل الابن ، وابن الابن ، والاب ، وأب الأب ، والأخ الشقيق ، وابن الاخ الشقيق ، والأخ لأب ، وابن الأخ لأب ، والعم الشقيق ، وابن العم ، والعم لأب ، وابن العم لأب ، وان نزل . والبنت مع الابن ، والأخت الشقيقة مع الأخ الشقيق ، والأخت لأب مع الأخ لأب ، والأخت الشقيقة أو لأب ، مع الفرع الوارث الموءنث كالبنات ، وبنت الابن .

واصطلاح العصبية ، ذا مفهوم واسع ، فى اللغة
يقال : عصب الرجل أبوه وبنوه وقرابته لأبيه ، وسموا
عصباً ، لأنهم أحاطوا به لحمايته ، ودفع العدوان عنه
من عصب القوم بفلان ، اذا أحاطوا به .
والعصبية جمع عاصب ، وهو كل وارث ، ليس له
نصيب محدد فى التركة . والعصبية تلى أصحاب الفروض
فى تقسيم التركة ، اذ يبدأ بأصحاب الفروض أولاً ، لكن
لا يعنى ذلك أنهم - أصحاب الفروض - أولى بالاستحقاق
من العصبات ، بل ان من العصبات من يحجب ذوى الفروض
كالابن وابن الابن اذ يحجب الاخوات مطلقاً ، وكذلك
الاب ، فانه يحجبهم كذلك ، كما يؤثر الفرع الوارث المذكر
على أنصبة الزوج والزوجة بالنقصان ، من النصف الى
الرابع ، ومن الربع الى الثمن وكالام ، الى غير ذلك .
والعلة فى البدء بتوريث أصحاب الفروض ، الحصر
على أنصبتهم ، وضمان استحقاقهم لها ، فانه لو بدى
بالعصبات فى تقسيم التركة ، لآخذوها كلها ، فلم ييسق
لأصحاب الفروض شئ .

أنواع العصبية النسبية : لا يقتصر العاصب النسبى
على نوع واحد ، وانما يتعدد ، تبعاً لكيفية ميراثه ، فهو
قد يرث استقلالاً بنفسه دون حاجة الى غيره ، نظراً
لصلته بالميت ، كالابن ، والاب والاخ ، والعم فكان
هو لاء لا يعتمدون فى ميراثهم على غيرهم ، لذلك فانهم يسمون
العصبية بالنفسيين .

ومن العصبية النسبية ، من يرث لوجود ، من هو نفسى مرتبته ود رجه ، فهو ليس عاصيا بنفسه ، وانما هو عاصب بغيره ، كالبنات مع الابن ، والاخوات الشقيقه مع الاخ الشقيق والاخوات لاب ، مع الاخ لاب ، . . . الخ ويسمى هذا العصبية بالغير .

ومن العصبية النسبية ، من يرث بالتعصيب حكما فهو غير وارث بالتعصيب هنا طبقا للقواعد العامة ولكن الشارع أقام هذه الرابطة بين الطرفين ، كما فى الاخوات الشقيقه أو الاخوات لاب ، مع البنات او بنات الابن ، الفرع الوارث الموءنت ، ويسمى هذا النوع العصبية مع الغير . وعلى ذلك ، فان العصبية النسبية أنواع ثلاثة : عصبية بالنفس ، وعصبية بالغير ، وعصبية مع الغير .

ودليل التعصيب ، قوله تعالى : يوصيكم الله فحسى أولادكم للذكور مثل حظ الانثيين . . وقوله جل شأنه فان كانوا أخوه رجالا ونساء فللذكور مثل حظ الانثيين . وقول الرسول - صلى الله عليه وسلم - ألقوا الفساض بأهلها ، فما أبقت الفرائض ، فلأولى رجل ذكر .

العصبة بالنفس

العاصب بالنفس، هو الوارث المذكور، الذي ينتسب الى المتوفى بدون واسطة الانثى بفردتها . فقد ينتسب العاصب الى المتوفى، بلا واسطة أصلاً، كالابن والاب . وقد ينتسب العاصب الى المتوفى بغير واسطة الانثى وحدها، كالأخ الشقيق، والعم الشقيق، وابن الأخ الشقيق .

وقد ينتسب الى المتوفى بواسطة الذكر وحده كالأخ لأب وابن الأخ لأب والعم لأب، وابن العم لأب . فالمعيار في العصبة بالنفس، هو الانتساب الى المتوفى بالذكور، أو بغير الانثى وحدها، وأن يكون العاصب ذكراً .

وعلى ذلك، فإذا كان العاصب أنثى كالبنات، والأخوات الشقيقه، والأخوات لأب، فإنه لا يكون عاصباً بنفسه، كذلك لا يعتبر عاصباً بنفسه، من كانت نسبته الى المتوفى بالانثى وحدها كالأخ لأم، وابن البنت، وأب الأم، فإنه يكون صاحب فرض كالأخ لأم، أو من ذوى الأرحام، كأب البنت، والأب لأم .

وحكم العاصب بالنفس، أنه يأخذ التركة كلها، ان لم يوجد معه ورثه، أو الباقي منها بعد نصيب أصحاب القروض، أو لا يأخذ شيئاً ان لم يبق شيء منها .

وتطبيقاً لذلك، لو مات شخص عن : ابن فقط، أو أب فقط، أو أخ فقط، أو عم فقط، فإنه يرث التركة كلها، لعدم وجود غيره من الورثه .

ولو مات عن : زوج، أختين شقيقتين، أخ لأب، فأن الزوج يرث النصف، والأختين الثلثان، ولا شيء للأخ لأب، لأنه عصبة لم يبق له شيء .

ولو مات شخص عن : بنت ، بنت ابن ، عم لأب . فإن
البنت تأخذ النصف ، وبنت الابن المندس ، والعم لأب باقى
تعصيا .

أقسام العصبية بالنفس : تنقسم العصبية بالنفس
الى أقسام أربع ، بحسب الجهة التى تربط كل وارث بالميت
وهذه الجهات ، يراعى فيها اسبقية كل جهة عن الجهة
التى تليها ، على معنى أن الجهة السابقة تقدم فى الميراث
على الجهة اللاحقة عليها ، وهذه الجهات هى :

١ - البنية أو جزء الميت ، وهم فروعه الذكور ، الابن
ابن الابن ، وان تنزل .

٢ - الأبوة أو أصل الميت ، وهم آباء الميت ، الأب ، والجدة
الصحيح ، وان علا .

٣ - الأخوة أو جزء أبو الميت ، وهم الأخوة الأشقاء أو لأب ،
وان نزلوا .

٤ - العمومة ، أو جزء جد الميت ، وهم أعمام الميت
الأشقاء ، أو لأب ، وينوهم ، وان نزلوا .

ويلاحظ أن هناك خلافا بين الفقهاء ، حول جهة الأبوة
والأخوة ، يتعلق بالأبوة غير المباشرة أو الجدة ، والأخوة
المباشرة ، الأخوة الأشقاء أو لأب . فمن قائل من الفقهاء
أن الجد الصحيح وان علا ، فى مرتبة واحدة مع الأخوة
الأشقاء أو لأب ، ويترتب على ذلك أن الجد لا يحجب الأخوة
الأشقاء أو لأب ، وانما يشاركهم فى الميراث ، على ما رأينا .
ومن قائل من الفقهاء ، أن الجد الصحيح وان علا ، يتقدم
الأخوة الأشقاء أو لأب ، وأنه يحجبهم كالأب ، ولا يرث الأخوة
الأشقاء أو لأب معه فى الميراث .

(١) يطلق على جهة الأخوة ، أو جزء الميت ، الحواشي القريبة
أو يطلق على جهة العمومة ، أو جزء جد الميت الحواشي البعيدة .

طريقة توريث العصبية بالنفس : قد يكون العاصب بالنفس واحدا ، وقد يكون متعددا ، والتعدد قد يكون قائما بين من ينتمون الى جهة واحدة ، وقد يكون بين من ينتمون الى عدة جهات .

فإذا كان العاصب منفردا ، ليس معه أحد من الورثة فلا شكال ، لانه قد يرث كل التركة ، أو الباقي منها بعد أصحاب الفروض . أو لا يرث شيئا إذا لم يتبق ما يرثه بعد أنصبه أصحاب الفروض .

وانما يأتي الترجيح بين العصبية في حالة تعددهم وانتماهم الى جهات مختلفة ، أو انتماهم الى جهة واحدة مع تفاوتهم في الدرجة ، أو قوة القرابة .

أولاً - الاختلاف من حيث الجهة : إذا كان تعدد الورثة مبنيًا على انتسابهم إلى جهات مختلفة ، كجهة البنوة ، أو الأبوة ، أو الأخوة أو العمومة ، فإن كان جهة سابقة على الأخرى ففى الترتيب ، تتقدم عليها أما لاستحقاق • فتقدم جهة البنوة والستى تتكون من فروع الميت ، على غيرها من الجهات ، فتقدم على جهة الأبوة ، كالأب ، والجد الصحيح وإن علا ، وتقدم الأبوة المباشرة والتي تتمثل فى الأب بالاتفاق على جهة الأخوة •

أما الأبوة غير المباشرة ، وهى الجد ، فإن البعض يرى أنها تتقدم على الأخ الشقيق أو لأب ، والبعض الآخر ، يقول أن الجد والأخوة والأشقاء أو الأب ، فى مرتبه واحدة • وتقدم الأخوة على جهة العمومة •

ودليل تقدم الجهة على الأخرى ، فيما يتعلق بتقديم البنوة على الأبوة ، قوله تعالى : ولا يؤتى لكل واحد منهما السدس إن كان له ولد • • • فإن بيان نصيب الأب ، مع وجود الولد وعدم ذكر نصيبه ، دليل على أن الابن يأخذ الباقي تعصياً فيكون الابن مقدم على الأب فى التعصيب •

وبالنسبة لتقديم الأبوة أى الأب ، على الأخوة ، أن - تورثهم ، من التركة ، يكون عند الكلاله ، أى عدم وجود الوالد والولد ، وحيث أنهم لا يرثون مع وجود الأب ، فإن الأب ، يكون مقدماً عليهم ، فى استحقاق الميراث ، إذ هو يحجبهم ، لا نه أقوى منهم •

وبالنسبة لتقديم جهة الأخوة على العمومة ، أن الأخوة أقرب إلى المتوفى من الأعمام ، لذلك فإن استحقاق الأخوة يسبق استحقاق الأعمام •

ثانيا : الاتحاد فى الجهة والاختلاف فى الدرجة . اذا
اتحد الورثة فى الجهة التى يتسبون بها الى الميت ، كأن
كانوا من جهة واحدة كالبنوة مثلا ، فان الاولوية فى
الاحقاق ، تكون بحسب الدرجة ، فيقدم صاحب الدرجة
الى رب الميت ، فاذا وجد فى التركة ابن ، ابن ابن
قدم الابن على ابن الابن . واذا كانت الجهة العمومية
كما فى عم شقيق وعم لآب ، فيقدم العم الشقيق على العم لآب .
وسبب ذلك ، أن صاحب الدرجة القريبه ، يكون
أوثق صلة بالميت ، وأقوى رابطه به ، فالصله
بينهما مباشرة ، والنصرة بينهما متحققه ، وامتداد الحياه
بينهما متصل .

ثالثا : الاتحاد فى الجهة والدرجة : عند تعدد الورثة
مع اتحادهم فى الجهة والدرجة ، فان التقديم فى الميراث
بينهم ، يكون بقوة القرابة ، فيقدم من كانت قرابته من
ناحيتين ، على من كانت قرابته من ناحية واحدة . فاذا وجد
فى التركة أخ شقيق ، وأخ لآب ، فيقدم الأخ الشقيق ، ويقدم
العم الشقيق على العم لآب ، لأن القرابة فى الأول من ناحيتين
بينما القرابة فى الثانى ، من ناحية واحدة .

ويلاحظ أن الاختلاف فى قوة القرابة ، لا يتحقق الا فى
درجة الاخوة والعمومة ، لأنهما الجهتين اللتان يتعدد فيهما
الورثه ، مع اتحادهما فى الجهة والدرجة ، فهناك ، ابن
الأخ الشقيق ، وابن الأخ لآب ، وابن العم الشقيق وابن
العم لآب ، لكن لا يوجد ذلك فى جهة البنوة والابوة ، فقرابة
البنوة واحد ، فالأبناء كلهم قوة قرابتهم واحد ، وان اختلفت
أهباتهم .

وانما يقدم من كانت قرابته من ناحيتين ، على من كانت قرابته من ناحية واحدة ، لأنها مصدر قوة القرابة ، وسبب الترجيح في أمثال هذه الحالات .

فإذا تساوى العصباء في الجهة والدرجة وقوة القرابة ، واشتركوا في الاستحقاق ، فيأخذون كل التركة ، عند عدم وجود ورثة غيرهم ، أو الباقي منها بعد أصحاب الفروض .

وقد عالج قانون الموارث ، رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣ ميثاق العصباء بالنفس ، فنص في المادة ١٦ على أنه : إذا لم يوجد أحد من ذوى الفروض ، أو وجد ، ولم تستغرق الفروض التركة ، كانت التركة أو مابقى منها بعد الفروض للعصبة من النسب .

والعصب من النسب ثلاثة أنواع :

- ١ - عصبه بالنفس
- ٢ - عصبه بالغير .
- ٣ - عصبه مع الغير .

ونص في المادة ١٧ على أن للعصبة بالنفس جهات أربع مقدم بعضها على بعض في الارث ، على الترتيب الاتي :-

- ١ - البنوة : وتشمل الابناء ، وأبناء الابن وان نزل .
- ٢ - الابوة : وتشمل الاب والجد الصحيح ، وان علا .
- ٣ - الاخوة : وتشمل الاخوة لايوين ، والاخوة لأب ، وأبناء الاخ لايوين ، وأبناء الاخ لأب ، وان نزل كل منهما .
- ٤ - العمومة : وتشمل أعمام الميت ، وأعمام أبيه ، وأعمام جده الصحيح ، وان علا ، سواء أكانوا لايوين أم لأب ، وأبناء من ذكروا ، وأبناء ابنائهم ، وان نزلوا .

ونص في المادة ١٨ على أنه : إذا تحدثت العصبة بالنفس

فى الجهة ، كان المستحق للارث ، أقربهم درجة الى الميت
فاذا اتحدوا فى الجهة والدرجة ، كان التقديم بالقوة ، فمن
كان ذا قرابتين للميت ، قدم على من كان ذا قرابة واحدة •
فاذا اتحدوا فى الجهة والدرجة والقوة ، كان الارث بينهم
على السواء •

العصبة بالغير

يراد بالعصبة بالغير ، كل أنثى لها فرض مقد شرعيا
تحتاج الى عصبة بالنفس لكي يعصبها ، فالعصبة بالغير
هى الانثى التى ترث النصف اذا كانت وحدها ، والثلاثان اذا -
تعددت •

وتسمى العصبة بالغير ، لوجود شخص آخر فى درجاتها وفى
قوتقرابتها ، نقل ميراثها من الفرض الى التعصيب ، ولولا وجوده
لما كانت عصبة ، لأن العصبة لا تتحقق بها ، اذ هى غير أهـل
للنصرة والولاء ، لكونها أنثى ، فهذا الغير هو السـذى
جعلها عصبة •

ويجب لى تكون الانثى عصبه بالغير ، أن تتوفر عدة شروط وهى -
١ - أن تكون صاحبة فرض مقد رلها شرعا ، وهذا يتحقق فى البنات
الاخت فان فرض كل منها النصف واحدة ، والثلاثان ، اثنتين فأكثر
فمن لها سهم مقدر ، النصف ، والثلاثين ، هو البنت ، وبنت الابن
وان نزل ، والاخت الشقيقة ، والاخت لأب •
أما غير هؤلاء النسوة الأربع ، فلا تكون عصبة ، لانها ليست
صاحبة فرض ، كالعمة ، مع العم ، وبنت العم مع ابن العم ، وبنت
الأخ مع ابن الأخ ، لأن هؤلاء النسوة من ذوات الارحام •

٢ - أن يكون أخوها الذى يشاركها التعصيب ، مساويا لها
فى الدرجة وقوة القرابة ، ويستثنى من ذلك بنت الابن ، فإنه
قد يعصبها ، من هو أدنى منها درجة ، اذا كانت محتاجة
اليه فى الميراث . فيمكن أن يعصب بنت الابن ، ابن ابن ابن
لأن تعصيه أياها ، يترتب عليه ، حصولها على بعض التركة .
فاذا لم يكن العاصب بنفسه متحدا مع الأثنى صاحبة
الفرض ، فى الدرجة ، وقوة القرابة ، فلا يصح هذا التعصيب
فالبنت لا يعصبها ابن الابن ، لأنه ليس فى درجتها
والأخت الشقيقة لا يعصبها الأخ لأب ، لاختلاف القرابة بينهما .
ويشترط فى الأخ الذى يعصبها ، ألا يكون صاحب
فرض محدد شرعا ،

فلو كان كذلك ، لم يعصب من تساوت معه فى الدرجة ، وقوة
القرابة ، وذلك فثل الأخ لأم مع الأخت لأم ، لا يجوز التعصيب .
لكونه صاحب فرض وهو السدس عند الانفراد ، والثلث عند
التعدد .

وبالنسبة لتعصيب بنت بنت الابن ، مع ابن الابن ، فلا
يشترط أن يكون أخوها ، وإنما يصح أن يكون ابن عمها ، فالشرط
هو اتحاد الدرجة ، وقوة القرابة ، ويكون ذلك بطبيعته الحال
باتحاد الجهة .

صور العصبية بالغير :

باستقراء العصبية بالغير ، تبين أنها تتحقق فى أربعة
من النساء ، وهن :

- ١ - البنت مع الابن • فلو وجدتا البنت مع الابن في التركة فانها تعص به ، لتوفر بشروط التعصيب • أما لو وجد مكان الابن ، ابن ابن ، فلا يعصب البنت ، لاختلاف الدرجة ومن ثم فانها ترث النصف ، ويكون الباقي لابن الابن بالتعصيب •
 - ٢ - بنت الابن ، مع ابن الابن ، فلو وجدوا في التركة ، فانه يعص بها فيكون للذكر مثل حظ الانثيين ، ولو وجد في التركة بنت الابن مع ابن ابن الابن فانه يعص بها ، متى كانت محتاجة اليه ، لانه يحقق مصلحتها ، اذ ترث بهما هذا التعصيب • كما لو ترك الميت : بنتين ، بنت ابن ، ابن ابن • فان البنتين تأخذان الثلثين ، ولما كان البنتان أخذتا أقصى نصيب البنات ، فانها لم تكن لتترث وعندئذ يعص بها ابن ابن الابن ، وتأخذ معه الباقي بنسبه ..
- ٢ : ١
- ٣ - الأخت الشقيقة مع الأخ الشقيق ، فيعص بها ، لتوفر شروط التعصيب :
 - ٤ - الأخت لأب ، مع الأخ لأب ، فانه يعص بها كذلك لاستيفاء الشروط ولو وجد عكس الصورتين ، بأن كانت الأخت الشقيقة مع الأخ لأب ، والأخت لأب ، مع الأخ الشقيق ، لم يصح التعصيب في الصورتين ، وانما تأخذ الأخت الشقيقة أولاً ، النصيب بالفرض ، ويأخذ الأخ الشقيق أو لأب الباقي بالتعصيب •

كيفية توريث العصبية بالغير :

حدد النص القرآني في قوله تعالى : **يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِي** وفي قوله جل شأنه : **فَإِنْ كَانُوا أَخْوَةً رِجَالًا وَنِسَاءً فَلِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِي** حدد هذا النص ، كيفية ، تقسيم التركة بين البنت والابن ، وبين الأخت والاخ ، وهو أن التركة تقسم كلها في حاله عدم وجود ورثه بين البنت والولد ، والاخت والاخ للذكر ، مثل حظ الانثيين بأن يأخذ الذكر ضعف الانثى .

فان كان في التركة أصحاب فروض ، وعصبية بالغير ، أخذ صاحب الفرض نصيبه ، ومابقى ، يوزع على الابن ضعف البنت .
فلومات شخص وترك : زوجته ، أم ، بنت ابن ، ابن ابن فان الزوجه ترث الثمن ، والأم السدس ، والباقي تعصيا للبنت نصف الابن .

ولومات عن زوج ، أختين شقيقتين ، أخوين شقيقين ، فان الزوج يرث النصف ، والأختين مع الاخوين ، النصف الباقي تعصيا ، فيأخذ الاخ ضعف ما تأخذ أخته .
وقد نص قانون الموارث ، على ميراث العصبية بالغير في المادة ١٩ منه ، فقال : العصبية بالغير هن :

- (١) البنات مع الابناء .
- (٢) بنات الابن وان نزل مع ابناء الابن وان نزل ، اذا كانوا في درجتهم مطلقا او كانوا أنزل منهم ، اذا لم يرثن بغير ذلك .
- (٣) الاخوات لاهوين مع الاخوه لاهوين ، والاخوات لأب مع الاخوة لأب . ويكون الارث بينهم في هذه الاحوال للذكر مثل حظ الانثيين .

ال عصبية مع الغير

يراد بالعصبية مع الغير، اجتماع أنثى صاحبة فرض، مع أنثى أخرى، لا تشاركها في العصبية . فالعصبية مع الغير تتميز عن العصبية النسبية الأخرى ، كالعصبية بالنفس ، والعصبية بالغير من وجهين :

الوجه الأول : أن العصبية مع الغير ، تكون بين أنثى صاحبه فرض، وأنثى أخرى لم تشاركها العصبية ، أما العصبية بالنفس فإنها لا تكون إلا من الذكور فقط والعصبية بالغير تكون بين أنثى صاحبه فرض، وذكور متحد معها في الدرجة وقوة القرابة .

الوجه الثاني : أن العصبية مع الغير ، لا يفرد بالتركة مطلقا ، وإنما يأخذ الباقي بعد أصحاب الفروض . بينما قد يأخذ التركة كلها ، عند انفرادها أو الباقي بعد نصيب أصحاب الفروض ، كذلك العصبية بالغير ، يعصب الذكر الأثني ، أما في التركة كلها ، إذا لم يوجد سواها ، أو باقي التركة بعد أنصبة أصحاب الفروض

طريقة توريث العصبية مع الغير : تتحقق العصبية مع الغير في نوعين من الأثاث ، وهما الأخت الشقيقة منفردة ، أو مجتمع مع البنت أو بنت الابن وان نزل ، والأخت لأب - منفردة أو مجتمع ، مع البنت أو بنت الابن وان نزل .

مثال ذلك لو مات شخص عن : بنت ، بنت ابن ، أخت شقيقه . فإن البنت ترث النصف ، وبنت الابن السدس ، والأخت الشقيقة الباقي تعصيا مع الغير ، وهو الفرع الوارث المؤنث . وتعتبر الأخت الشقيقة في منزلة الأخ الشقيق فتحجب ما يحجب به الأخ الشقيق .

وقد يعوت شخص عن : بنتين ، أخت لأب ، عم
فان البنتين تثران الثلثين ، والاخت لأب الباقي تعصيا
مع الغير ، وهما البنتين . ولا شئ للعم . لأن الأخت
لما صارت عصبة مع الغير ، أصبحت في قوة الأخ لأب ،
فتحجب ما يحجب به الأخ لأب .

والأصل في هذا ما روى عن الرسول - صلى الله
عليه وسلم - اجعلوا الأخوات مع البنات عصبة . وما روى
أنه قضى في بنت ، وبنت ابن ، واخت . أن للبنات النصف
ولبنات الابن السدس ، وللاخت الباقي تعصيا . وهذا
لا يكون الا بجعل الأخت ، عصبة مع البنت .
وبيين من ذلك ، أن العصبة مع الغير ، لا تفرد بالتركة
ولكن تترك الباقي بعد نصيب أصحاب الفروض ، الذين لا تخلصو
منهم التركة ، وبالطبع يكون فيها الفرع الوارث الموصى
البنت أو بنت الابن .

وقد لا تأخذ العصبة مع الغير شيئاً من التركة ، كما
لو ماتت امرأة عن : زوج ، بنتين ، أم ، أخت لأب . فسان
الزوج يرث الربع ، والبنيتان يرثان الثلثين ، والأم السدس
والاخت لأب لا شئ لها ، لأنها عصبة ، لم يبق لها من
التركة شئ .

وقد نص قانون الموارث رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣ على حكم
ميراث العصبة مع الغير ، فنص في المادة ٢٠ على أن : العصبة
مع الغير هن الأخوات لأبوين ، أو لأب ، مع البنات أو بنات
الابن وان نزل ، ويكون لهن الباقي من التركة بعد الفروض
وفي هذه الحالة ، يعتبرن بالنسبة لباقي العصباء كالأخوة
لأبوين أو لأب . ، ويأخذن أحكامهم في التقديم بالجهة
والدرجة والقوة .

تمهيد :

لما كان علم الفرائض يعرف بأنه : قواعد من الفقه والحساب يعرف بها نصيب كل وارث في التركة ، فان الدراسة لهذا العلم ينبغي أن يلم بمبداصول الحسابية ، والخطوات اللازمة لمعرفته نصيب كل وارث في التركة .

وقد وضع فقهاء الميراث ضوابط محكمة ، يمكن بهيكل العلم بسهم كل وارث واستخراج نصيبه من التركة صحيحا لا كسرفيه ، وقد تعرضوا الى جانب ذلك ، لما يعرض من متغيرات على فروض الورثة ، وتنوع الحالات المختلفة ، ما يبين أنصبيه مستغرقه للتركة ، او مساوية للأصل ، وهي ما تسمى بالفريضه العادله ، وهي الاصل العام في مسائل الميراث .

كما بحثوا حال ما اذا كان مجموع أنصبة الورثة ، يتجاوز التركة ، ويضيق عنها أصل المسألة ، وذلك فيما يسمى بالعمول وسموها بالفريضه العائله ، وما اذا كانت مجموع أنصبة الورثه أقل من التركة ، بحيث تنقص عن أصل المسألة ، وذلك فيسمى سموه بالرد ، أو الفريضه القاصره .

فلأنه حتى يكون الدارس على بينه ، من تقرير الانصبيه الشرعيه لكل وارث على نحو ما ذكرنا ، يجب أن نبين لــــه أولا الحجب وانواعه ، والمبادئ الحاكمة له ، ثم نتناول بعد ذلك أصول المسائل وتصحيحها ، والعمول والرد .

الباب الرابع

الأصول الحثية للأخوة الشيعية

المحب

الفصل الأول

أصول المسائل وصححتها

الفصل الثاني

الصول والرد

الفصل الثالث

الفصل الأول

المحجب

المبحث الأول

ماهية المحجب

معنى المحجب في اللغة المنع ، ومنه الحجاب اسم اما يستربه الشئ ، ويمنع من النظر اليه . وهو في الشرع منع شخص معين ، من أن يرث كل التركة أو بعضها ، - لوجود شخص أحق منه بالميراث .

والحرمان غير المحجب فان الحرمان : منع شخص معين من الميراث كلية ، لعدم توافر أهلية الميراث فيه ، لقيام مانع من موانع الميراث في حقه . كاختلاف الدين أو القنصل أو البرق أو غير ذلك من الموانع ، فالشخص فيه محروم أي ممنوع من الميراث .

وبذلك يتميز كل من المحجب والحرمان ، من عدة نواح .
١ - أن المنع في الحرمان منشوء عدم أهلية الشخص نظراً لقيام مانع شرعي ، وجد بالشخص المحروم ، فالحرمان في حقه ، لسبب ذاتي فيه رتب الشارع عليه أثره فسي فقدان الأهلية . بينما المنع في المحجوب ، راجع الى سبب خارج عنه ، فهو أي المحجوب أهل للميراث ، لكن قواعد الميراث ، تحجبه عن الميراث ، لوجود من هو أحق منه .

٢ - أن أثر الحرمان ، يجعل الشخص المحروم معدوماً في حق نفسه ، وفي حق غيره ، فهو لا يرث ، ولا يورث سلباً على غيره ، حيث لا يحجب غيره من الورثة ، الذين كانوا يحجبون به ، لو لم يقر به مانع من موانع الميراث . أما الشخص المحجوب ، فهو موجود في الورثة ، ويورث على غيره ، فلو أنه محجوب ، لكنه يحجب غيره ، ويورث على أنصبتهم بالنقصان ، مثال ذلك لو مات شخص عن : أب ، أم ، أخ ، لأم ، أخت لأم . فلو أن الأخ والأخت لأم محجوبان بالآب ، لكنهما يحجبان لأم من الثلث إلى السدس .

ولو مات شخص عن : أب ، أم ، أب ، أم ، أم ، أم ، فان الآب مع كونه قد حجب أم الآب ، فان الجدة لآب ، رغم حجبها ، حجت أم أم الأم ، لأنها أقرب منها في الدرجة .

٣ - أن المنع في الحرمان أقوى منه في الحجب ، فنان الشخص المحروم ، لا يرث شيئاً من التركة قليلاً أو كثيراً في جميع الأحوال ، لوجود المانع الذي يحول بينه وبين الميراث . بينما المنع في الحجب ، لا يترتب عليه بالضرورة أن يمنع المحجوب من ارث بعض التركة ، فهو قد يحجب نقصاناً ، بأن يقتصر أثر الحجب في حقه على النزول بميراثه من النصيب الأعلى إلى النصيب : الأدنى ، من النصيب إلى الربع ، أو من الربع إلى الثمن وهكذا .

فلسومات شخص عن : ابن قاتل ، بنت ابن ، أخت شقيقه . فان بنت الابن تأخذ النصف فرضاً ، وتأخذ الأخت الشقيقه النصف الباقي تعصياً مع البنت لابن . ولا يرث الابن القاتل شيئاً ، ويعتبر وجوده كالعدم في التركة .

ولو مات شخص عن : بنت مرتدة ، أخ لام ، أم ، جده
فان الاخ لام يرث السدس فرضا ، والام ترث الثلث فرضا
وترث الزوجه الربع فرضا . والبنت المرتدة محرومة من
الميراث ، لاختلاف الدين بينها وبين المورث بل المرتدة
لاميراث له على الاطلاق ، لانه لادين له ، لذلك فانهم
لاتوثر على الورثة بشئ ، ولو كانت مسلمة لحجبت الاخ لام ،
ولنزلت بنصيب الام والزوجة .

دليل الحجب : هناك العديد من الادله
على الحرمان والحجب : فالدليل على الحرمان ، قول الرسول
- صلى الله عليه وسلم - لا يرث القاتل شيئا . وقوله : ليس
القاتل شئ . فان الحديث يدل على أن القاتل محروم
من الميراث ، فلا يرث من تركه المقتول شيئا ، ولا يعتد
بوجوده فيها .

كذلك قوله - صلى الله عليه وسلم - لا يرث المسلم
الكافر ، ولا يرث الكافر المسلم . فاختلاف الدين مانع
من موانع الميراث ، يترتب عليه حرمان ميراث الكافر من المسلم
اتفقا .

واما الدليل على الحجب ، ففي قوله تعالى : ولكم
نصف ما ترك ازواجكم ان لم يكن لهن ولد ، فان كان لهن
ولد ، فلكم الربع مما تركن . فانها تدل على أن وجود
الفرع الوارث ابن او بنت ، يوتر على نصيب الزوج ، وينزل
به من النصف الى الربع .

وفي قوله تعالى : ولهن الربع مما تركن ، ان لم يكن
لكم ولد ، فان كان لكم ولد ، فلهن الثمن مما تركن . ففي
الاية دلالة على استحقاق الزوجية الربع عند عدم

وجود الفرع الوارث ، وينزل الربيع الى الثمن عند وجود
الفرع الوارث •

وهذا هو حجب النقصان ، الذى لحق بنصيب كل من
الزوج والزوجه •

المبحث الثاني

أنساب الحجب

يؤخذ من تعريف الحجب ، أنه يؤدى الى منع الشخص من الميراث ، الا أن هذا المنع يختلف باختلاف الاشخاص ، فمن الاشخاص من يحجبون من الميراث حجباً مطلقاً أو اسقاطاً ، ويترتب عليه منع الشخص من كل الميراث ، وأما يكون الحجب على بعض الاشخاص فى بعض القدر المستحق لهم فى التركة فهم لا يأخذون كل حقهم ، وإنما يأخذون بعضه ، سواء كان الحجب اسقاطاً أو حجب نقصان ، فإنه يكون بسبب وجود شخص آخر ، أحق فى الميراث من الشخص المحجوب .

ومن هذا يتضح أن للحجب قسمان : حجب حرمــــــــــــــــان أو اسقاط ، وحجب نقصــــــــــــــــان .

وقبل ان نشرع فى بيان قسمى الحجب ، نبين المبادئ التى يتأسس عليها الحجب :

المبدأ الاول : يتعلق بميراث العصباء ، فان هناك اعتبارات يترتب عليها ، وجوب تقدم بعض الورثة على بعض فى الميراث ، هى تلك المتعلقة بالاسبقية فى الجهة ، فان جهة البنوة مقدمه على جهة الأبوة ، وجهة الأبوة مقدمه على جهة الأخوة ، لكن هذا ليس على إطلاقه ، فان الجد يشارك الأخوة والأخوات الأشقاء أو لأب فى الميراث ، كما رأينا وهو ما اختاره القانون ، وجهه الأخوة مقدمة على جهة العمومة .

وعند اتحاد الجهة ، فالتقدم يكون باعتبار الدرجة ، فان اتحدت الدرجة فان التقدم يكون باعتبار قوة القرابة .

المبدأ الثاني : يتعلق بالادلاء ، وموعداء أن كل من يدلى الى الميت بوارث ، لا يرث مع وجود هذا الوارث . وهذا المبدأ يطبق على العصباء وعلى أصحاب الفروض ، الا أن تطبيقه عام . العصباء ، وفي الغالب على أصحاب الفروض ، فان الأخوة لأم يدلون الى الميت بواسطة الأم ومع ذلك فانهم يرثون معها . والأخوة والأخوات يدلون الى الميت بواسطة الجد ، ويشاركونه في الميراث ، ولا يحجبهم . وهذا محل خلاف كما علمنا . وما عدا هذا فان المبدأ يطبق على كل من يدلى الى الميت بوارث ، فالأب يحجب الجد ، لأن أمه يدلى الى الميت ، الأم تحجب أم الأم . والابن يحجب ابن الابن . والاخ يحجب ابن الأخ ، والعم يحجب ابن العم . وسبب الحجب بالادلاء ، أن من يكون بواسطة الادلاء ، يكون أقوى قرابة الى الميت ، وأوثق صلته به كالابن مع ابيه الابن ، والاب مع الأخ ، والأم مع أم الأم ، فان هؤلاء الورثة أقوى قرابة ممن دونهم المذكورين .

المبدأ الثالث : يتعلق بقوة القرابة ، فان الأقوى قرابة يحجب الأضعف ويحقق هذا في ميراث العصباء ، في جهة الأخوة والعمومة ، ففي الأخوة يحجب الأخ الشقيق لأب ، وابن الأخ الشقيق ، ابن الأخ لأب . وفي العمومة ، يحجب العم الشقيق العم لأب ، وابن العم الشقيق ابن العم لأب .

المبدأ الرابع : يتعلق بقرب الدرجة : فان الأقرب درجة درجة يحجب الأبعد وهذا يصح في ميراث أصحاب الفروض والعصباء ، فالأم تحجب أم الأم وأم الأم تحجب أم الأم والابن يحجب ابن الابن . وذلك لأن الأول منهما أقرب

فانّه بحمده .

وبعد ذلك ، نبين حجب الحرمان ، وحجب النقصان .

حجب الحرمان ، هو ذلك الحجب الذي يحرم الشخص من ميراثه كله لوجود من هو أحق به منه . كحرمان الأخ لوجود الأب أو الابن ، وحرمان العم لأب لوجود العم الشقيق . وحرمان العم لوجود الأخ وحجب الحرمان لا يعنى الشخص من كل ميراث أو من كل تركه ، وإنما هو قاصر على التركة التى يوجد فيها شخص أحق منه بالميراث لقوة القرابة ، أو لقسرب الدرجة ، أو لسبق الجهة ، وبهذا فإنه غير حرمان من الميراث ، والأنسب أن يقال ألنعم من الميراث على الحرمان من الميراث ، وحجب الإسقاط على حجب الحرمان تمييزاً لهذا عن ذلك .

وبالرجوع الى أنصبه أصحاب القروض، نجد أن بعضهم لا يجب حجب أسقاط أبدأء وهم : الزوج ، الزوجة ، البنت الصليبه ، الأب ، الأم . فإذا وجدوا في أى تركه فلا بد أن يرثوا منها .

وبالذنب للعصبة ، فن وارثا واحدا فقط هو الذى لا يحجب
حجب حرمان ، هو الابن الصلى ، فاذا وجد فى التركيبه
فيتحتم أن يرث منها ، بل ويرث نصيبا كبيرا .
فيكون مجموع من لا يحجبون حجب حرمان أو اسقاط ، ستة
لقوة قرايتهم بالميت .

أما المحجبون حجب حرمان من أصحاب الفروض فهم سبعة :

١ - الجد يحجب بالأب، وبالأقرب درجة منه إلى الميت
من الاجتهاد .

٢ - الجدة تحجب بالأم ، وتحجب أم الاب بالآب ، وبالجدة الصحيح الذى تدلى به الى الميت .

٣ - الاخت الشقيقة تحجب بالفرع الوارث المذكور - الابن - وبالآب ، ولا تحجب بالجدة ، وانما تشاركه فى الميراث ، وفقا للمعمول به قانونا .

٤ - الاخت لآب تحجب بالفرع الوارث المذكور ، وبالآب ، وتحجب بالآخ الشقيق ، والاخت الشقيقة العقيمة مع البنات او بنت الابن ، والاختين الشقيقتين ، اذا لم يكن معها من يعصها .

٥ - بنت الابن تحجب بالابن ، وبالبنتين ، اذا لم يكن معها من يعصها .

٦ ، ٧ - الأخ لأم ، والاخت لأم ، يحجبان بالفرع السوارث المذكور والمؤنث الابن والبنت وان نزل ، وبالأصل المذكور ، والآب ، والجدة .

أما العصبات ، فان الابن الصلبى هو الذى لا يحرم أبدا أما العصبات غير الابن الصلبى ، فانهم يحجبون حجب حرمان على أساس الاسبقية فى الجهة والدرجة والقوة .

حجب النقصان : هو ذلك الحجب الذى ينشأ فيه الشخص من بعض ميراثه ، لوجود شخص آخر أحق منه فى الميراث . وحجب النقصان يكون بنقل الشخص من نصيبه الأعلى ، الى النصيب الأدنى .

ويتأتى حجب النقصان فى الورثة أصحاب الفروض التالية .

١ - بنت الابن : وتحجب من النصف الى السدس ، لوجود البنت الصلبة ، أو بنت الابن الأعلى منها فى الدرجة .

٢ - الأم : وتحجب من الثلث الى السدس ، لوجود الفرع

الوارث وهو الابن ، والبنت وان نزل ، وعدد من الاخوة
أشقاء أو لأب أو لأم .

٣ - الأخت لأب ، وتحجب من النصف الى السدس
لوجود الأخت الشقيقة التي تترك النصف فرضاً .

٤ - الزوج ، ويحجب من النصف الى الربع ، لوجود
فرع وارث لزوجته ، ابناً كان أم بنتاً (١)

٥ - الزوجة : وتحجب من الربع الى الثمن ، لوجود
فرع وارث لزوجها ، ابناً كان أم بنتاً .

وقد تناول قانون الموارث رقم ٧٧ لسنة ٤٣ ففى
المواد التالية : المادة ٢٣ ونصها : الحجب
هو أن يكون الشخص أهلية الارث ، ولكنه لا يرث بسبب
وجود وارث آخر ، والمحجوب يحجب غيره .

المادة ٢٤ وتنص على أن : المحرّم من الارث لما نسمع
من موانعه ، لا يحجب أحداً من الورثة .

المادة ٢٥ : تحجب الأم الجدة الصحيحة مطلقاً
وتحجب الجدة القريبة ، الجدة البعيدة ، ويحجب
الأب الجدة لأب ، كما يحجب الجد الصحيح الجدة إذا
كانت أصلاً .

المادة ٢٦ تنص على أنه : يحجب أولاد الأم ، كل من -
الأب والجد الصحيح ، وان علاه ، والولد وولد الابن
وان نزل .

(١) القائلين بتحديد حجب النقصان فى الورثة أصحاب الفروض
الخمس هم الحنفية ، لانهم يذهبون الى ان الشخص يحجب
المحجوب حجب نقصان ، يكون غير مشارك له .

المادة ٢٧ تنص على أن : كل من الابن وابن الابن
وان نزل بنت الابن ، التي تكون انزل منه درجة ، ويحجبها
أيضا بنتان ، أو بنتا ابن أعلى منهما درجة ما لم يكن
معها من يعصبها طبقا لحكم المادة ٢٠ .
تنص على أن : يحجب الأخت الابوين ، كل من الابن
وابن الابن وان نزل ، والأب .
المادة ٢٩ وتنص على أنه : يحجب الأخت لأب ، كل من
الأب والابن ، وان نزل ، كما يحجبها الأخ لأبوين ، والأخت
لأبوين ، اذا كانت عصبية مع غيرها ، طبقا لحكم المادة ٢٠ .
والأختان لأبوين ، اذا لم يوجد أخ لأب .

الفصل الثاني

أصول المسائل ونصيحها

المبحث الاول

أصول المسائل

يراد بأصل المسألة ، أقل عدد يمكن بواسطته معرفة سهام كل وارث صحيحة لا كسرفيها . فاصل المسألة قاعدة حسابية ، تمثل الأساس الذي يعتمد عليه في استخراج أنصبه الورثة من التركة .

ويختلف أصل المسألة ، باختلاف نوع الورثة ، فقد يكون الورثة ، من أصحاب الفروض ، وقد يكون الورثة من العصبات ، كما يختلف أصل المسألة باختلاف ما اذا كان المستحق للتركة واحدا ، وبين ما اذا كان أكثر من واحد .

فإذا كان الورثة كلهم من العصبات ، فيكون أصل المسألة هو عدد رؤوسهم ، فلو ترك الميت ٣ أبناء ، فان أصل المسألة هو ٣ ، واذا ترك ٤ اعمام ، فان أصل المسألة هو ٤ .

وان كان الميت قد ترك ذكورا واناثا ، فان كل ذكر يكون باثنين ، فيضرب عدد الذكور $\times 2$ يضاف اليهم عدد الاناث ويكون المجموع هو أصل المسألة ، لأن كل ذكر يقوم مقام اثنين من الاناث .

فلو ترك الميت : أربع أخوات أشقاء ، أخ شقيق فان أصل المسألة هو ٦ . للاح سهمان ، وللأخوات ٤ أسهم .

- وقد يكون أصل المسألة ١٢، كما لو ترك الميت زوجة
 أخوين لأم، أخ شقيق، فللزوجة ١، وللأخوين لأم ١
 وللأخ الشقيق الباقي فللزوجة ٣ أسهم، وللأخوين لأم ٤ أسهم
 وللأخ الشقيق ٥ أسهم وقد يكون أصل المسألة ٢٤، كما
 لو ترك الميت زوجة، بنتين، أم أخ لأب، فللزوجة ١
 ١، وللبنتين ١، وللأم ١، وللأخ لأب الباقي ١
 فيستحق الزوجة ٣ أسهم، والبنتين ٦ أسهم، والأم ٤ أسهم
 والأخ لأب سهم واحد.
- وبهذا فان أصول المسائل الخاصة بأصحاب الفروض تنحصر
 في الأعداد : ٢، ٣، ٤، ٦، ٨، ١٢، ٢٤ .
- ٢ - فإذا حددنا أصل المسألة، وانتقل إلى خطوه استخراج
 سهم كل وارث وذلك بقسمة أصل المسألة على مقام كل كسر من
 الفروض المقررة لأصحاب الفروض، بعد أن نكون أعطينا كل منهم
 فرضه من الربع أو الثمن . . . الخ .
- ٣ - ثم تقسم التركة على أصل المسألة، ويكون الناتج هو قيمة
 السهم الواحد .
- ٤ - ثم نأتي إلى الخطوة الأخيرة، والتي نعرف فيها نصيب كل
 وارث، وذلك بأن نضرب قيمة السهم × عدد السهام التي حصل
 عليها كل وارث .
- مثال ذلك لو ماتت امرأة عن : زوج، أب، أم، ابن
 أخوين لأم، أم . نوكانت التركة ٢٤٠٠ جنيه
 قبل أن نعطي لكل وارث فرضه نحدد المحجوبين من التركة
 ونذكر سبب حجبتهم، وهنا المحجوبون الأخوين لأم، بالإب
 والإب، وأم الأم محجوبة بالأم .

فالوارثون : الزوج ، الأب ، الأم ، الابن :
 $\frac{1}{4}$ $\frac{1}{6}$ $\frac{1}{6}$ الباقي تعصيبا .
 أصل المسألة ، وهو ١٢
 يساهم الورثة الزوج $\frac{3}{4}$ ، الأب $\frac{2}{6}$ ، الأم $\frac{2}{6}$ ، الابن $\frac{1}{6}$

قيمة السهم يكون بقسمة التركة على أصل المسألة = $\frac{2400}{12} = 200$
 نصيب الزوج = $200 \times 3 = 600$ جنيهه
 نصيب الأب = $200 \times 2 = 400$ جنيهه
 نصيب الأم = $200 \times 2 = 400$ جنيهه
 نصيب الابن = $200 \times 1 = 200$ جنيهه

ثم نضرب العدد ٢ × سهم كل وارث .

فللنسبة للزوجه ، بنت الابن ، أختين لأب

$$٢ = ١ \times ٢ \quad ٨ = ٤ \times ٢ \quad ٦ = ٣ \times ٢$$

ثم نقسم التركة على أصل المسألة الجديد $١٠٠ = \frac{١٦٠٠}{١٦}$

نصيب الزوجه = $١٠٠ \times ٢ = ٢٠٠$ فدان .

نصيب بنت الابن = $١٠٠ \times ٨ = ٨٠٠$ فدان .

نصيب الأختين لأب = $١٠٠ \times ٦ = ٦٠٠$ فدان .

مجموع الأنصبة = $٢٠٠ + ٨٠٠ + ٦٠٠ = ١٦٠٠$ فدان .

مقدار التركة .

مثال آخر ، لو ماتت امرأة وتركت : زوج ، ٣ بنات ، عم

وكانت التركة ٣٦٠٠٠ جنيته .

الزوجه	،	٣ بنات	،	عم
$\frac{١}{٢}$		$\frac{٣}{٢}$		الباقى تعصيا
٤		٣		

أصل المسألة ١٢

لوجود البنات لتعدد هن عاصب يأخذ الباقي

(٣)

(٨)

(١)

تصحيح المسألة = ٣^- أقل عدد $\times ١٢ = ٣٦$ أصل المسألة الجديد

سهام الورثة هي للزوجه = $٣ \times ٣ = ٩$

للبنات = $٣ \times ٨ = ٢٤$

للعصم = $٣ \times ١ = ٣$

نقسم التركة على أصل المسألة الجديد $١٠٠٠ = \frac{٣٦٠٠٠}{٣٦}$

نصيب الزوجه = $١٠٠٠ \times ٩ = ٩٠٠٠$ جنيته .

المبحث الثانى

تصحيح المسائل

يراد بالتصحيح : تضعيف أصل المسألة عندما يدخل الكسر فى نصيب أحد الورثة ، ويكون التصحيح بضرب أصل المسألة فى أقل عدد ، بحيث يصبح نصيب كل وارث بغيره ، عدد صحيحا من السهام لا كسريه .

ويثور التصحيح فى المسألة اذا كان عدد سهام بعض الورثة لا ينقسم على أفراد القسمة صحيحة ، ويتأتى ذلك بأى تعدد الوارثون بالفرض فى سهم معين ، كتعدد الزوجات أو الجدات أو الأخوة لأم . أو يكون فى التركة عدد من الوارثين بالتعصيب . مثال ذلك لو مات شخص عن : زوجة ، بنت ابن ، أختين لأب وكانت التركة ٦٠٠ فدان .

الزوجة ، بنت الابن ، أختين لأب
 $\frac{1}{8}$ $\frac{1}{2}$ الباقي تعصبا

لوجود الفرع الوارث لانفرادها عصبه مع الفرع الوارث المونسث

أصل المسألة = ٨ تكون السهام للورثة
 الزوجه بنت الابن أختين لأب
 ١ ٤ ٣ أصل المسألة ٨

ونظرا لأن سهام الأختين لأب لا تقبل القسمة على عدد رؤوسهن قسمة صحيحة بدون كسر ، فاننا نضرب أصل المسألة وهو ٨ × ٢ وهو عدد رؤوس الأختين ، وأفضل عدد يمكن معه أن يكسبون عدد السهام صحيحا لكل وارث ، فيصير أصل المسألة الجد يسد

$$١٦ = ٢ \times ٨$$

نصيب البنات = ٢٤ × ١٠٠٠ = ٢٤٠٠٠ جنيـهـ

كل بنت من البنات الثلاثة تأخذ

٨ آلاف جنيـهـ

نصيب العم = ٣ × ١٠٠٠ = ٣٠٠٠ جنيـهـ

مجموع الانصبـهـ = التركة .

وعلى أية حال ، فإن تصحيح المسائل ، وكذلك أصول المسائل ، وهى من العمليات الحسابية العادية ، لكن فقهاء المواريث ، وضعوا هذه الأصول وطرق التصحيح ، ليتوصل عن طريقها الى معرفة نصيب كل وارث . فى التركة ، لكى تكتمل له القاعدة الحسابية بجانب القاعدة الفقهيـهـ .

الفصل الثالث العهول والرد

المبحث الاول

العهول

معنى العهول :

يطرأ العهول عند تقسيم التركة ، اذا لم تتساو سهام أصحاب الفروض مع أصل المسألة ، بأن تزيد عليه ، فيضيق عنها أصل المسألة ، ولا يستوعب مجموع سهامهم . وهو وضع طارئ ، غير دائم ، لأن أصول المسائل المحصورة في فرض النصف والربع والثلث والثلثان ، الثلث والسادس . ومخارج هذه الفروض هي ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٦ ، ٨ ، ١٢ ، ٢٤ .

تمثل الوضع الدائم والعادي لمسائل الميراث ، ولذلك كان الأصل النعم ، أن تعتبر المسألة عادلة ، بمعنى مساواة أنصبة أصحاب الفروض مع أصل المسألة .

فمن مات وترك : بنت ، أخت شقيقه . فللبنت النصف فرضا ، وللاخت النصف الباقي تعصيا .

ولو ماتت امرأة وترك : زوج ، أخت لأب . فإن للزوج النصف فرضا ، وللاخت لأب ، النصف فرضا . ويقال في الحالتين ، ان المسألة عادلة .

أما لو زادت سهام أصحاب الفروض عن أصل المسألة ، فيقال ان المسألة عائلة .

وعلى ذلك ، فان العول فى المعنى الشرعى هو : زياده
 مساهم أصحاب الفروض عن أصل التركة ، فزاد على أصل المسألة
 عدد ن جنسها ليدخل النقصان على الأنصبه بنسبة واحد .
 فالغرض منه هو أن يتحمل كل وارث القدر الزائد بقسده
 نصيبه فى التركة ، وفى هذا تحقيق للعدالة .

دليل العول : ثبتت مشروعية العول ، قضاء عمر بن الخطاب
 فقد وقع فى عهد مسالة ضاا أصلها عن استيعاب فروضها
 فجمع الصحابة وشاورهم فى ذلك ، فأشأ ر عليه العباسى
 بالعول ، ففضى به عور ، قابعه الصحابى ذلك ، ولم ينكر عليه
 أحد منهم . ويرى أن العباسى قال : يا أمير المؤمنين : رأيت
 لومات رجل ، وترك ستة دراهم ، ولرجل عليه ثلاثة ولاخر عليه
 اربعة ، كيف تصنع ؟ اليس تجعل المال سبعة اجزاء ؟ قال نعم
 قال العباسى : هو ذاك .

ويقرر ابن عباس ذلك قوله : أول من أعال الفرائض عمر رضى
 الله عنه لما التوت عليه الفرائض ، ودافع بعضها بعضها
 فقال : ما أدرى ايكم قدمه الله ولا ايكم آخره ، وكان امراً
 ورعاً ، فقال : ما أجد شيئاً أوسع لى ، من أن أقسم
 التركة عليكم بالحصص ، وأدخل على كل ذى حق ما دخل عليه ، من
 عول الفريض .

وقد تابع الصحابة عمر فى العول ، ولم ينكر عليه أحد منهم
 الا عبد الله بن عباس بعد موته ، فقبل ليه هلا انكرته فى عهد
 عمر ، فقال : هبت ، وكان مهيباً ، وكان من رأى ابن عباس
 أنه اذا ضاق أصل المسألة عن استيعاب الفروض ، فانه يدخل
 الضرر من هو أسوأ حالاً ، وهى البنات والأخوات ، فانهن
 ينقلن من فرض مقدرا الى فرض غير مقدر ، اذا اجتمعن مع من
 يعصهن ، وكان يقول : ان الذى أحصى رمل عالج عسدا
 لم يجعل فى مال نصفين وثلاثاً .

ويستند عمر وافتقاره الى هـ أن الفرائض المستحقه
للورثه هـ ثبتت بنصوص صريحه هـ متساوية في دالاتها هـ وفي
قوة حجتها هـ ا هـ ولا مجال لتقديم بعضها على البعض
لأن هذا يعد تحكما بلا دليل يدل عليه هـ
ولأن في العول تحقيق الحدانية بين أصحاب الغروض جميعا هـ الا
أن مقتضاه قسمة المال بنسبة سهمهم هـ ليكون النقص مشتركاً
بينهم هـ على قدر السهام هـ هو رأي جدير بالاعتبار ومنطوق
ذوى العول والأنهم (١)

كيفية العول

لا يقع العول في كل أصول المسائل هـ إنما البعض منها
وتنحصر هذه الأصول التي تعول في ٦ هـ ١٢ هـ ٢٤ هـ ولا
تعول أصول المسائل ٢ هـ ٣ هـ ٤ هـ ٨ هـ
فتعول الستة (٦) الى ٧ هـ ٩ هـ ١٠ هـ
وتعول الاثنا عشر (١٢) الى ١٣ هـ ١٥ هـ ١٧ هـ
وتعول الاربعة والعشرين (٢٤) الى ٢٧ هـ
أولاً : عول أصل المسألة (٦)
تعول الستة الى ٧ هـ

كما لو ماتت امرأة عن : زوج هـ أخت شقيقه هـ أخ لأم هـ وتركست
٢٨٠ فدانا هـ

للزوجة	هـ	الاخت الشقيقة هـ	هـ	الأخ لأم
$\frac{1}{2}$		$\frac{1}{2}$		$\frac{1}{6}$
مجموع السهام = ٣				
٣		٣		٧ = ١

(١) ولا يخفى ذلك رأى ابن عباس هـ وثيابه على حجه لها وجاهاً لها لولا أنه
في مقابلة رأى عمر هـ وقد قال ابن شهاب الزهري : لولا أنه تقدم ابن عباس أمه
عادل هـ فامضى امره هـ وكان امرأ روعا هـ اختلت على ابن عباس هـ أثناء من
اهل العلم هـ

تقسم التركة على عول المسألة ، وهو ٧ = $\frac{٢٨٠}{٧}$ = ٤٠

نصيب الزوج = ٣ × ٤٠ = ١٢٠ فداناً

نصيب الأخت = ٣ × ٤٠ = ١٢٠ فداناً

نصيب الأخ لام = ١ × ٤٠ = ٤٠ فداناً

اذن مجموع الانصباب = التركة .

وتعول الستة الى ٨

فلوماتت امرأة عن : زوج ، أخت لاب ، أخ لام ، أخت لام ،

التركة ٦٤٠٠ جنييه

$\frac{1}{2}$ $\frac{1}{2}$ $\frac{1}{3}$ $\frac{1}{6}$ أصل المسألة ٦

مجموع السهام ٣ ٣ ١ ١ ٨ = ١

نقسم التركة على عول المسألة = $\frac{٦٤٠٠}{٨}$ = ٨٠٠

نصيب الزوج = ٣ × ٨٠٠ = ٢٤٠٠ جنييه

نصيب الأخت لاب = ٣ × ٨٠٠ = ٢٤٠٠ جنييه

نصيب الأخ لام = ١ × ٨٠٠ = ٨٠٠ جنييه

نصيب الأخت لام = ١ × ٨٠٠ = ٨٠٠ جنييه

اذن مجموع الانصباب يساوي التركة

وتعول الستة الى ٩ :

فلوماتت عن : زوج ، أخت شقيقه ، أخت لاب ، أخوين لام وكانت

التركة ٨١ فداناً .

الزوج ، الأخت الشقيقه ، الأخت لاب ، أخوين لام

$\frac{1}{2}$ $\frac{1}{2}$ $\frac{1}{3}$ $\frac{1}{3}$ أصل المسألة ٦

مجموع السهام :

٣ ٣ ١ ٢ ٩ = ٢

$$\text{نقسم الشركة على عول المسألة} = \frac{81}{9} = 9$$

$$\text{نصيب الزوج} = 9 \times 3 = 27 \text{ فداناً}$$

$$\text{نصيب الأخت} = 9 \times 3 = 27 \text{ فدان}$$

$$\text{نصيب الأخت لأب} = 9 \times 1 = 9 \text{ أفدنة}$$

$$\text{نصيب الأخوين لأب} = 9 \times 2 = 18 \text{ لكل أخ ٩ أفدنة}$$

اذن مجموع الانصباء يساوى الشركة .

وتعول الستة الى ١٠ :

فلو ماتت المرأة عن : زوج ، أختين لأب ، جدة ، أخوين لأب
والشركة ألف دينار .

$$\frac{1}{2} \quad \frac{2}{3} \quad \frac{1}{6} \quad \frac{1}{3} \text{ أصل المسألة}$$

$$\text{مجموع السهام} \quad 3 \quad 4 \quad 1 \quad 2 = 10$$

$$\text{نقسم الشركة على ما عالت اليه المسألة} = \frac{1000}{10} = 100$$

$$\text{نصيب الزوج} = 100 \times 3 = 300 \text{ دينار}$$

$$\text{نصيب الأختين لأب} = 100 \times 4 = 400 \text{ دينار}$$

$$\text{نصيب الجدة} = 100 \times 1 = 100 \text{ دينار}$$

$$\text{نصيب الأخوين لأب} = 100 \times 2 = 200 \text{ دينار}$$

مجموع الانصباء = الشركة

ثانياً : عول أصل المسألة (١٢)

تعول (١٢) الى ١٣ :

مات وترك زوجته ، أختين شقيقتين ، جدة ، والشركة ٦٠٠ سهم مالى

$$\frac{1}{4} \quad \frac{2}{3} \quad \frac{1}{6} \quad \frac{1}{2} \text{ أصل المسألة ١٢}$$

$$\text{مجموع الانصباء} \quad 3 \quad 8 \quad 2 = 13$$

$$\text{نقسم الشركة على عول المسألة} = \frac{2600}{13} = 200$$

$$\text{نصيب الزوجة} = 3 \times 200 = 600 \text{ سهم}$$

$$\text{نصيب الأختين} = 8 \times 200 = 1600 \text{ سهم}$$

$$\text{نصيب الجدة} = 2 \times 200 = 400 \text{ سهم}$$

$$\text{مجموع الانصبة} = \text{مجموع التركة}$$

- تعول (١٢) ن الى ١٥

$$\begin{array}{cccccc} \text{توفى عن} : & \text{زوجته} & \text{أخت شقيقه} & \text{أخت لأب} & \text{أم} & \text{أخ لأب} \\ \text{التركة ٥٠٠ ج} & \frac{1}{4} & \frac{1}{2} & \frac{1}{6} & \frac{1}{6} & \frac{1}{12} \text{ اصل المسألة} \end{array}$$

$$\text{مجموع السهام} \quad 30 \quad 6 \quad 2 \quad 2 \quad 2 = 10$$

$$\text{نقسم التركة على ما عالت اليه المسألة} = \frac{500}{10} = 300$$

$$\text{نصيب الزوجة} = 3 \times 300 = 900 \text{ جنيه}$$

$$\text{نصيب الأخت الشقيقه} = 6 \times 300 = 1800 \text{ جنيه}$$

$$\text{نصيب الأخت لأب} = 2 \times 300 = 600 \text{ جنيه}$$

$$\text{نصيب الأم} = 2 \times 300 = 600 \text{ جنيه}$$

$$\text{اذن مجموع الانصبة} = \text{التركة}$$

- تعول (١٢) الى ٢٧ :

$$\text{توفى عن} : \text{زوجته} \text{ جد } \text{أختين لأب} \text{ أخوين لأم} \text{ والتركة ٣٤ أفدان}$$

$$\begin{array}{cccc} \frac{1}{4} & \frac{1}{6} & \frac{2}{3} & \frac{1}{3} \text{ اصل المسألة ١٢} \\ \text{مجموع السهام} & 3 & 2 & 8 \end{array}$$

$$17 = 4$$

$$\text{نقسم التركة على عول المسألة} = \frac{34}{17} = 2$$

$$\text{نصيب الزوجة} = 3 \quad 2 = 6 \text{ أفدنة}$$

نصيب الجدة = $2 \times 2 = 4$ أفدنه
 نصيب الأختين لأب = $8 \times 2 = 16$ أفدان ، لكل أخت ٨ أفدنه
 نصيب الأخوين لأم = $4 \times 2 = 8$ أفدنه لكل أخ ٤ أفدنه
 إذن مجموع الأنصبة = التركة .

ثالثاً : تعول (٢٤) الى ٢٧
 توفي عن : زوجه ، بنتين ، أب ، أم ، والتركة ٥٤٠٠ جنيته
 $\frac{1}{8}$ ، $\frac{2}{3}$ ، $\frac{1}{6}$ ، $\frac{1}{6}$ أصل المسألة ٢٤
 مجموع السهام ٣ ١٦ ٤ ٤ = ٢٧
 نقسم التركة على عول المسألة $\frac{5400}{27} = 200$
 نصيب الزوجه = $3 \times 200 = 600$ جنيته
 نصيب البنتين = $16 \times 200 = 3200$ جنيته
 نصيب الأب = $4 \times 200 = 800$ جنيته
 نصيب الأم = $4 \times 200 = 800$ جنيته
 إذن مجموع السهام = التركة
 وبذلك يترتب على الأخذ بالعول ، إدخال النقص على أنصبة
 أصحاب الفروض ، بقدر سهمه المستحق له في التركة .
 وقد نص قانون الموارث رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣ على العول
 وذلك في المادة ١٥ ، ونصها : إذا زادت أنصبة أصحاب
 الفروض على التركة ، قسمت بينهم بنسبة أنصبتهم في الارث .

المبحث الثاني

الرد

معنى الرد : يطرأ الرد عند تقسيم التركة ، اذا لم تتساو
سهام أصحاب الغروض مع أصل المسألة ، بأن تنقص الغروض المقدرة
عن أصل المسألة ، فيأخذ أصحاب الغروض فروضهم ، ويبقى
من التركة شيء ، وهذا على عكس العول ، الذي تزيد فيه
الغروض المقدرة عن التركة ، فتضيق عنها ، كما تطلب الامر
البحث عن الكيفية التي توزع بها التركة في حالة عولها
فان الأمر يعين أيضا البحث عن الكيفية التي تقسم بها التركة
في حالة الرد ، والى من يكون الرد ؟ ... الخ ذلك .

ونبدأ ببيان معنى الرد فنقول أنه : أرجاع القدر الزائد
من التركة ، على أصحاب الغروض ، بنسبة سهامهم أن لم يوجد
عاصب .

ويمكن تحليل هذا التعريف ، الى العناصر التالية :

- ١ - وجود قدر فائض من التركة ، زيادة عن لغرض المستحق
- ٢ - توزيع هذا القدر الفائض على الورثة أصحاب الغروض .
- ٣ - عدم وجود أحد العصبات ، بين المستحقين في التركة
لان قواعد الميراث ، تقضى الميراث ، تقضى باستحقاق العاصب كل
التركة أو لباقي منها وعليه فلا حاجة للرد ، عند وجود
أحد العصبات .

ويعتبر وجود الأب أو الجد ، التركة ، مانعا من الرد ، لأن
الأب أو الجد ، يأخذان الباقي تعصيا ، فانهما كما يرثان
بالغرض ، يرثان بالتعصيب .

الاتجاهات الفقهية في الرد

الرد على أصحاب الفروض، ليس أمراً متفق عليه بين الصحابة
المجتهدين، وفقهاء المذاهب، وإنما اختلف الرأي فيــــه
ما بين مؤيد ومعارض، وما بين موسع لنطاق الرد، ومضيق لهذا
النطاق، وهذا ما تكشف عنه الاتجاهات التالية:

الاتجاه الأول: يذهب أنصاره، وهم زيد بن ثابت، بقوله
أخذ عروة والزهرى، ومالك والشافعى، الى أنه لا يرد على
أصحاب الفروض الباقي من التركة، ولكن يرد الى بيت المال
" الخزانة العامة " ويكون أخذ بيت المال لهذا الباقي على
أساس أنه لا مستحق له، فيؤول الى بيت المال، كما لو كان الميت
لم يترك وارثاً بالمرة.

وسندهم على ذلك، ان الله تعالى، قد قدر الانصب، وحددها
شرعاً فرد الباقي الى الورثة، يكون زيادة على ما فرضه الله
وهو غير جائز، لأن هذه حدود الله، فلا يتعدى أحد عليها.

الاتجاه الثانى: يذهب أصحابه، وهم جمهور الصحابة
عمر وعلى، وهومذهب الحنفية، والحنابلة^(١) الى أن الباقي
من التركة، بعد سهام أصحاب الفروض، يرد عليهم، بنسبة
سهامهم، الا الزوج والزوجة فانه لا يرد عليهما، لان الرد
خاص بأصحاب الفروض النسبية.

وذهب عثمان بن عفان، الى أن الرد يكون على الزوجين
أيضاً، فالرد عند، يشمل العصبات النسبية والسببية، بلا فرق
بينهما.

وسندهم على ذلك: قاعدة الغنم بالعزم، فكما أن العول
يجرى عليهما، فينقصن بينهما، فيجب أن يزداد نصيبهما بالرد
عليهما.

(١) وهو يذهب اليه بعض محققى الشافعية، فقد قالو: اذا كان
بيت المال غير منتظم، فانه يرد الباقي على أصحاب الفروض

وقد احتج أصحاب الاتجاه القائل بالرد ، بالأدلة الآتية :
 ١ - قوله تعالى : وأولوا الأرحام بعضهم أولى ببعض في كتاب
 الله .

فإن النص يدل على أن من تربط بينهم صلة الرحم
 أولى بعضهم بميراث بعض ، وصلة الرحم تربط بين أصحاب
 الفروض النسبية ، دون أصحاب الفروض السببية الزوج والزوجه
 لأن هذه القرابة منشؤها رابطة الزوجية ، فلا يرد عليهم
 لانهاء الرحم في حقهما ، بعكس قرابة ذوى الفروض ، فإنهم
 أقرب القرابات الى المتوفى .

٢ - ما روى عن النبي - صلى الله عليه وسلم - عندما دخل
 على سعد بن أبي وقاص يعود ، فقال له سعد يا رسول الله
 أنا ذو مال ولا يرثنى الا ابنتى واحدة ، أفأوصى بثلاثين
 مالى ؟ قال لا ، قلت : أفأصدق بشطره ؟ قال : لا ، قلت
 أفأصدق بثلثه ؟ قال : الثلث ، والثلث كبير .

ودلالة الحديث على الرد ، تتضح في قول سعد واعتقاده
 أيضا فقد قال في معرض البيان : ولا يرثنى الا ابنتى واحدة
 وهو يعنى أنها ترث تركته ، فقد حق ميراثه في ابنته المنفردة
 وقد اعتقد سعد أن ابنته ترث جميع ماله ، ولم ينكر عليه النبى
 - صلى الله عليه وسلم - ولو كان ذلك غير جائز ، لمنعه
 النبى - صلى الله عليه وسلم - وحيث ان البنت ترث النصف فرضا
 فيكون ارثها باقى التركة ردا ، وهذا دليل على مشروعيه الرد .

٣ - أن أيلولة باقى التركة الى بيت المال ، انما يكون عند
 عدم وجود ورثه ، كيف والورثة موجودين ، وهم من أقارب
 الميت المقربين ، الذين نص الله على ميراثهم ، ورضى الميت
 بانتقال ماله كله اليهم ، فالأيلولة لبيت المال تكون عند انعدامهم

اذ أن بيت المال وارث احتياطي عند عدم وجود ورثة .
ورأى الجمهور هو الأرجح لاستناد الى أدلة صحيحة .

طريقة الرد على أصحاب الفروض النسبية

الرد على أصحاب الفروض النسبية ، قد يكون عند وجود الزوجين
وقد يكون عند عدم وجود أحد الزوجين .

الحالة الاولى : الرد على أصحاب الفروض النسبية ، مع وجود
أحد الزوجين : فإذا وجد في التركة أحد الزوجين ، وأصحاب
فروض فيكون الرد على أصحاب الفروض النسبية قط .

وسبيل ذلك ، أن يأخذ أحد الزوجين ، نصيبه المقدر
له ، ولا شأن له بالتركة بعد ذلك ، ثم جعل المال الباقي
بعد نصيبه ، تركه مستقلة ، تقسم بين أصحاب الفروض بنسبته
فروضهم ، ويكون استحقاقهم لها بطريق الفرض والرد معا .
فلو توفي وترك : زوجة ، بنت ، بنت ابن ، والتركة ٨٠٠ فدان

$$\frac{1}{8} - \frac{1}{2} - \frac{1}{6}$$

نصيب الزوجة = ٨٠٠ × $\frac{1}{8}$ = ١٠٠ فدان ، وتخرج .
الزوجة من التركة .

التركة لأصحاب الفروض : بنت ، بنت ابن

$$\frac{1}{2} \quad \frac{1}{6} \quad \text{اصل المسألة}$$

مجموع السهام = ٣ = ١
نقسم الباقي من التركة بعد نصيب الزوجة = $\frac{٧٠٠}{٤}$ = ١٧٥

نصيب البنت = ٣ × ١٧٥ = ٥٢٥ فدان
نصيب بنت الابن = ١ × ١٧٥ = ١٧٥ فدان

اذن مجموع الانصبة = التركة .

الحالة الثانية : الرد على أصحاب الفروض النسبية
عند عدم وجود أحد الزوجين . ولا يثور اشكال اذا كان صاحب
الفرض الوارث الوحيد ان يستحق التركة بطريق الفرض والرد ، كما
لو توفي ، ومرك بنت واحدة أو أخت شقيقه وحدها . أو بنت ابن
بمفردها ، فانها تستحق جميع التركة النصف فرضا ، والنصف
الاخر ردا .

ويحتاج الأمر الى بعض البيان ، في حالة تعدد الورثة
أصحاب الفروض .

(أ) اذا تعدد أصحاب الفروض ، وكانوا من نوع واحد
فان التركة تقسم عليهم بعدد رؤسهم . كما لو كانوا ثلاث
بنات ابن ، أو ثلاث أخوات لأب . فانهن يرثن التركة كلها
فرضا ورضا ، الثلاث بطريق الفرض ، والثلاث الباقي بطريق الرد .
ولو مات عن : ثلاث أخوه لأم ، قسمت التركة بينهم يستحق
كل واحد ثلثها فرضا ورضا .

ولو مات عن جدتين ، فانهما يستحقان التركة كلها ، تأخذ
كل جده نصفها فرضا ورضا .

والعلة في ذلك ، أنهم متساوون في الاستحقاق ، لاتحاد
الدرجة وقوة القرابة ، فتقسم التركة على عدد رؤسهم .

(ب) اذا تعدد الورثة أصحاب الفروض ، وكانوا من انواع
مختلفة كالأم والبنت والأخت وغيرهم ، فان التركة تقسم عليهم
بنسبة سهامهم ، ويجعل مجموع السهام هو أصل المسألة
الذي تقسم عليه التركة .

فلو توفى وترك : أم ، أخت ، أخ لام ، والتركة ٥٠٠٠ جنيه

$$\frac{1}{6} \quad \frac{1}{6} \quad \frac{1}{6} \quad \text{أصل المسألة ٦.}$$

مجموع الأسهم ٦ ٣ ١ = ٥

$$\text{نقسم التركة على مجموع الأسهم} = \frac{5000}{5} = 1000$$

$$\text{نصيب الأم} = 1000 \times 1 = 1000 \text{ جنيه}$$

$$\text{نصيب الأخت} = 1000 \times 3 = 3000 \text{ جنيه}$$

$$\text{نصيب الأخ لام} = 1000 \times 1 = 1000 \text{ جنيه}$$

اذن مجموع الانصباء = التركة

الرد فى قانون المواريث :

أخذ قانون المواريث فى مصر ، رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣ بمذ هب الحنفية ، وهو مذ هب جمهور الصحابة فى الرد ، الا انه لم يأخذ به على اطلاقه ، ولنرجع الى عبارة النص ، ونتعرف على مضمون ما اختاره فى هذا الصدد .

تنص المادة ٣٠ على أنه : اذا لم تستغرق الفروض التركة ولم يوجد عصة من النسب ، رد الباقي على غير الزوجية ——— أصحاب الفروض ، بنسبة فروضهم ، ويرد باقى التركة الى أحد الزوجين ، اذا لم يوجد عصة من النسب ، أو أحد أصحاب الفروض النسبية ، أو أحد ذوى الأرحام

وبذلك يكون القانون قد أخذ بمذ هب الجمهور فى الرد على أصحاب الفروض النسبية والسببية ، واستبعد رأى زيد بن ثابت القائل بعدم الرد عليهم ، وأبطل كونه باقى التركة الى بيت المال لكن القانون ، يفوق بين أصحاب الفروض النسبية ، وهم من ——— الزوجين ، وبين أصحاب الفروض السببية ، وهم الزوجية ——— فالمرتبة الأولى فى الرد ، لأصحاب الفروض النسبية ، فـ

فان هو "لا" يرد عليهم الباقي من التركة ، بالتقدم على غيرهم من الورثة ، من ذوى الأرحام ، فقد قدر أنهم الأحق بالرد : من الزوجين ، لقوة قرابتهم ، وقرب درجاتهم • وقد أخذ فى هذا برأى الجمهور وعمر وعلى ، ومذهب الحنفية

والمسئته الاخيره فى الرد ، جعلها لأحد الزوجية وقصد أخذ ذلك من مذهب عثمان ، فانه يرد على أحد الزوجين ، بعد أصحاب القروض النسبية ، وذوى الأرحام فان وجد عصبه نسبيه أو ذوى فروض ، أو ذوى الأرحام ، لم يرد على أحد الزوجين • ويتأتى لك بأن يكون الوارث للتركة ، هو أحد الزوجين ، فقط ، ولا يوجد معه أحد من العصبات ، ولا أحد من أصحاب القروض النسبية ، ولا أحد من ذوى الأرحام •

فلو توفى عن : زوجة فقط ، استحققت التركة كلها فرضا وردا •
ولو توفت عن : زوج فقط ، استحق التركة كلها فرضا وردا •

فصل أخير
أنواع أخرى من الميراث
البحث الاول
ذوو الارحام

تعريف ذوى الارحام :

ان مدلول ذو الرحم مدلول عام ، بحسب ما يدل عليه اطلاق الكلمة ، وعند أهل اللغة ، فهو يعنى صلة القرابة التى تربط بين انسان وآخر ، أيا كان نوعها وقوة القرابة فيها ، فهو لفظ عام يشمل مطلق القرابة .

وقد جاء علماء الفرائض ، وحددوا مدلوله الخاص ، والذى يميزه عن غيره من أنواع القرابات الأخرى ، ليرتب على كل من هذه القرابات حكمها الخاص بها ، فى شأن الميراث .

وهذا المدلول مؤداه ، تخصيص ذوى الارحام بنوع معين من القرابة ، فذو الرحم ، هو القريب الذى ليس بصاحب فرض ولا عصبه كالاولاد والبنات وأولاد الأخوات ، والأخوال والنحلات والعمت .

ولئن كانت أحكام الميراث التى دلت عليها النصوص الشرعية فى القرآن والسنة قد بينت ميراث بعض الورثة ، بتحديد فروضهم وهم أصحاب الفروض ، والبغض الآخر ، باستحقاق الباقي بعد الانصباء المفروضة ، أو أخذ التركة كلها ، وهو ميراث الورثة بالتعصيب ، كما سبق أن بينا ، فان هناك نوعا غير هؤلاء ، تربطهم بالميت صلة القرابة وينتسبون اليه فى صورة من الصور ، وقد جاء القرآن والسنة بالبحث على صلة الرحم ، والأمر بوصله ، والنهي من قطيعته ، وهو

سبحه النص القرآنى ، فى قوله تعالى : وأولوا الارحام

بعضهم أولى ببعض في كتاب الله " ونصوص السنه التي أمرت
بصله الرحم " فانها بعمومها تشمل كل قرابة وتتجاوز نطاق
قرايه ذوى الفروض والعصبات .

ولعل هذا هو الذى دعا عدد غير قليل من الفقهاء الى
القول باستحقاق ذوى الأرحام فى الميراث .

أقول أهل العلم والفقهاء فى توريث ذوى الأرحام

أثار توريث ذوى الأرحام من التركة ، خلاف بين الصحابه
والفقهاء أساسه وجود النص ، من عدمه ، وتحكيم قواعد القياس ،
والنظر العقلى ، ودلائلها فى هذا الشأن .

وقد نتج عن هذا اتجاهان ، ينزع أحدهما الى منع توريث
ذوى الأرحام ، وينحوا الآخر نحو توريثهم ، والاقرار بوجود حـق
لهم ، ولكل منهما متعلقه من الدليل ، والحججه .

١٠ - فقد ذهب الاتجاه الأول ، زيد بن ثابت ، وروايه
شاذ عن ابن عباس ، جماعه من التابعين ، منهم سعيد بن المسيب
وسعيد بن خبيـ ، الى منع توريث الأرحام ، اذا لم يوجد
للميت ورثه من أصحاب الفروض والعصبات ، ويؤول المال الى
بيت المال ، والى هذا ذهب المالكية والشافعيه .

وقد احتجوا لرأيهم بأدلة تتخلص فى الاتى :-

١ - عدم وجود نص أو اجماع ، يدل على ميراثهم ، كما هو
الشأن فى ميراث أصحاب الفروض والعصبات ، فقد بيته النصوص
وبرهنت عليه الاقضية والوقائع ، بما لا يحتاج الى المزيد عليه
وأجمعت عليه الامه ، وهذا مفتقد فى ذوى الأرحام ، فلا نص
ولإجماع ، وهما السبيل الى اثبات حكم كهذا ، ان لا مجال فيه
لغير النص والاجماع ، فدل هذا على أنهم لا يرثون ان لو كانوا
وارثين ، لبين الشرع ذلك .

٢ - أن الأثني غير صا حبة الغرض ، لا ترث مع من هو فسي
درجتها ، وقوة قرابتها ، مع كونه وارثا ، ومستحقا في التركة
كالمعمه مع العم ، و بنت الأخ الشقيق مع ابن الأخ الشقيق
فاذا كان الحال كذلك ، في وجوده قبل الأولى ، لا ترث عند عدم
وجوده .

ب - وقد ذهب أصحاب الاتجاه الثاني ، عمر بن الخطاب
وعلى بن أبي طالب ، وعبد الله بن مسعود ، ومعاذ بن جبل
وأصح الروايين عن ابن عباس إلى ثوريث ذوى الأرحام ، إذا لم
يكن للميت ورثة من أصحاب الغروض والعصبات ، وهو مذاهب
الحنفية والحنابلة .

وقد استدلو على قولهم بالأدلة والبراهين التالية :

١ - قوله تعالى جل شأنه : وأولو الأرحام بعضهم أولى ببعض
في كتاب الله . . . ووجه الدلالة فيها أن أولى الأرحام
بعضهم أحق بميراث بعض ، فيما كتبه الله وحكم به ، يستوى
في ذلك قرابة ذوى الغروض والعصبات وقرابة غيرهم ، فان النص
عام في الدلالة على الإحقين في الميراث بالقرابة والرحم
فيتقدم ذوى الغروض والعصبة ، للنصوص المبينة لميراثهم ، ويليهم
ذوى الأرحام ، حيث يصدق عليهم الوصف العام ، وهو الرحم
والقربان ، وهو المعول عليه في الاستحقاق ، يقتضى
هذا النص العام .

أيضا ، فان قوله تعالى : للرجال نصيب مما ترك الوالدان والأقربون ، وللنساء نصيب مما ترك الوالدان والأقربون . فان لفظ الرجال والنساء والأقربين ، يشمل أولى الأرحام ، فيستحقون في الميراث لهذا ، وعلى من يدعى ، أن هذا خاص بقراءة دون غيرها أن يثبت ما يدعيه .

٢ - قول الرسول - صلى الله عليه وسلم - فيما رواه عنه المقدم بن معد يكرب قال : من ترك مالا فلورثته ، وأنسابا وارثان لا وارث له ، أعقل عنه وأرثه والخال وأرث من لا وارث (١) وارث (١) له ، يعقل عنه ويرثه . فقد دل الحديث على ميراث الخال من التركة ، غاية الأمر أن مرتبته موعظه عن غيره من ذوى القربى الأخرى ، لكن هذا يثبت له الميراث ، ويجعل لـه حقا في التركة .

وقد روى أئمة عن سهل : أن رجلا رمى رجلا بسهم فقتله وليس له وارث ، الا خال ، فكتب في ذلك أبو عبيد بن الجراح إلى عمر ، فكتب عمر : ان النبي - صلى الله عليه وسلم - قال الله ورسوله مولى من لا مولى له ، والخال وارث من لا وارث له . . . فهذا دليل آخر يؤكد على ميراث الخال عند عدم وجود ورثته من أصحاب الفروض والعصبات ، ويدل على يثبت ميراث ذوى الأرحام بالمنتهى .

٣ - ان حكم العقل واعتبارات المصلحة ، يقضيان بتوريث ذوى الأرحام ، فان أوجز الصلة ، تربطهم بالمت من جهة ، وجماعه المسلمين من جهة أخرى وبالأعتبار الأول ، فانهم يرثون وفق مرتبتهم وقوة قرابتهم ، وذلك يكون بعد ذوى الفروض والعصبات وبالأعتبار الثاني ، فانهم أولى المسلمين بهذا المال ، لانـه

(١) نيل الاوطار للسوناني ، ج ٦ ، ص ٨٠ ، ٧١

الصنف الثالث : فروع أبوى المتوفى ، الذين ليسوا بأصحاب
فروض ولا عصبه ، وهم :

١ - أولاد الأخوات الشقيقات ، أو لأب وان نزلوا ، كأبـن
الأخت الشقيقه ، وبنت الأخت الشقيقه ، وابن الأخت
لأب ، وبنت الأخت لأب .

٢ - بنات الأخوة الأشقاء أو لأب ، وان نزلن ، كبنت الأخ الشقيق
وبنت الأخ لأب .

٣ - أولاد الأخوة والأخوات لأم ، كأبن الأخ لأم ، وبنت
الأخ لأم ، وان نزلت درجاتهم .

الصنف الرابع : فروع أجداد وجدات المتوفى
الذين ليسوا بأصحاب فرض ولا عصبه ، ويشمل طوائف ست هي :
الاولى : أعمام المتوفى لأم ، وعماته ، وأخواله وخالاته
لابويه أو لأحد هما .

الثانية : أولاد المذكورين في الطائفة الاولى ، وان نزلوا
وبنات أعمام المتوفى لابوين أو لأب ، وبنات أبنائهم ، وان نزلوا
وأولاد من ذكروا ، وان نزلوا .

الثالثة : أعمام أب المتوفى لأم وعماته ، وأخواله وخالاته
لابوين أو لأحد هما ، وأعمام أم الميت وعماتها ، وأخوالها
وخالاتها لابوين أو لأحد هما .

الرابعة : أولاد المذكورين في الطائفة الثالثة ، وان نزلوا
وبنات أعمام أب المتوفى ، لابوين أو لأب ، وبنات أبنائهم
وان نزلوا .

الخامسة : أعمام أب أب المتوفى لأم ، وأعمام أم المتوفى
وعما تهما وأخوالهما ، وأخالاتهما لابوين أو لأحد هما
وأعمام أم أم الميت ، وأم أبه وعما تهما وأخوالهما وخالاتهما

مال قريبتهم ، ومن ينتسبون اليه بصلة الرحم فيقدمون لذلك على بيت المال ، ولأن المصلحة ، تقضى بحصولهم على ما ينفعهم من مال قريبتهم ، لتدبير شئونهم ، وإعانتهم في أمور معاشهم ، وهذا يرجح توريتهم واستحقاقهم في الميراث . وهذا الرأي القائل بتوريتهم أقوى من الرأي المانع ، لأنه قد دلت على ما ذهب اليه بالنصوص من الكتاب والسنة ، ولأن النظر العقلي يؤيد قولهم ويدحض على صحة مدعاهم .

أصناف ذوى الأرحام

يتعدد أصناف ذوى الأرحام ، الى أصناف أربعة ، تترتب فيما بينها ، من حيث الانتساب الى المتوفى ، وقوة القرابة وهذه الأصناف هى :

الصنف الاول : فروع بنات المتوفى :

- وهم الفروع الذين يرتبطون به عن طريق أنثى ، وهم :
- ١ - أولاد البنات وان نزلوا ذكورا أو أناثا ، مثل ابن البنت وبنت البنت ، وابن بنت الابن .
 - ٢ - أولاد بنات الابن وان نزلوا ، ذكورا أو أناثا ، كابن بنت الابن وبنت بنت الابن .

الصنف الثانى : أصول المتوفى ، الذين يرتبطون عن طريق أنثى ، وهم :

- ١ - السجد الفاسد ، كاب الأم ، وأب أم الاب ، وأب أب الأم ، وأب أم الأب ، وأب أم لأم وان عللا .
- ٢ - الجدة الفاسدة ، وهى التى تدلى الى الميت بجدة غير صحيح وليس صاحب فرض ولا عصبية فرض ولا عصبية ، كأم أب الأم ، وأم أب أم الأب .

لابوين أولأخذ هما •

السادس : أولاد المذكورين فى الطائفة الخامسة
وان نزلوا وبنات أعمام أبى أبى المتوفى لابوين أولأب، وبنات
لبنائ ان نزلوا وأولاد من ذكرن وان نزلوا •

طريقه توريث ذوى الارحام

هناك طريقتان فى توريث ذوى الارحام ، هما اشهر
الطرق فى توريثهم ، هما طريقة أهل التنزيل ، وطريقة أهل القرابة •

(أ) طريقة أهل التنزيل ، والقائل بها علقمه والشعبى
ومسروق والحسن بن زياد واحد ابن حنبل • خلاصتها : تنزيل
كل فرع منزلة من يدلى به ، فينزل كل فرع منزلة أصله ، وينزل
أصله منزله أصله ، الى أن تصل الى أصل وارثة •

فلومات عن بنت بنت ، وبنت أخت ، قسم المال بينهما نصفين
لأن بنت البنت ، تنزل أصلها ، وهى البنت ، وكذلك بنت الأخت
تنزل منزله أصلها ، وهى الأخت •

ويستثنى من ذلك الاخوال والخالات ، فانهم ينزلون منزله
الأم أو الأعمام ، والعمة ينزلون منزلة الأب على الراجح •

(ب) طريقة أهل القرابة ، وهى مذهب الحنفية ، ويطلق
عليه أهل القرابة ، لانهم يقدمون عند توريث ذوى الارحام ،
الأقرب فالأقرب •

والطريقة التى يجرى وفقا لها توريث ذوى الارحام عند هم
هى طريقه توريث العصباء ان ذوى الارحام من القرابة
النسبية ، وليس لهم سهم مقدار كما فى العصباء ، لذلك فانهم
يرثون بالكيفية ، التى يرث بها العصباء ، ومودى ذلك :

١ - أن وجود وارث من ذوى الأرحام بفرد ، ليس معـه أحد من ذوى الفروض والعصبات ، وليس معه غيره من ذوى الأرحام يجعله يرث التركة كلها وهذا يسرى على كل صنف مع الأصناف الأربعة . ويستثنى من منع ميراثه مع ذوى الفروض ، أحد الزوجين ، فإنه عند انحصار التركة فى أحد الزوجين ، وذى الرحم فان أحد الزوجين يأخذ نصيبه هو يأخذ ذى الرحم الباقي لانه لا يرد على أحد الزوجين ، الا عند عدم وجود أحد من ذوى الأرحام .

٢ - عند تعدد ذوى الأرحام ، مع اختلافهم فى الصنف فىراعى قاعدة الترتيب فى الأصناف ، حيث يقدم فى التوريث الصنف الأسبق على الذى يليه ، فيقدم الصنف الأول على الصنف الثانى ، ويقدم الصنف الثانى على الثالث ، ويقدم الصنف الثالث على الصنف الرابع .

وكذلك يقدم طوائف الصنف الرابع بعضها على بعضها فالطائفة الاولى ، تقدم على الثانية ، والثانية على الثالثة والثالثة على الرابعة ، فتقدم كل طائفة على الأخرى فى الميراث .

٣ - ان تعدد ذوى الأرحام ، وكانوا من صنف واحد ، أو من طائفة واحدة ، فان الترجيح بينهم يكون بقرب الدرجة ، فلو مات عن بنت بنت وابن بنت ، فالميراث ، لبنت البنت لأنها أقرب درجة الى المتوفى بن ابنت ابن البنت .

٤ - فان تساوى ذوى الأرحام فى الصنف واتحدوا فى الدرجة فيكون التقديم فى الميراث بالأدلاء ، فمن يدلى الى الميراث بوارث صاحب فرض ، أو عصة ، يقدم على من يدلى اليه بذى رحم غير وارث .

فلومات عن بنت بنت ابن ، وبنت بنت بنت ، ترث بنت بنت
الابن ، لانها تدلى الى الميت بوارث ، وهو بنت الابن ، فهي
صاحبة فرض ، بينما تدلى الاخرى الى الميت بذى رحم ، وهما
متحدان في الدرجة .

٥ - ان تساوى ذوى الارحام في الصنف والدرجة والادلاء ، فانه
يقدم الاقوى في القرابة ، فمن كان ينتسب الى الميت بأبوين
يقدم على من ينتسب له بأب واحد ، فتقدم في الميراث بنت
بنت الاخ الشقيق ، على بنت بنت الاخ لأب تدلى الى الميت
بأبوين ، بينما تدلى الثانية للميت بأب واحد .

٦ - عند التساوى بين ذوى الارحام في كل شيء ، كما لسكو
كانوا ينتمون الى صنف واحد ، وفي درجة قرابة واحدة ، وكانوا
متحدين في الادلاء الى الميت بوارث ، أو بغير وارث ، وكانوا
في قوة قرابة واحدة ، ومن حيز واحد ، بأن كانوا جميعاً من
قرابة الأب ، أو من قرابة الأم ، فان التركة تقسم بينهم للذكور
مثل حظ الانثيين .

فلومات عن : ابن بنت أخت ، بنت بنت أخت . فان ابن
بنت الاخت يأخذ ضعف بنت بنت الاخت ، للمساواة بينهما .
هذه هي السامع العامة لطريقة أهل القرابة ، التي قال بها
الحنفية ، والتي أخذ بها قانون الموارث .

توريث كل صنف من أصناف ذوى الأرحام

توريث الصنف الأول : يتبع فى توريث هذا الصنف وكل صنف من الأصناف الأخرى ، الأحكام التى ذكرناها .

عند تعدد ذوى لأرحام من الصنف الأول ، فالترجيح بينهم يكون :

أولاً : بقرب الدرجة من الميت . فلو وجد فى التركة : بنت بنت بنت ، وبنت بنت بنت ، فتقدم فى الميراث بنت البنت ، على بنت بنت البنت لأنها أقرب منها درجة .

ثانياً : ان اتحدوا فى الدرجة ، قدم من يدلى الى الميت صاحب فرض ، على من يدلى للميت بذى رحم غير وارث .

فلومات عن بنت بنت ابن ، ابن بنت بنت . توث بنت بنت الابن ، لأنها تدلى الى الميت بوارث صاحب فرض . أما الأخرى فإنها تدلى الى الميت بوارث ذى رحم .

ثالثاً : ان تساووا فى الدرجة وقوة القرابة ، واشتركوا فى الميراث ، للذكر مثل حظ الانثيين .

فمن مات عن : ابن بنت ابن ، بنت بنت ابن . فالميراث بينهما لابن بنت الابن ، ضعف بنت بنت الابن .

توريث الصنف الثانى : يشترط لميراث أصحاب الصنف الثانى ، عدم وجود أحد من ورثه الصنف الأول ، فاذا وجد ورثه هذا الصنف ، فإنه يتبع فى توريثهم الاتى : -

أولاً : عند التعدد بينهم مع اختلاف الدرجة ، قدم الأقرب درجة ، بغض النظر عن كونه من جهة الأب أو الأم .

فمن مات عن : أب أم ، أب أم أب . يرث أب الأم ، لأنه الأقرب درجة من أب أم الأب .

ثانيًا : عند التساوي في الدرجة فيقدم من يدلى إلى الميت بوارث صاحب فرض على من يدلى إلى الميت بذى رحم غير وارث .
فلومات عن : أب أم ، أب أب أم ، يرث أب أم الأم ، لأنه يدلى إلى الميت بوارث صاحب فرض هي أم الأم .

ثالثًا : ان تساوا في الدرجة والادلاء موختلفوا في الحيز بأن كان بعضهم من جهة الأب ، وبعضهم من جهة الأم ، كان للقرابة من جهة الأب الثلثان ، وللقرابة من جهة الأم ، الثلث .
فمن مات عن : أب أم أب ، أب أم أم . فيرث أب أم الأب -
الثلثين ، وأب أم الأم الثلث ، لأن الأول جد من جهة الأب بينما الثاني جد من جهة الأم .

رابعًا : ان تساوا في الدرجة والادلاء والحيز ، بأن كانوا جميعا من جهة الأب ، أو كانوا من جهة الأم ، تقسم التركة بينهما للذكر ضعف الأنثى .

فلومات عن : أب أب أم ، أم أب أم . فالميراث بينهما للذكر مثل حظ الأنثيين ، فيأخذ أب أم الأم الثلثان ، وتأخذ أم أب الأم الثلث .

توريث الصنف الثالث :

يرث أفراد هذا الصنف ، اذا لم يوجد أحد من ورثة الصنف الأول ، ويجرى توريثهم ، طبقا لاحكام الاتية : -

أولا : ان تعددت أفراد هذا الصنف ، مع اختلافهم في الدرجة فان أحقهم بالميراث ، الأقرب درجة .

فلومات عن : بنت أخ لأم ، بنت ابن أخ شقيق ، فان الوارث بنت الأخ لأم ، لأنها أقرب درجة للميت من بنت الإخ الشقيق

ثانيها : عند التساوى فى الدرجة . مع اختلافهم فى
الادلاء ، قدم فى الميراث من يدلى الى الميت بوارث ، على
من لا يدلى اليه بوارث .

فلو توفى عن : بنت ابن أخ شقيق ، ابن بنت أخ شقيق . فترث
بنت ابن الأخ الشقيق دون ابن بنت الأخ الشقيق ، لأنها تدلى
الى الميت بوارث عاصب ، هو ابن الأخ الشقيق ، أما ابن بنت
الأخ الشقيق ، فإنه يدلى الى الميت بذى رحم غير وارث .
ثالثا : ان تساوا فى الدرجة والادلاء ، فإنه يقدم فى
الميراث ، الأقوى فى القرابة .

فلو توفى عن : بنت أخ شقيق ، بنت أخ لأب ، ابن أم لأم .
ترث بنت الأخ الشقيق دون غيرها ، لأنها صاحبة القرابة الأقوى
حيث تنتسب الى الميت بأبوين ، بينما تنتسب الثانية الى
الميت بأب فقط ، والثالث تنتسب الى الميت بأم فقط .

رابعا : ان تساوا فى درجة القرابة ، وفى الادلاء بوارث ، أو
بغير وارث ، وفى قوة القرابة ، فإنهم يشتركون فى الميراث
بينهم لعدم المرجح بينهم ، وتقسمة التركة باعتبار الابدان
أى للذكر مثل حظ الأنثيين .

فمن مات وترك : بنت ابن أخ لأم ، ابن ابن أخت لأم .
فيرث الثانى الثلثان ، وترث الاولى الثلث ، على اعتبار الذكور
والانثى .

توريث الصنف الرابع : ميراث هذا الصنف مشروط
بعدم وجود أحد من الأصناف الاولى والثانية والثالثة . فإذا
وجد أكثر من وارث من الصنف الرابع ، ينتمون الى طوائف
مختلفة ، وهى ست طوائف ، فان أفراد الطائفة الاولى
يقدم فى الميراث على أفراد الطائفة الثانية ويقدم أفراد
الطائفة الثانية على أفراد الطائفة الثالثة ، ويقدم أفراد

المسطائفه الثالثه على أفرا الطائفه الرابعه ، والرابعه
على السادسه ، لأن الاشقيه في ترتيب هذه الطوائف كما هو
الحال في الأصناف — مبنى على الأحق في الميراث .

فمن توفي عن : عمه لأب ، بنت خالا . فالميراث للعمه لأب ،
لأنها من أفراد الطائفه الأولى ، ولا شئ لبنت الخال ، لأنها
من أفراد الطائفه الثانيه .

ميراث الطائفه الأولى : أفراد هذه الطائفه
هم أعمام الميت لأب ، وعماته لأب أو لأم ، وأخواله وخالاته .
فقرابتهم في الأعمام والعمات من جهة الأب وفي الأخوال
والخالات من جهة الأم . وعند توريثهم يواعى الاتى :

أ — عند تعددهم ، مع كونهم ينتسبون الى حيز واحد
بأن تتحد جهته قرابتهم ، من جهة الأب جميعا ، أو من جهة
الأم جميعا ، فان الترجيح بينهم يكون بقوة القرابة ، فصاحب القرابة
الأقوى أحق بالميراث .

فمن توفي عن : عمه شقيقه ، عمه لأب . فالميراث للعمه
الشقيقه لقوة قرابتها عن العمه لأب فقط .

ومن توفي عن : خال لأب ، وخال لأم ، فالميراث للخال
لأب ، لأنه أقوى في القرابة من الخال لأم .

وانا تساوا في قوة القرابة ، اشتركوا في الميراث ، طبقا
لقاعد قللك كسر مثل حظ الانثيين .

فمن توفي عن : خال لأب ، خالة لأب . كان الميراث
بينهما للذكر ضعف الأنثى .

ب — وان تعددوا ، واختلفوا في الحيز ، بأن كان بعضهم
ينتسب الى الميسن جهة الأب ، والاخر ينتسب اليه من جهة
الأم . استحققت قرابة الأب الثلثان ، وقرابة الأم الثلث .

فمن توفي عن : عمة ، خالة • ورثت العمة الثلثين ، والخالة
الثلث ، لأن العمة من قرابة الأب ، والخالة من قرابة الأم •
الطائفة الثانية : القرابة في هذه الطائفة تكون
في أولاد العمات والخالات ولا خوال لأب أو لأم ، وبنات الأعمام
لأب أو لأم ، وبنات أبنائهم ، وإن نزلوا ، وأولادهم وإن نزلوا
ويتبع في توريثهم الاتساق : -

١ - أن تعددوا مع اختلافهم في الدرجة ، يقدم في الميراث
الأقرب درجة ، دون نظر إلى كونه من جهة الأب أو الأم ، أو كونه
ذكر أم أنثى •

فمن توفي عن : بنت عمة ، بنت ابن خالة • فالميراث لبنت
العمة ، لأنها صاحبة الدرجة الأقرب إلى الميت •
٢ - فإن تساوا في الدرجة ، وفي الحيز ، بأن كانوا جميعاً
من قرابة الأب ، أو كانوا جميعاً من جهة الأم ، فالتقديم
في الميراث ، بالأولاد ، فمن يدلى إلى الميت بعاصب ، يقدم
على من يدلى بذى رحم •

فلو توفي عن : بنت عم لأب ، بنت عمة لأب • فالميراث
لبنت العم لأنها تدلى إلى الميت بعاصب هو العم لأب • أما بنت
العمة ، فإنها تدلى إلى الميت بذى رحم ، هي العمة لأب •

٣ - فإن تساوا في الدرجة والحيز والأولاد ، بذى رحم أو بعاصب
فإن التقديم في الميراث ، يكون للأقوى قرابة ، فمن كان لأبوين ، أولى
لمن كان لأب ، ومن كان لأب فهو أولى ممن كان لأم •

فمن توفي عن : بنت عمه شقيقه ، بنت عمة لأب ، بنت عمه
لأم ، فالميراث لبنت العمة الشقيقه ، دون الآخرين ، لأنها أقوى

في القرابة الى الميت منهما •

— وان تساوا في الدرجة ، والادلاء والحيز ، وقوة القرابة ،

اشتركوا في الميراث ، للذكر ضعف الانثى •

فلو توفي عن : بنت خال لأب ، ابن خال لأب • أخذ

ابن الخال الثلثين ، وأخذت بنت الخال الثلث •

• — وان اختلف حيز قرابتهم ، بأن كان بعضهم من جهة

الأب والبعض من جهة الأم ، فيشترك الجميع في الميراث

يكون لقرابة الأب الثلثان ، ولقرابة الأم الثلث • ثم يقسم نصيب

كل قرابة ، بين أفراد ، باتباع قواعد الترجيح السابقه

فمن توفي عن :

بنت عم فالأم ، ابن خالة لأم • فالثلثان لقرابة الأب وذلك لبنت

العم لأم ، والثلث لابن الخالة لأم ، لانه من قرابة الأم •

ولو توفي عن : بنت عم لأب ، ابن عمه لأم ، بنت خاله شقيقه

ابن خال لأب • فالثلثان لقرابة الأب ، وهما بنت العم ، وابن

العمة تستحق الأولى منه ثلثيه ، ويستحق ابن العمة ثلثه

لقوة القرابه في بنت العمة • ويعطى الثلث لقرابة الأم ، بنت

الخاله ، وابن الخال ، وتأخذ هذا الثلث بنت الخاله الشقيقه

لقوة قرابتها دون ابن الخال لأب •

توريث الطائفة الرابعه : تورث كما يجرى التوريث

في الطائفة الثانيه •

توريث الطائفة الخامسة : تورث كما يجرى التوريث في الطائفة

الأولى •

توريث الطائفة السادسة : تورث كما يجرى التوريث في

الطائفة الثانيه •

وقد نص قانون الموارث على ارث ذوى الارحام فى المادة

من ٣١ - ٣٨ .

وقد نصت المادة ٣١ على أنه : اذا لم يوجد أحد من العصبة بالنسب ، ولا أحد من ذوى الغروض النسبية ، كانت التركة أو الباقى منها لذوى الارحام ثم ذكرت عقب ذلك الاصناف الاربعه لذوى الارحام ثم جاءت المواد ٣٢ ، ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٥ ، ٣٦ ، ٣٧ ، ٣٨ باحكام تورثهم على النحو الذى بيناه .

يتضح مما أخذ به القانون ، أنه جعل ميراث ذوى الارحام بعد ميراث أصحاب الغروض ، والعصبات ، والرد على غير الزوجيين كما أخذ بمذهب أبى حنيفة فى التورث ، فقد أجرى التوريث فى ذوى الارحام ، على طريقه أهل القرابة ، وهى الطريقه التى تحاكى طريقه توريث العصبات .

تعدد جهتى القرابة لذوى الارحام

قد يوجد لذى الرحم جهتى قرابة ، بأن يكون قريباً للمتوفى من جهتين ، فانه يفرق فى هذا الصدد ، بين ما اذا اختلف حيز القرابة ، فى ذوى الارحام ، وبين ما اذا كان الحيز واحداً .

أ - عند اختلاف حيز القرابة ، بأن كانت احدى القرابتين من جهته الأب والأخى من جهة الأم .

فلو توفى عن : ابن عمه ، هو ابن خال شقيق ، ومعه بنت خال شقيق ، ويتأتى ذلك من حاله رجلين ، تزوج كل منهما اخت الاخى . فان اولادها يكون كل منهما ابن عمه وابن خال للاخى

المروى عن أبى يوسف ، أن ذى الرحم يرث بالجهتين معا
وذلك لتعدد جهة القرابة فيهما - اختلاف الحيز
وعلى ذلك ، فبالنسبة لميراث ابن العمه وابن الخال معا ، -
 واجتمعت معه بنت الخال الشقيق ، فان الابن يأخذ باعتباره
ابن عمه ثلث المال ، وباعتباره ابن خال ثلث الثلث الباقي ، وتأخذ
بنت الخال ثلث الباقي .

وعليه ذلك أن اختلاف الحيز جعل جهة التوريث مختلفه
فيتعدد الاستحقاق بتكرر أسبابه .
وهذا ما اخذ به قانون الميراث ، فقد نص فى المــــادة
٣٧ على أنه : لا اعتبار لتعدد جهات القرابة ، فى وارث من
ذوى الارحام ، الا عند اختلاف الحيز .

ب - أما عند اتحاد الحيز ، وكان لذوى الرحم جهتا قرابه
فلا اعتبار لتعدد القرابة ، ومن ثم فلا يرث الاب جهته واحدة .
فمن توفى عن : بنت أخت لأم ، وهى بنت أخ لأب أيضا
 واجتمع معها بنت أخ أخسر لأب . فان التركة يتقسم بينهما
 بالسوية ، ولا اعتبار لتعدد جهتي القرابة فى الوارثة الاولى
 لان جهة القرابه واحدة وسبب التوريث واحدا ، فلا يتعدد
 الاستحقاق .

المبحث الثاني

الرد على أحد الزوجين والعصبة السببية

الرد على أحد الزوجين

يأتي الرد على أحد الزوجين ، كمرتبه من مراتب المستحقين في التركة ، بعد ميراث ذوى الأرحام ، وقبل ميراث العصبة السببية وبقول آخر ، فان رد الباقي من التركة ، على أحد الزوجين ، بعد استحقاقه لنصيبه الفروض ، يكون في المرتبة الخامسة ، بعد ميراث ذوى الفروض ، والعصبات النسبية ، والرد على أصحاب الفروض غير الزوجين ، وذوى الأرحام .

ويتأتى ذلك اذا انحصر الميراث في أحد الزوجين ، ولم يوجد أحد من الورثة غيره ، حتى لو كان من ذوى الأرحام ، لأننا قلنا انه اذا وجد أحد من ذوى الأرحام ، أخذ الباقي من التركة بعد نصيب أحد الزوجين .

فلو توفي عن : زوجة ، بنت بنت . فان الزوجة تأخذ الربع ، لعدم وجود فرع وارث ، وتأخذ بنت البنت الباقي ، لأنها من ذوات الأرحام ، الذين ليس لهم سهم مقدر ، فيرثون الباقي . ولو مات عن : زوجة فقط . فانها تترك الربع فرضا ، وثلاثة أرباع التركة ردا .

كذلك لو ماتت عن : زوج فقط . أخذ النصف فرضا ، والنصف الباقي ردا .

وقد أخذ قانون الموارث بذلك ، واستقى حكمه هذا من مذهب عثمان بن عفان ، رعاية منه لمصلحة ذوى الأرحام ، حيث قدمهم

فى الميراث على الرد على أحد الزوجين ، وفى ذات الوقت لم يحرم الزوجين من الرد عليهما ، وإنما أخرج ذلك السبب موضعه المناسب ، لأن القرابة فيها سببيه ، وليست نسبيه وقد جاء بحكمه فى هذا فى المادة ٣٠ التى نصت على أنه : يرد باقى التركة ، الى أحد الزوجين ، اذا لم يوجد عصبه من النسب ، أو أحد أصحاب الفروض النسبيه أو أحد ذوى الأرحام .

العصبة السببيه

العصبة السببيه ، هى أن يرث السيد عبده الذى اعتقه اذا لم يكن للعبد ورثه وترك مالا ، والاستحقاق هنا من جانب واحد هو جانب المعتق فى عتيقه ، الذى اعتقه ، فان العبد لا يرث سيده .

وقد جعل قانون الموارث العصبة ، أحد المستحقين فى التركة ، فى المرتبه السادسه بعد الرد على أحد الزوجين وقد جاء فى المادة ٣٩ العاصب السببى يشمل : (١) مولى العتاقه ومن اعتقه ، أو أعتق من اعتقه . (٢) عصبه المعتق أو عصبه من اعتقه أو أعتق من اعتقه

ويعتضى بانص عليه القانون ، فانه اذا لم يوجد السيد المعتق فان الميراث يكون لعصبتيه المذكور .

المبحث الثالث

الاستحقاق بغير طريق الميراث

يأتى الاستحقاق فى التركة ، بهذا الطريق موعرا عن الاستحقاق بطريق الميراث فكل منهما طريق مختلف عن الآخر ، فى أصل الحق ، فالحق فى التركة بطريق الميراث ، لا دخل لارادة المورث فيه فهو اجبارى ، فرضه للمشرع ، وجدد أسبابه ، واشخاصه وقد رأنصته ، وقرره لأصحاب القروض ، والعصبات بقوعيتها وذوى الأرحام .

أما الاستحقاق بغير طريق الميراث ، فليس من الميراث ، وأن وجد فيه بعض الشبه به ، فان لارادة صاحب التركة دخل فيه ، عبر عنها فى مشيئته واختياره ، والى جانب ذلك ذلك ، فقد يوصى صاحب التركة ، بما يجاوز النطاق المسموح له فيها ، وهو الوصية بأكثر من الميراث ، أو لا يوجد لا هذا ولا ذاك .

وبهذا فان الاستحقاق بغير طريق الميراث ، يثبت للأشخاص التالية :

- ١ - المقر له بالنسب على الغير .
- ٢ - الموصى له بأكثر من الثلث .
- ٣ - بيت المال .

المقرر بالنسب على الغير

الاقرار بالنسب على الغير، هو الحاق نسب شخص بغير المقر، كأن يقول المقرر لشخص، أنت أخى، أو أنت عمى أو أنت ابن ابنى، فهو لم يقر له بالنسب على نفسه، وإنما انطوى اقراره على تحميل النسب على الغير، هو الأب، ففى حالة الاقرار بالاخوة، والجد فى حالة الاقرار بالعمومة، والابن فى حالة الاقرار بالبنت، وثبوت النسب فى هذه الحالات أمر لا يتعلق بالمقر، وإنما يتعلق بالاب والجد وابن الابن، لأن لهم الحق فى اثبات النسب من عدمه.

وهكذا فان الإقرار بالنسب على الغير يثير دعوىين

- ١ - الحاق المقر له بنسب شخص آخر .
 - ٢ - اقرار بثبوت حق له فى مال المقر بعد وفاته .
- ولما كان الالحاق بالنسب من الغير، لا يملكه المقر، فانه لا يترتب عليه أثره، الا بمصادقه الغير على هذا الاقرار، لانه صاحب الحق فيه وحده .

أما الإقرار بثبوت حق له فى مال المقر، فان المقر يملكه ان أن الاقرار حجه قاصرة على المقر، ويعامل بمقتضى اقراره على حق نفسه، لأن لأرادته دورا فى انشاء الحقوق، وترتيب الالتزامات المالية، ويجب الوفاء بها، حتى لا يستضر المقرر له، وعليه فان المقر له يستحق مال المقرر بعد وفاته اذا لم يوجد للمقر وارث يستحق المال .

ويذهب الحنفية الى أن استحقاق المقر له بالنسب على الغير يكون بطريق الميراث فيستحق المقر له التركة أو مابقى منها كالوارث الحقيقي، أخذاً للمقر باقراره، متى توافرت الشروط.

ويرى الشافعى أن استحقاق المقر له فى التركة ، ليس بطريق الميراث ، لأنه يتأسس على ثبوت النسب ، وليس هذا فى مكنة المقر .

وقد أخذ القانون بنظر الشافعى ، حيث اعتبر الاستحقاق فى التركة مؤسس على غير سبيل الارث ، فقد نصت المادة ١٤١ من قانون المواريث ١٩٤٣ / ٧٧ على أنه : اذا أقر الميت بالنسب على غيره ، استحق المقر له التركة ، اذا كان مجهول النسب ، ولم يثبت نسبه من الغير ، ولم يرجع المقر عن اقراره . ويشترط فى هذه الحالة ، أن يكون المقر له حيا ، وقت مسوت المقر ، أو وقت الحكم باعتباره ميتا ، وألا يقوم به مانع من موانع الارث .

وبهذا النص وازن المشرع بين الاعتداد بإرادة المقر ، ومصلحه المقر له ، فى تخويله المقر له ، فى الاستحقاق فى التركة ، وبين مراعاة الواقع ، وتسميه الأمور بأسمائها الحقيقية ، فجعل الاستحقاق ، ليس طريقه الارث ، لعدم ثبوت النسب فيه ، وقدره اشتراط للاستحقاق توفر الشروط الاتية :

- ١ - أن يكون المقر له مجهول النسب .
 - ٢ - ألا يثبت نسب المقر له من الغير ، (بوسيلة) إثبات شرعية .
 - ٣ - أن يكون المقر له ممن يولد مثله لمثل المقر .
 - ٤ - أن يصادق المقر له المقر على اقراره .
 - ٥ - أن يظل المقر متمسكا باقراره حتى الموت .
 - ٦ - أن تتحقق حياة المقر له ، عند موت المقر ، أو عند الحكم باعتباره ميتا .
 - ٧ - ألا يقوم به مانع من موانع الميراث .
- وبهذا كان حق المقر له فى التركة ، مؤسسا على غير طريق الميراث .

الموصى له بأكثر من الثلث

تحدد مقدار الوصية في ثلث المال ، رعاية لحق الورثة ، وضمانا لهم في الانتفاع بحقوقهم في مال المورث ، الذي خـُـسـُـول لهم حق الخلافة فيه ، لذلك منع الشارع الوصية بأكثر من ثلث المال ، تحقيقا لهذا المعنى ، فإذا كانت الوصية بأكثر من الثلث ، تخل بهذا المعنى ، فليس ثمة ما يمنع من جوازها فإذا لم يوجد ورثة ، ولم يوجد من اقرله بالنسب على الغير فالوصية بأكثر من الثلث لا تضر بأحد ، ولا تخل بحق أحد ، فقد أجاز الحنفية الوصية في هذه الحالة ، ولو كانت لغير المسلم لأنه لا يشترط في الوصية اتحاد الدين ، كما هو الشأن في الميراث . لذا تنفذ الوصية إذا لم يوجد ورثة مطلقا ، ولا مقرر له بالنسب على الغير ، لأن المقر له حقا ، في مال المتوفى عملا باقراره ، وحق المقر له في المال ، يشبه الميراث في بعض جوانبه .

وعلى ذلك فإن حق الموصى له بأكثر من الثلث ، في التركة ليس على سبيل الميراث ، وإنما هو استحقاق في التركة بغير طريق الارث ، ومرتب به الوصى له في الاستحقاق وهي الثانية بعد المقر له بالنسب على الغير ، وقبل أيلولة التركة إلى الخزانة العامة .

وقد نص قانون الوصية على ذلك ، في المادة ٣٧ ، في فقرتها الثانية ، فقد جاء بها : وتنفذ وصية في لادين عليه ولا وارث له ، بكل ماله ، أو بعضه ، من غير توقف على اجازة الخزانة العامة .

أما قانون الموارث فقد بين موضعها ، في الاستحقاق بغير طريق الارث ، في المادة ٤ ، فإذا لم توجد ورثة ، قضى من التركة بالترتيب الآتي :

أولا : استحقاق من أقر له الميت ، بنسب على غيرهِ
ثانيا : ما أوصى به فيما زاد على الحد ، الذى تنفذ فيهِه
الوصية .

بيت المال

يعد بيت المال ، أحد المستحقين للتركة ، بغير طريق الميراث
ويحتل المرتبة الأخيرة بعد المقر له بالنسب على الغير ، والموصى
لـه بأكثر من الثلث . وبالضرورة ، فإنه لا يستحق التركة إذا كان
هناك أى من ورثه الميت ، لأن مرتبة الورثة تسبق الاقرار بالنسب
على الغير ، والوصية بأكثر من الثلث .

ويستحق بيت المال التركة ، على أساس أنها مال ضائع لا وارث
لـه لكل مسلم حق فيه ، وينفق منه على المصالح العامة
للمسلمين ، وهذا مذهب الحنفية ، وبه أخذ قانون الموارث
فى المادة ٤ ، إذ نص عليه فى المرتبة الثالثة ، بعد المقر له
بالنسب أو الموصى لـه بما زاد على الثلث ، فقد قالت : فإذا
لم يوجد أحد من هؤلاء ، آلت التركة ، أو ما بقى منها ، إلى
الخزانة العامة (١)

(١) نصت مـن القانون ٧٢ لسنة ١٩٦٢ بشأن التركات الشاغرة على أنه
تؤول إلى الدولة ملكية التركات الشاغرة بالجمهورية العربية المتحدة
والتي يخلفها المتوفون عن غير وارث ، أيا كانت جنسيتهم ، وذلك من
تاريخ وفاتهم ، وتعد الإدارة العامة لبيت المال ، بوزارة الخزانة
عن العقارات ، التي تتضمنها هذه التركات وتشهرون رسم .

المبحث الرابع

الميراث بالتقدير

ميراث الحمل

ان وجود الجنين في بطن أمه ، يشير التساؤل عن حقه فنى تركه مورثه ؟ وأساس هذا التساؤل ، أن حياة الجنين مسألة مظلونه غير متيقن منها والشرط في الميراث : تحقق حياة النوارث وقت موت المورث . لكن لما كان الجنين موجودا في بطن أمه فان هذا يستدل منه على حياته ، وهذا الظن يتحول الى يقين بعد فترة معينة ، بخروج الجنين الى عالم الشهادة ، وتمتعه بالحياة الكاملة .

من أجل ذلك ، كان يجب أن يعتد بأمر الحمل ، وألا يجرد من حقه في التركة بدعوى أنه لم يسخر الى الحياة ، بعد وهذا ما فعله الشارع الاسلامي ، فقد قرر للحمل نصيبا في التركة واشترط لذلك شرطان :

الأول : ولادة الجنين حيا ، فاذا ولد ميتا ، فلا يرث ، وينبغي أن يولد كله حيا عند جمهور الفقهاء ، فاذا ولد بعضه ميتا وبالأولى اذا ولد كله ميتا ، سواء كان موته بجنايه على أمه أم موتا طبيعيا فلا يرث شيئا وخالف الحنفية في ذلك ، لكن رأيهم مرجوح ، فقد أخذ القانون برأي الجمهور .

وهذا ويستدل على حياة المولود ، بانفصاله عن أمه حيا ، ويتحقق ذلك بمظاهر يعانيتها من يحيط به ، بالبكاء أو العطاس أو التثاؤب أو غير ذلك ، فاذا وجد ذلك ، تحققنا من حياته .

الثانى : أن يكون الجنين موجودا فى بطن أمه ، وقت وفاة المورث ، لأنه بذلك يكون حيا عند وفاة مورثه ، وهذا وإن كان مظنونا ، لكنه يتأكد بولادته حيا ، فى خلال فترة زمنيه يعبتد معها ، أنه كان موجودا ، وقت وفاة المورث .
على أن الفترة الزمنية ، التى يولد الحنين خلالها ، اختلف فيها الفقهاء :

ينذهب الحنفية الى أن أقل مدة الحمل ستة أشهر (١) ، وأكثرها سنتان ، لما روى عن عائشه : لا يقضى الولد فى بطن أمه أكثر من سنتين ، ولو بظل مغزل .

ونذهب محمد بن الحكم المالكي ، الى أن أكثر مدة الحمل سنة ، والمراد بالسنة الهجرية ، لأنها أصل التقويم الشرعى : أما أقل مدة الحمل ، فقد ذهب داود الظاهري الى أنها تسعة أشهر .

وقد اعتبر الفقانون ، أقل مدة الحمل تسعة أشهر وحسابها بالايام مائتان وسبعين يوما . كما اعتبر أكثر مدته الحمل سنة شمسية ، لا قمرية ، وحسابها بالايام ٣٦٥ يوما . وموعده ذلك أن الحمل اذا ولد خلال هذه الفترة ، فإنه يكون وارثا من مورثه ، لتحقق حياته ، وقت موت المورث ، ولأن ولادته خلال هذه المدة ، تفيد التيقن من وجوده فى بطن أمه عند وفاة المورث .

ولكى نعرف ، الحالات التى يحتكم فيها الى أقل المدة ، وهى تسعة أشهر وتلك التى يعتد فيها بأثر المدة ، وهى سنسنة فاننا نعرض للغروض الآتية :

(١) سند ذلك قوله تعالى : وحمله ونصاله ثلاثون شهرا " بالمقارنة لقوله تعالى : ونصاله فى عامين " فإذا كانت مدة الفصال عامين ، بقضى للحمل ستة أشهر .

١ - أن يكون الحمل من المورث ، بأن يتوفى عن زوجته ، وهى حامل ، وفى هذه الحالة ، فإن الجنين يرث من أبيه ، إذا ولد فى خلال مدة السنة الشمسية ، وهى ٣٦٥ يوما ، فلو ولد بعد السنة فلا يرث منه ، لأنه بذلك يعلم أنه لم يكن موجودا فى بطن أمه ، وقت وفاة المورث .

وان كان الحمل من لمورث ، بأن توفى عن زوجته المعتد منه ، وهى حامل ، وحكم هذه الحالة كحكم الحالة السابقة أى أن الجنين يرث من أبيه ، إذا ولد فى غضون السنة ، ٣٦٥ يوما من تاريخ الفرقه بينهما . لأن ولادته خلال هذه المدة ، دليل على أنه كان موجودا فى بطن أمه أثناء قيام الحياة الزوجية . ولا يرث إذا ولد بعد مضي السنة ، من تاريخ الفرقه .

٢ - أن يكون الحمل من غير المورث ، وذلك فى الحالات ، الستى يتوفى الشخص عن أمه حاملا من أبيه ، أو من غير أبيه ، بأن تكون متزوجا بآخر ، أو توفى عن زوجه أبيه الحامل ، أو عن زوجته ابنه الحامل ، فإن فى هذه الفروض ، يتوفر للحمل سبب من أسباب الميراث تجاه المتوفى ، بأن يكون أخا له ، أو ابن له . فمثلا إذا مات عن أمه الحامل من أبيه ، فإن الجنين يعتبر أخا شقيقا له ، ويكون الحمل أخا له من الأم ، إذا كانت أمه حاملا من رجل آخر ، ويكون الحمل أخا له من الأم ، إذا كانت أمه حاملا من رجل آخر ، ويكون الجنين ابنا لابن فى حالة زوجه ابنة الحامل .

ولمعرفة ان كان الجنين يرث أو لا يرث فى هذه الفروض ، فأنه يفرض فى هذا الشأن ، بين ما إذا كانت الزوجه قائمة بين الحامل وبين الغير وقت وفاة المورث ، وبين ما إذا كانت الزوجية غير قائمه

بينهما ، بأن كانت المرأة معتدة من طلاق بائن أو موت .
أ - إذا كانت الزوجية قائمة بالفعل بين الحامل وبين الغير
عند وفاة المورث ، فيجب أن يولد الحمل خلال ٢٧٠ يوما ، أى
فى خلال تسعة أشهر ، لكن يرث الجنين من المورث ، لأن اتيانه
فيما يزيد عن هذه المدة ، لا يحمل على التيقن ، بأنه كان
موجودا عند وفاة المورث .

ب - وإذا كانت الزوجية غير قائمة بين الحامل وبين الغير
بأن كانت معتدة من طلاق بائن أو وفاء ، فيشترط حتى يرث
الجنين ، أن يولد خلال سنة من ٣٦٥ يوما من تاريخ حصول
الفرقة ، أو وفاة الزوج . فإذا ولد لأكثر من مدة السنة ، لم
يرث الجنين ، لعدم تيقن وجوده ، وقت وفاة المورث .

طريقة توريث الحمل من التركة

ان البحث في توريث الحمل من التركة ، لا يقوم على الحقيقة
القاطعة ، لأن الحمل لم يولد بعد ، ولأن وجوده يفتح المجال
للاجتهاد فى أمره ، هل هو ذكرا أم أنثى ، هل هو واحد
أم متعدد ؟ لذلك اختلف رأى حول كيفية توريثه .
وليس مرادنا عرض اختلاف الفقهاء ، وإنما نهدف الى التعرف
على الطريقة التى يورث بها الحمل .

وقد ذهب البعض الى أن تقسيم التركة يؤخر حتى يولد
الجنين . وذهب أبو يوسف ، الى أن التركة تقسم بين الورثة
والحمل ، على فرض أنه ذكر ، وعلى فرض أنه أنثى ، ويحجز
له أكبر النصيبين ، أى أنه أقام رأيه على أن الحمل سيكون
واحدا فقط ، تأسيسا على أنه الغالب والمعتاد ، فان ولادة المرأة
لاكثر من واحد ، أمر نادر ، والنادر لا حكم له ، إذ أن الأحكام
الشرعية تبني على الغالب الكثير من أمور الناس .

وفى سبيل الاحتياط لأمر الحمل ، فى مثل هذه الحالات النادرة ، فقد قالوا أنه يؤخذ كهيل من الورثة الذين يتغير أنصباؤهم ، عند تعدد الحمل ، لمواجهته مثل هذه الحالات وقد أخذ القانون بهذا رأى .

ونظرا لأن هذه الأمور ، المتعلقة بالحمل ، ليست فى مواجهته أمور واقعه بالفعل ، وإنما تكمن فى وضع الحلول ، لما تسفر عنه حقيقة الجنين بعد ولادته ، فإن الارث هنا ، يطلق عليه الارث بالتقدير ، انه يقوم على التقدير والاجتهاد ، ففى تحرى حقيقة الجنين .

أحوال توريث الجنين : ان تطبيق الرأى السابق ، وقسم التركة مرتين ، مرة على فرض أنه ذكر ، وأخرى على افتراض أنه أنثى ، منشوءه أن نصيب الحمل يكون أكبر فى حالة دون أخرى ، فإذا فرضنا الاحتمالين وعلمنا أى ميراثه أوفر ، باعتبار كونه ذكر ، أو باعتبار كونه أنثى حجبنا له النصيب الأوفر فى الحالتين وهذا لا يعدو ان يكون حاله من احوال توريث الجنين .

ومع ذلك ، فإن الإخذ بما ارتأه القانون ، يكشف عن حالات مختلفة ، يظهر فيها طورا أنه غير وارث بالمرة ، وطورا آخر أنه لا فرق فى النصيب بين كونه ذكرا أو أنثى ، وثالث أنه على أحد الفروض سيحجب من معه من الورثة ، ورابع أنه سيرث على أحد الاحتمالين دون الآخر .

ونستعرض فيما يلى هذه الفروض .

الفرض الاول : لا يرث الحمل فيه مطلقا ، ذكرا كان أم أنثى ، ومن ثم فإن التركة تقسم كلها بين الورثة الموجودين ، دون اعتباره فيها .

فلو توفي المورث عن : زوجة ، أختين ، جده ، وزوجته
أب حامل ، فان الزوجه ترث الربع ، والأختين الثلثان ، والجده
السدس . ولا يرث الحمل شيئا ، لأنه يكون أخا لأب على فرض -
الذكوره ، فهو يرث بالتعصيب ولم يبق له شيء . ويكون أختا
لأب على فرض الانوثة ، وهى لا ترث لأن الأختين الشقيقتين
أخذتا أقصى نصيب الأخوات .

الفرض الثانى : أن يرث الحمل نصيبا واحدا على
الفرضين ، الذكوره أو الانوثة ، وفى هذا الفرض يسلم نصيبه
الى أمين ، يحتفظ به الى وقت ولادته حيا ، وعندئذ يعطيه
الى وليه ، ويكون حاله كونه أخا لأم أو أختا لأم .
فلو توفي عن : أخت شقيقه ، أخت لأب ، أم حامل من غير
أبيه .

فان للأخت الشقيقه النصف ، والأخت لأب السدس ، والام السدس
والحمل أخ لأم ، أو أخت لأم ، يرث السدس فى الحالتين .
الفرض الثالث : يرث فيه الحمل ، ويحجب فيه من معه الورثه
على أحد التقديرين ، وفى ههنا الفروض ، يوقف تقسيم التركة
الى ما بعد ولادته .

فلو توفي شخص عن : أخ شقيق ، أخوة لأم ، أخ لأب ، عم
وزوجته ابن حامل . فان أحدا منهم لا يرث مع ابن الابن
لأنه يحجب الأخوة لأم ، ويحجب الأخوة الأشقاء أو لأب ، والععم
لأن عصوبته مقدمه عليهم . فى الميراث ، لكونهم من جهه
الأخوة ، والعمومة . لكن الحمل اذا كان بنتا ، فانها تحجب
الأخوة لأم . فتأخذ النصف ، ويأخذ الأخ الشقيق الباقي
لذلك يوقف تقسيم التركة الى ما بعد الولادة .
الفرض الرابع : يرث الحمل فيه على أحد التقديرين دون الآخر
وفى هذه الحالة ، نحتفظ له بنصيبه على أنه وارث .

ملو توفت امرأة عن : زوج ، أخت ، أختين لأم ، زوجها
أب حامل . فان للزوج النصف وللأخت النصف ، وللأختين لأم الثلث
فعلى فرض كونه أنثى تكون أخت لأم ترث السدس ، فتعول المسألة
من ٦ الى ٨ .

وعلى فرض كونه ذكرا لا يرث شيئا ، لأنه عاصب لم يبق له شيء من
التركة .

ولو توفى وترك : أختين شقيقتين ، أخ لأم ، وزوجه أب حامل

$$\frac{1}{6} \quad \frac{2}{3}$$

فان الحمل لو كان ذكرا ، يكون أخا لأم ، فيرث الباقي
وهو السدس تعصيا .

وعلى فرض كونه أنثى ، تكون أختا لأم ، فلا ترث ، لأن الأختين
الشقيقتين ، أخذتا أقصى نصيب الأخوات .

وفى هذا الفرض ، نبقى لسه نصيبه باعتبار كونه ذكرا لأنسه
الأوفر ونقسم التركة ، بين الورثة ، فإذا ولد أنثى
فترد الزيادة لمستحقيها بنسبه أنصباهم .

الفرض الخامس : يرث الحمل فيه على كلا التقديرين ، لكن
يختلف نصيبه فى أحدهما عنه فى الآخر ، وفى هذا الفرض يعطى
للحمل أكثر النصيبين ، يوضع فى يد أمين يسلمه الى وليه
عند ولادة الحمل ، ويؤخذ كغيل من الورثة ، الذين يتأثر نصيبهم
عند التعداد .

وللوصول الى معرفة نصيب الحمل على كلا التقديرين ، الذكورة
والأنوثة ، تحل المسألة ، مرة على اعتبار الحمل ذكرا ، والآخرى
على اعتبار الحمل أنثى .

فلومات وترك : زوجه ، أم ، أخوين لأم ، زوجه أب حامل ، والتركه
١٥٠٠ جنيهه تحل المسأله على اعتبار الحمل ذكره .

زوجته ، أم ، أخوين لأم ، أخ لأب

$$\frac{1}{4} \quad \frac{1}{6} \quad \frac{1}{3} \quad \frac{1}{12}$$
 الباقي تعصيا أصل المسأله ١٢

السهم

٣ ٤ ٢ ٣
 نقسم المسأله التركه على أصل المسأله = $\frac{1500}{12} = 125$

نصيب الزوجه = $125 \times 3 = 375$ جنيهه
 نصيب الأم = $125 \times 2 = 250$ جنيهه
 نصيب الأخوين لأم = $125 \times 4 = 500$ جنيهه
 نصيب الأخ لأب " الحمل " = $125 \times 3 = 375$ جنيهه

ثم تحل المسأله على اعتبار الحمل أنثى :

زوجته ، أم ، أخوين لأم ، أخت لأب

$$\frac{1}{4} \quad \frac{1}{6} \quad \frac{1}{3} \quad \frac{1}{2}$$
 أصل المسأله ١٢
 السهم ٣ ٢ ٤ ٦
 $15 = 6$

نقسم التركه على عول المسأله = $\frac{1500}{15} = 100$

نصيب الزوجه = $100 \times 3 = 300$ جنيهه
 نصيب الأم = $100 \times 2 = 200$ جنيهه
 نصيب الأخوين لأم = $100 \times 4 = 400$ جنيهه

نصيب الأخت لأب " الحمل " = $100 \times 6 = 600$ جنيهه

اذن نصيب الحمل باعتبار الأنثى أفضل ، ويحجز له ٦٠٠ جنيهه
 لحين ولادته .

ولو توفي عن : أب ، أم ، بنت ، زوجة حامل ،
والتركة ٢١٦٠ جنيته الحل على فرض الذكورة :

$$\begin{array}{c} \text{أب ، أم ، زوجة ، بنت ، ابن} \\ \frac{1}{6} \quad \frac{1}{6} \quad \frac{1}{8} \quad \text{الباقى تعصيبا} \quad \text{اصل المسألة ٢٤} \\ \hline \text{المساهم} \quad 4 \quad 4 \quad 3 \quad 13 \\ \text{تقسم التركة على أصل المسألة} = \frac{2160}{24} = 90 \end{array}$$

$$\begin{array}{l} \text{نصيب الأب} = 4 \times 90 = 360 \text{ جنيته} \\ \text{نصيب أم الأم} = 4 \times 90 = 360 \text{ جنيته} \\ \text{نصيب الزوجة} = 3 \times 90 = 270 \text{ جنيته} \\ \text{نصيب الابن والبنت} = 13 \times 90 = 1170 \text{ جنيته} \\ \text{تستحق الحمل الثلثان} = 780 \text{ جنيته ، وتستحق البنت الثلث} = 390 \end{array}$$

$$\begin{array}{c} \text{الحل على فرض الانوثة} \quad \text{أب ، أم ، زوجة ، بنت بنت} \\ \frac{1}{6} \quad \frac{1}{8} \quad \frac{1}{2} \quad \frac{1}{3} \\ \hline \text{المساهم} \quad 4 \quad 3 \quad 16 \quad 27 \\ \text{نقسم التركة على عول المسألة} = \frac{2160}{27} = 80 \end{array}$$

$$\begin{array}{l} \text{نصيب الأب} = 4 \times 80 = 320 \text{ جنيته} \\ \text{نصيب أم الأم} = 4 \times 80 = 320 \text{ جنيته} \\ \text{نصيب الزوجة} = 3 \times 80 = 240 \text{ جنيته} \\ \text{نصيب البنتين} = 16 \times 80 = 1280 \text{ فيأخذ الحمل 640} \\ \text{اذن ميراثه على فرض الذكورة أفضل له فيحجز له نصيبه على فرض انثىه} \\ \text{ذكر} \end{array}$$

قد نص قانون الموارث ٧٧ / ١٩٤٣ ، على أحكام الحمل ، في

المادة ٤٢ ، ٤٣ ، ٤٤ .

وقد نصت المادة ٤٢ على أنه : يوقف للحمل من تركه المتوفى
أو فر النصبين على تقدير أنه ذكر أو أنثى .

وقد نصت المادة ٤٣ على أنه : إذا توفى الرجل عن زوجته
فلا يرثه حملها ، إلا إذا ولد حيا لخمسه وستين وثلاثمائة يوم
على الأكثر من تاريخ الوفاة أو الفرقه ، ولا يرث الحمل غير أبيه
إلا في الحالتين الآتيتين : -

الاولى : - أن يولد حيا لبعين وستين وثلاثمائة يوم على الأكثر
من تاريخ الموت أو الفرقه ، إن كانت أمه معتد ، بموت أو فرقته
ومات المورث أثناء العدة .

الثانية : أن يولد حيا لبعين ومائتي يوم على الأكثر من تاريخ
وفاة المورث ، إن كان من زوجيه قائمه وقت الوفاة .

ونص المادة ٤٤ على أنه : إذا انقضى الموقوف للحمل

عما يستحقه يرجع بالباقي ، على من دخلت الزيادة في نصيبه
من الورثه ، وإذا زاد الموقوف للحمل عما يستحقه ، رد الزائد
على من يستحقه من الورثه .

فهرس الموضوعات

رقم الصفحة	العنوان
٥ - ٨	مقدمة تاريخية الميراث عند العرب قبل الاسلام
٩	الباب الاول : حقوق التركية
١١	الفصل الاول : ماهية التركية
١١	المبحث الاول : مشتملات التركية
١٨	المبحث الثاني : مدلول التركية
٢٠	الفصل الثاني : الحقوق المترتبة على التركية
٢٢	المبحث الاول : حق تجهيز الميت
٢٦	المبحث الثاني : حق قضاء الدين
٣٤	المبحث الثالث : تنفيذ الوصايا
٣٦	المبحث الرابع : حق الورثة
٣٩	الباب الثاني : مقومات الميراث
٤١	الفصل الاول : حقيقة علم الغريضة او الميراث
٤٣	المبحث الاول : ادلة مشروعية الميراث
٥١	المبحث الثاني : منزلة علم الميراث
٥٤	المبحث الثالث : حكمة مشروعية الميراث
٥٦	المبحث الرابع : ضوابط الميراث
٥٨	الفصل الثاني : اسس الميراث
٥٩	المبحث الاول : اركان الميراث
٦١	المبحث الثاني : اسباب الميراث
٦٨	المبحث الثالث : شرائط الميراث
٧٣	المبحث الرابع : موانع الميراث
٨٩	الباب الثالث : تقسيم التركية على الورثة

٩١	الفصل الاول : حق الورثة ومرتبتهم
٩٥	الفصل الثاني : انصبة اصحاب القروض
٩٩	الفصل الثالث : ميراث اصحاب القروض
٩٩	المبحث الاول : ميراث بنت الصلبية و بنت الابن
١٠٨	المبحث الثاني : ميراث الابوين
١١٨	المبحث الثالث : ميراث الجددين
١٣٢	المبحث الرابع : ميراث الاخوات لابوين اولاب
١٤٤	المبحث الخامس : ميراث الاخت والاخ لام
١٥١	المبحث السادس : ميراث الزوجين
١٥٧	المبحث السابع : ميراث العصبات
١٧٣	الباب الرابع : اصول الحسابيه - للانصبة الشرعيه
١٧٥	الفصل الاول : الحجب
١٧٥	المبحث الاول : ماهية الحجب
١٧٩	المبحث الثاني : اقسام الحجب
١٨٥	الفصل الثاني : اصول المسائل وتصحيحها
١٨٥	المبحث الاول : اصول المسائل
١٩٠	المبحث الثاني : تصحيح المسائل
١٩٢	الفصل الثالث : العول والرد
١٩٢	المبحث الاول : العول
١٩٩	المبحث الثاني : الرد
٢٠٦	فصل اخير : انواع اخرى من الميراث
٢٠٦	المبحث الاول : ذوو الارحام
٢٢٣	المبحث الثاني : الرد على أحد الزوجين و العصبه السببية
٢٢٥	المبحث الثالث : الاستحقاق لسير تاريخ الميراث
٢٣٠	المبحث الرابع : الميراث للتقدير

